الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

رقم:

إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية

1962-1956

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

التخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

- فضيلة شريك

- حسينة غلاب

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. سيد علي أحمد مسعود	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. اسماعيل تاحي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كل من أهدوا لنا الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة، إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء ،وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية ،والشجاعة ،والإيمان بالله ...فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة والمشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل دامس ،بل جعلوا العالم كله يقتبس من نورهم ،ويستلهم من أفكار ثورة نوفمبر ،وإلى كل من آمن وعمل بصدق بقول الشهيد ديدوش مراد:"إذا متنا دافعوا عن أفكارنا" .

إلى روح الشهيد *مصطفى بن بولعيد* .

إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان ،والنجاح إرادة والحياة عمل ،إلى روح أمي الغالية "يمينة" رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه .

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل والدي "مبارك" حفظه الله لنا وأدامه سندا لنا.

إلى روح الأستاذ وشن مزيان،إلى ابنتي إيناس أهدي ثمرة جهدي هذا.

إلى روح زوجي إلياس، إلى أحبائي إخوتي:عبد الكريم *محمد*حكيم*فيصل*

إلى الجواهر الغالية أخواتي:رهواجة*حدة*سليمة*بريزة*فتيحة*الزهرة*ليلى**بسمة* وأزواجهن*.

إلى أختي*عواطف *

وإلى أبناء إخوتي وأخواتي

إلى زملاء وزميلات الدراسة والعمل

إلى كل طلبة وطالبات قسم التاريخ دفعة 2017/2016 ،خاصة الفوج الرابع.

إلى كل من وسعه صدري ولم تسعه كلماتي.

فضيـــلـــة

الإهداء

إلى بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى من ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن شهدائنا الأبرار

وأخص بالذكر الشهيد غلاب أحمد

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل العائلة أهدي ثمرة جهدي

حسينة

شكر وعرفان

أول شكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

"رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

يسرنا ويشرفنا أن نتقدم إلى أستاذنا الكريم **"أحمد مسعود سيد علي"**بخالص الشكر وعميق الامتنان وفائق الاحترام والتقدير الكبير لشخصه الكريم وتواضعه مع كل الطلبة خدمة للعلم والبحث العلمي،وفقه الله في كل ما يصبوا إليه،وجعله لنا خير مثال نقتدي به مستقبلا،ونشكره على قبوله الإشراف على "مذكرة التخرج"،متمنيتين له دوام الصحة والعافية ،والمزيد من النجاحات والإصدارات التاريخية والفكرية . "دمت ذخرا لقسم التاريخ"

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا الدعم خلال إنجازنا لهذا البحث ،من خلال مجهوداتهم الجبارة خلال مسيرتنا الدراسية،سواء الذين غادرونا إلى جامعات أخرى أو الذين لا يزالون يباشرون أعمالهم في قسم التاريخ،آيت بعزيز عبد النور، بن الشيخ عبد الحكيم،مناصر كريم،قويسم محمد،يعيش محمد، بيرم كمال،حميدي أبو بكر الصديق ،بوضربة عمر،تاجي اسماعيل،،قاصري محمد السعيد ، بونايبي الطاهر ،بن ازواو فتح الدين،بونيف محمد الأمين،معوشي أمال،بن رحال يمينة،ثلجوم خديجة،خلفات مفتاح،لميش صالح،جويبة عبد الكامل،شترة خير الدين،لكحل مراد .

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقديم وتثمين هذا العمل.

نشكر عمال مكتبة متحف المجاهد بولاية المسيلة على كل التسهيلات والمساعدات التي قدموها لنا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى عمال مكتبة مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح من نوفمبر1954، إلى طاقم مكتبة روان للخدمات الجامعية إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر حجاب أسماء،شريك حياة،يوسفي حضرية،بن يحي عنتر،وكل أساتذة مادة الفرنسية العاملين بثانوية العقيد عبد المجيد علاهم لاروكاد.

فضيلة،حسينة

المختصر	المعنى
ح،إ،ح،د	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
ج،ت،و	جبهة التحرير الوطني.
ل،ت،ت C.C.E	لجنة التنسيق والتنفيذ.
ح،م،ج،ج G.P.R.A	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
م،و،ث،ج C.N.R.A.	المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
ط	الطبعة .
ج	الجزء.
د. ت	دون تاريخ.
ص	الصفحة
OP.CIT.	المرجع السابق
IBID.	نفسه
ANEP.	الشركة الوطنية للنشر والإشهار
COM.	Commandement des Opérations Militaires

مقدمة

عرفت الثورة التحريرية الجزائرية منذ بداياتها الأولى صراعا حادا على السلطة والزعامة، بالرغم من أن مفجريها تحدثوا عن قيادة جماعية، ورفضوا الزعامة التي جسدها **مصالي الحاج** قبل تأسيس جبهة التحرير الوطني1954.

فإذا تتبعنا مسار تاريخ الثورة الجزائرية، خاصة في سنواتها الأخيرة فإننا نجدها مليئة بالصراعات والمناورات والدسائس من أجل القيادة وتسيير الثورة من جهة، ومن يحمل مشعل الاستقلال وتكون بيده السلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية، وقد كان لهذه الصراعات تأثيرات سلبية على الثورة من جهة وعلى مستقبل الجزائر المستقلة من جهة أخرى.

- ✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

وقد دفعتنا جملة من العوامل لاختيار موضوع إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1956-1962، ليكون محورا للدراسة، نذكر من بينها:

- رغبتنا في الوقوف على بعض المحطات الحاسمة التي شهدتها الثورة، وما نتج عنها من تطورات سياسية وعسكرية أدت إلى حدوث صراعات بين الداخل والخارج، والسياسي والعسكري.
- الرغبة في معرفة أسباب انتقال الصراع السلطوي إلى داخل المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية.
- كونها مرحلة مفصلية في تاريخ الثورة الجزائرية، ومسيرة الجزائر ما بعد استرجاع استقلالها.
- كون الفترة المدروسة مجهولة، لدى الكثير من الأجيال الحاضرة، لأنه لم يكتب عنها الكثير، حتى الذين عايشوها، فإنهم يجهلون الكثير من الصراعات السلطوية التي عرفتها البلاد آنذاك، والتي يبدو أن تأثيراتها لا زالت لحد اليوم.

ولهذه الأسباب وغيرها، أثرنا هذا الموضوع للدراسة والبحث.

✓ **إشكالية الموضوع:**

تهدف الإشكالية إلى تحديد أهم نقاط الصراع السلطوي في المؤسسات الانتقالية للثورة 1956-1962، والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال مجموعة من التساؤلات، ولفهم وتوضيح هذه الإشكالية توجب علينا حتما أن نمر على هذه التساؤلات.

- هل كانت إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية نتيجة حتمية لمبدأ القيادة الجماعية، الذي أقره مفجروا ثورة الفاتح من نوفمبر؟ أم يعود ذلك الى طموحات سلطوية بحتة؟

- وما مدى إدراك وممارسة قادة الثورة لمبدأ القيادة الجماعية في ظل بروز قيادتين واحدة بالداخل تمثلها الولايات، وأخرى بالخارج يمثلها الوفد الخارجي ثم الحكومة المؤقتة؟.

- وكيف ساهم **مؤتمر الصومام** في تأجيج الصراع السلطوي بين الداخل والخارج، والسياسي والعسكري، وانتقاله إلى داخل مؤسسات الثورة؟

- وما مدى تأثير ميلاد هيئة الأركان العامة في تفاقم الصراع السلطوي؟

- وما الخلفيات التي انطلقت من خلالها في طموحاتها إلى الوصول إلى دفة السلطة؟

- وعلى أي أساس اعتمدت هيئة الأركان على إضفاء الصبغة الشرعية في وصولها إلى أعلى هرم السلطة؟.

- وإلى أي مدى ساهم انفلاق السلطة، وانهيار المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية في التأثير على مستقبل الجزائر المستقلة؟.

✓ **المنهج المتبع:**

للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا **المنهج التاريخي الوصفي** الذي اعتمدناه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا، لأن وصف الوقائع أو الظواهر في كل علم من العلوم الاجتماعية يكون سابقا لغيره من المناهج الأخرى. **المنهج التحليلي**، وقد سلكناه في دراسة وتحليل المادة العلمية التي وظفناها في هذه الرسالة،

حسب كل مرحلة من المراحل المشكلة للبحث، وذلك من خـــلال تحليـــل بعـــض الآراء والتطورات التي أسهمت في الصراع السلطوي سواء داخليا أوخارجيـــا، والهـــدف مـــن ورائها، وذلك بالاعتماد على الآراء المؤيدة، والرافضة للعوامل التي أسهمت في إشـــعال فتيل الخلاف.

✓ **صعوبات البحث:**

ومن الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث:

– صعوبة التنسيق في العمل ، فلقد كنا نتمنى أن يكون العمل فرديا.

– طبيعة الموضوع وحساسيته فهو يتناول مرحلة حرجة من المراحل التـــي مـــرت بهـــا الثورة.

– صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية من الأرشيف الـــوطني، نظـــرا للإجـــراءات المشددة في الحصول على بعض الوثائق الحساسة.

✓ **أهم المصادر والمراجع:**

وقد اعتمدنا خلال إنجازنا لهذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع نـــذكر من بينها:

المصادر:

– **محمد حربي:** من خلال جملة من مؤلفاته جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقـــع، ويعد هذا المؤلف من الكتابات المتميزة التي سجلت التطور السياسي والعســـكري لتـــاريخ الجزائر بشيء من التفصيل وبكثير من التحليل لخلفية بعض المحطـــات البـــارزة، Les archives de la révolution حياة تصدي وصمود Une Vie De bout .

– **بن يوسف بن خدة:** من خلال مجموعة من إصداراته التاريخية الثريـــة بالمعلومـــات التاريخية الجد هامة، كونه كان من أبرز صانعي الحدث في مختلف المحطات الحاســـمة في تاريخ الثورة التحريرية، من بينها "اتفاقيات إيفيان"، "جذور أول نـــوفمبر"، "شـــهادات

ومواقف"، "الجزائر عاصمة المقاومة1956-1957، وكتاب آخر باللغة الأجنبية بعنوان".
L'Algèrie A' Lindependence La Crise1962

- **علي كافي:** من خلال مذكراته، وتكتسي أهمية كبرى لأنها صادرة عن أحد رواد ورموز الثورة، وتمس هذه المذكرات مرحلة حاسمة من تاريخ الثورة التحريرية الكبرى1946-1962، وبذلك فهي تكشف الكثير من الأحداث وتبرز دور العديد من الأشخاص الذين صنعوا الحدث.

- **لخضر بورقعة:** من خلال مذكراته "شاهد على اغتيال الثورة"، وهو مجاهد التحق بالثورة سنة1956بالولاية الرابعة تتمحور هذه المذكرات حول قضايا حساسة وأحداث خطيرة وقعت إبان الثورة التحريرية.

- **سعد دحلب:** من خلال مؤلفه، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، ويعد مصدر هام لكون صاحبه من بين الشخصيات الهامة التي صنعت الحدث.

وقد شكلت كلها مصادر أساسية للبحث باعتبار أصحابها من صناع الثورة أو مشاركين فيها.

وعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات في الكشف عن الكثير من الخبايا ، فإنها لا تخلوا من الذاتية، التي تعكس أفكار خاصة وتوجهات مختلفة، وتبتعد في كثير من الأحيان عن الموضوعية في الطرح، لذا وجب التأني والحذر أثناء الاعتماد عليها، وكذا **جريدة المجاهد** لسان حال جبهة التحرير الوطني.

المراجع: أما فيما يخص المراجع، فقد أفادنا كثيرا

- **رابح لونيسي:** من خلال مجموعة من إصداراته التاريخية نذكر من بينها "الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين"، "رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ".

- **محمد العربي الزبيري:** من خلال مجموعة من مؤلفاته الجد هامة في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية، نذكر منها، "تاريخ الجزائر المعاصر، ج2"، كتاب مرجعي عن الثورة"، "المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة".

– **سيد علي أحمد مسعود:** من خلال كتابه التطور السياسي1960–1961، ويعتبر كتاب مرجعي جد هام، لأنه يحتوي على الكثير من التفاصيل المستقاة من محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

الرسائل الجامعية: وبخصوص الرسائل الجامعية، فقد كان لهذا البحث حظ الاستفادة من الدراسات الأكاديمية، فقد اعتمدنا على رسائل دكتوراه، رسالة: **عبد النور خيثر**، بعنوان تطور الهيئات القيادية للثورة، وكذا رسالة: **يوسف قاسمي** بعنوان مواثيق الثورة، وكذا رسائل ماجستير **رسالة: حكيمة شتواح**، المبادئ التنظيمية للثورة الجزائرية، ورسالة: **فتح الدين بن أزواو** بعنوان إيديولوجية الثورة الجزائرية.

وكل هذه الدراسات كان لها دور بارز ومهم في معرفة جوانب عدة من الموضوع. بالإضافة إلى مجموعة من المقالات والتصريحات لبعض الشخصيات الوطنية.

✓ **خطة البحث:**

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول أسبقناهم بمدخل، وأردفناهم بخاتمة، ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

المقدمة ذكرنا من خلالها أهمية الموضوع، والأسباب التي دفعتنا لاختياره، والإشكالية التي يطرحها مع تصور لمعالجتها، ملتزمين بحدود الدراسة، زمانيا ومكانيا، ومستعينين بالمناهج العلمية، والمصادر والمراجع الأساسية.

تناولنا من خلال المدخل مفهوم السلطة بصفة عامة، بالإضافة إلى الانشقاق الذي حدث على مستوى الحركة الثورية، وأثره في توليد الصراع على الزعامة، وتأكيد مؤتمر الصومام لمبدأ القيادة الجماعية الذي أقره مفجرو ثورة الفاتح من نوفمبر.

أما الفصل الأول والذي عنوناه بتأسيس مؤسسات الثورة وجذور الصراع السلطوي1956–1959، فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث عناصر بداية من مؤتمر الصومام وأثره في تأجيج الصراع السلطوي، وقد تطرقنا من خلاله إلى ظروف انعقاد المؤتمر، وأهم القرارات التنظيمية التي خرج بها، أثر أولوية السياسي على العسكري، والداخل

على الخارج في تأجيج الصراع وموقف الوفد الخارجي من المؤتمر، أما القسم الثاني من الفصل فقد خصصناه لميلاد مؤسسات الثورة، من خلال إعطاء لمحة عن السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة، والسلطة التنفيذية التي انبثقت عن م،و،ث،ج، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى1956-1957، خروج اللجنة بعد معركة الجزائر1957، لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أسفر عنها اجتماع م، و، ث، ج، في دورته الثانية بالقاهرة 1957، لنعرج على ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958، وظروف تشكيل هذا الجهاز المؤسساتي، الذي انتقلت إليه الصراعات السلطوية مما أدى إلى عجزه عن حل هذه المشاكل، والاستنجاد بالعسكريين لحل مختلف الأزمات، وخصصنا القسم الثالث لأزمات الحكومة المؤقتة بداية من المحاولة الانقلابية التي قادها محمد العموري، قائد الولاية الأولى وملابساتها، ثم تناولنا جانبا من العلاقات المتوترة بين الحكومة المؤقتة، وباقي قادة الولايات من خلال اجتماع الداخل أواخر1958، مرورا بحادثة عميرة علاوة1959، ومخلفاتها، لنصل إلى اجتماع العقداء العشر1959 الذي ناقش مختلف الأزمات التي شهدتها الثورة، وعلى رأسها أزمة القيادة.

وفي الفصل الثاني، والذي عنوناه بتفاقم الصراع السلطوي في ظل ميلاد هيئة الأركان العامة1960-1961، فقد تطرقنا من خلاله إلى الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر1959-جانفي، 1960، وتعديل القيادة، لنعرج بعدها إلى نشأة هيئة الأركان العامة وأهدافها، وأهم التنظيمات العسكرية لقيادة الأركان العامة، وطبيعة العلاقة بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب، أما القسم الثاني، فقد تناولنا من خلاله جانبا من الصراع بين السياسيين والعسكريين، ممثلا في الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للحرب، وذلك من خلال محاولة توضيح موقف هذه الأخيرة من اتفاقيات إيفيان، أزمة الطيار الفرنسي، واستقالة هيئة الأركان العامة، الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة أوت1961، وتصاعد الصراع السلطوي، لنصل في الأخير إلى الفصل الثالث والأخير، والذي خصصناه لانفلاق السلطة وانهيار المؤسسات الانتقالية للثورة

الجزائرية1962، خاصة بعد وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي، وما تجلى عنه من تقارب بين هيئة الأركان العامة، والقادة المساجين من أجل كسب الشرعية للوصول إلى دفة السلطة، وموقف الحكومة المؤقتة من هذا التقارب، أما القسم الثاني، فقد ارتأينا أن نخصصه لمؤتمر طرابلس1962، وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية، هذا المؤتمر الذي بقي مفتوحا دون أن يكمل أشغاله، نظرا لحدوث أزمة المكتب السياسي، وتضارب الآراء حول عضويته، وهذا ما أدى إلى تشكل التحالفات، مما أدى بقادة الداخل للقيام بمبادرة من أجل رأب الصدع من خلال الدعوة إلى اجتماع زمورة جوان1962، الذي أفضى إلى تشكيل لجنة ما بين الولايات، إلا أن تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، أدى إلى تشكل التحالفات السياسية والعسكرية عشية الاستقلال، التي انتهت بتشكيل المكتب السياسي، الذي اتخذ مبادرة الزحف على العاصمة، ومن ثم تأسيس حكومة بن بلة.

وانهينا بحثنا بخاتمة، أجبنا من خلالها على مختلف التساؤلات التي ضمناها إشكالية البحث، لنصل إلى أهم النتائج المستخلصة، وألحقنا الرسالة بملاحق أساسية تدعم الموضوع المدروس.

وفي الأخير نرجو أن نوفق في عملنا هذا، ونرجو أننا استوفينا الموضوع، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فحسبنا أننا عملنا والله من وراء القصد.

مدخل

عمدت السلطة الجزائرية إلى غرس نوع من القداسة للثورة الجزائرية في ذهنية الإنسان الجزائري بواسطة تدريس التاريخ في المدرسة ووسائل الأعلام وغيرها، وقد منع النظام الجزائري منذ الاستقلال حتى عام 1988، كل الكتب التاريخية أو المذكرات التي تتحدث عن مختلف الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية[1].

غير أن القصد من التركيز على الصراعات المختلفة أثناء الثورة، وما بعدها ليس بهدف الحط من عظمة تاريخنا، وإنما الهدف من ورائه الاعتراف بأن أي صراع مهما كان نوعه ليس عيبا من طبيعة البشر، وإنما العيب يكمن في عدم الاعتراف بمختلف التناقضات والصراعات السائدة في الدولة والمجتمع، والعجز عن حلها سلميا، وديمقراطيا لتتحول إلى صراع عنيف قاتل[2].

فإذا كانت السلطة في معناها العام تعني القوة الفردية أو الجماعية التي تكون قادرة على إخضاع الآخرين وجعلهم يطيعون أو يمنحون إرادتهم، فالسلطة الفردية تتجسد فعاليتها في شخص معين بيده جميع أدوات السيطرة[3]، وبالمقابل من ذلك تكون السلطة الجماعية أداة لخلق جو من الحوار والتشاور من أجل مواجهة العدو بفاعلية[4]، وذلك بغية بناء مشروع جماعي لتجسيد فكرة منظمة في إطار مؤسساتي تضبطه أسس وقوانين متفق عليها لإحداث تغيرات في ظروف سياسية واجتماعية معينة[5]، لتصنع بذلك فكرا جديدا ودما ثوريا في منطقة تبلورت فيها الروح التحررية لتشكل بذلك معنى شامل يستوفي كل شروط الثورة[6].

---

[1] – رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة)**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص30، 31.

[2] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2000، ص ص06، 07.

3– أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي انجليزي**، ط1، مكتبة لبنان، 2004، ص 206.

4– عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 484.

5– عمار طالبي، "في مفهوم الثورة والنقد الثوري"، **مجلة الأصالة**، العدد 73–74، 1979، ص 43.

6– عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ، "ثورة مابس العراقية"، **مجلة المصادر التاريخية**، العدد 14، 2012، ص 367.

وعلى هذا النحو يتبين أن المعنى الثاني من السلطة يتوافق وذلك المعنى الذي حاولت الثورة الجزائرية ترسيخه سياسيا وعسكريا وحتى اجتماعيا، أي تبني فكرة الثورة الجامعة في إطار جماعي موحد، بعيد كل البعد عن تلكم الأنانية التي تسعى للتسلط وخلق الهوة بين المناضلين وخاصة بعد الانشقاق الذي حدث على مستوى الحركة الثورية[1] الجزائرية الذي كان سببه الرئيسي هو الخلاف حول مسألة السلطة، وهذا ما أكده يوسف بن خدة بقوله: "لعل من أسباب الخلاف الذي وقع بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج بصفته رئيس الحزب هو مسألة السلطة، حيث كان مصالي ...يطالب بمنحه السلطة المطلقة في حين كانت اللجنة المركزية تطالب بمبدأ القيادة الجماعية"[2].

وعلى هذا يمكن القول أن الصراع حول السلطة والاختلاف بين أصحاب الرسالة النضالية الواحدة كان أرضية خصبة لاندلاع ثورة نوفمبر 1954، التي كانت الخيار الأمثل والحل الأنسب من طرف مؤسسي جبهة التحرير الوطني، وذلك بعد فشل محاولات التراضي بين العناصر المتخاصمة الأمر الدي جعل الثوريين الجدد يعملون على ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية، وذلك تحاشيا للوقوع في عقدة الزعامة وحتى لا تزول الثورة بموت واستسلام الزعيم[3]، وعلى هذا النحو اندلعت ثورة أول نوفمبر ضد رغبة الزعامة الفردية[4]، وهو ما أكد عليه محمد بوضياف كأنسب حل لحماية الثورة من آفة الزعامة بقوله: "...سنتخلص من زعامة مصالي الفردية ونرسخ دعائم قيادة جماعية، ولن أفكر أبدا في الزعامة، وكل من

1- وهي مرتبطة أشد الارتباط بالتيار الاستقلالي الذي كانت أرضيته القيادية مرتكزة في شخص مصالي الحاج الذي يعتبر رائد هذه الحركة التي رسمت لنفسها مجموعة من الأسس، والتي من أبرزها التركيز على مبدأ التفكير في النطاق الوطني الشامل وترسيخ الصبغة الثورية في الحركة الاستقلالية، وإبراز صبغة الدفاعية التحريرية الوطنية. **ينظر**: يحيى بوعزيز، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ص 20-21.

2- بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 176.

3- الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، ط1، دار الشروق للنشر والإعلام، الجزائر، 2001، ص 8.

4- نور الدين حاروش، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 294.

تسول له نفسه الاستحواذ عليها، فسيلقى نفس المصير الذي يلقاه كل أناني مغـــرور، والثـــورة المنتصرة بالشعب ستبقى للشعب..." [1]. من خلال هذا السياق يتبين بأن محمد بوضـــياف قـــد رسم هدفا أسمى، وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بتطبيق مبدأ يد الله مع الجماعة الذي سترسخه الجماهير المكافحة رغم تمجيد هذا الأخير لمبدأ القيادة الجماعية إلا أن هناك من اعتبر أن هدا المبدأ ليس هو الخيار الأمثل لقيادة الثورة، وأن الزعامة الفردية هي الأنجع في القيـــادة إذ أن الأولى" مضرة أحيانا بسلطة القيادة الثورية التي كانت ستكون مدعومة بحكومة ورئـــيس لهـــا معروف على الصعيد الدولي"[2]. وهو الأمر الذي نال تأييد ديدوش مراد فالقيـــادة الجماعيـــة حسب رأيه، ستفتح الأبواب لجميع الأفراد والجماعات لتسيير الحركة، وفي مقـــدمتهم الـــذين حاربوا الاتجاه الثوري[3]، الذي فجر ثورة 1954، الذي يقع في مغبة الصراع حول الســـلطة، وهذا لأنه دخل في متاهة تحديد المبدئية القيادية للثورة الجزائرية.

غير أن القيادة الجماعية أنتجت سلبيات هي الأخرى، فبدل الزعيم الواحد أصبح هنـــاك مجموعة من الزعامات الصغيرة، التي ترى نفسها أولى بالقيادة من غيرها[4].

ومن بين الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية الصراع بين الداخل والخارج، إلى جانب الصراع بين السياسي والعسكري [5]، وقد بدأ هذا الصراع مع أحمد بن بلة الذي أصبح يشعر بأنه هو زعيم الثورة بفعل الدعم المصري، والدعاية التي لقيها لدى إعلام نظام جمـــال عبد الناصر في مصر، بالرغم من أنه مجرد عضو في الوفد الخارجي للثورة الجزائرية[6].

وكان لنجاح عملية دينا في 1955/03/27، أثر كبير في تعزيز دور بن بلـــة، والوفـــد الخارجي بالقاهرة فأصبح هذا القطب يحظى بالشرعية في تمثيـــل جبهـــة وجـــيش التحريـــر

---

[1] – حكيمة شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص13.

2– محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، ترجمة العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 189.

3– حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص ص 13، 14.

[4]– الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص ص 08–09.

[5] –رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص09.

[6] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص35.

الوطني[1]، وقد أثارت كل هذه الدعاية والدعم المصري حفيظة الكثير من أعضاء الوفد الخارجي، وحتى مجاهدي الداخل، وعلى رأسهم العربي بن مهيدي[2]، وعبان رمضان[3].

وقد تفاقم الصراع بين أحمد بن بلة وعبان رمضان، بعد ما أصر هذا الأخير على تنحيته من رئاسة الوفد الخارجي، وتعيين محمد الأمين دباغين مكانه.

بالإضافة إلى تكليف عبان لـــ عمر أعمران بمهمة التموين بالسلاح بدعوى أن بن بلة قد فشل في مهمته، وهو الأمر الذي أثار ضغينة بن بلة على عبان [4].

وبهذا ستتولد مجموعة من التناقضات الداخلية التي ما انفكت تتراكم لتدفع إلى الأمام بفكرة مؤتمر لمعالجة مكامن الضعف الأصلية في جبهة التحرير الوطني[5].

وسيتولى كريم بلقاسم مسؤولية كبرى في عقد مؤتمر الصومام، الذي يصفه أحمد بن بلة بالمنعطف الخطير في طريق انحراف الثورة[6]، وكادت أن تتمزق الثورة الجزائرية من الداخل بسبب الصراعات، التي حاول مؤتمر الصومام القضاء عليها عن طريق إعادة ترسيخ فكرة العمل الجماعي، ليصنع بذلك نظاما يميز كل رأس من هياكل الثورة التي ستؤسس فيما بعد[7].

---

[1] - Hachemi Djiar, **LALGERIE, Histoire sans tabous, Des pistes pour la venir**, t.2, ANEP, ALGER, 2012, p 955.

[2] – **العربي بن مهيدي:** ولد عام 1923، عين مليلة، بناحية قسنطينة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، عضو مؤسس في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وقائد منطقة وهران، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، اعتقل من طرف قوات الكولونال بيجار يوم 1957/02/23، **ينظر:** محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص ص187، 188.

[3] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص35.

[4] – نفسه، ص35.

[5] – محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع1945–1962**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص137.

[6] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1942–1962**، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص204.

[7] – جودي أتومي، **وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل1955–1962قصص حرب**، دار ريم للنشر، الجزائر، 2013، ص85.

الفصل الأول

تأسيس مؤسسات الثورة وجذور الصراع على السلطة

1959-1956

أولا : مؤتمر الصومام وأثره في تأجيج الصراع السلطوي.

1- انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قرارته.

2- أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

3- موقف الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام .

ثانيا : ميلاد مؤسسات الثورة الجزائرية 1956-1958.

1- المجلس الوطني للثورة الجزائريةC.N.R.A .

2- لجنة التنسيق والتنفيذ الأولىC.C.E 1956.

3- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957.

4- ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةG.N.R.A 1958.

ثالثا : أزمات الحكومة المؤقتة 1958-1959.

1- مؤامرة العموري 1958.

2- اجتماع عقداء الداخل من 12/06/إلى 1958/12/12.

3- حادثة عميرة علاوة 1959.

4- اجتماع العقداء العشرة 1959/08/11إلى 1959/12/16.

أولا: مؤتمر الصومام وأثره في تأجيج الصراع السلطوي.

1- انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته.

لعبت جملة من الظروف والعوامل والتطورات دورا حاسما في إرساء مؤسسات أعطت للثورة التحريرية وجها جديدا وفقا للمستجدات المتعاقبة، حيث ظل جنود ومناضلو جيش وجبهة التحرير الوطني، وإلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 1956/08/20، يدورن ضمن خانة الخارجين عن القانون- الفلاقة- في غياب عمليات تقنين لعملهم الثوري[1]، الذي كان يفتقر لأرضية أيدولوجية تحدد مسار هذا العمل وهو الأمر الذي اعترف به رواد الثورة ذاتهم، وهذا ما عبر عنه الشاذلي بن جديد صراحة بقوله: "...فحتى منتصف 1956، كنا نفتقد إلى أرضية إيديولوجية وسياسية إذا استثنينا نداء أول نوفمبر، الذي هو في حقيقة الأمر مجرد إعلان للمبادئ العامة، وليس برنامجا واضح الأهداف"[2].

ففي المجال التنظيمي تمخض عن مؤتمر الصومام، قرارات هامة، تتعلق بتقسيم البلاد، وتحديد مراتب الجيش، ورتبه، وتشكيل المحاكم، وكان أهم قرار تنظيمي، إنشاء المنظمات المسيرة للثورة، ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائريةC.N.R.A، ولجنة التنسيق والتنفيذِC.C.E وتحديد العلاقة بين جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، والعلاقة بين الداخل والخارج، وذلك باتخاذ قرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة[3]، وإن كان العمل المسلح في الثورة الجزائرية لا ينفصل عن العمل السياسي، فإن تطور الثورة وشموليتها وتعدد مهامها، أوقع الفكر الوطني في هذه الضرورة[4].

---

[1] – سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص55.

[2] – الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد1929-1979**، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص85.

[3] – فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2001/2000ص82. **وينظر أيضا:** أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح" مع ركب الثورة**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص244.

[4] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص82.

وتغيب على المؤتمر قادة المنطقة الأولى، أوراس النمامشة، بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد[1] في مارس1956، وعدم تعيين خلفه في القيادة بعد استشهاد نائبه شيحاني في أكتوبر1955، وبقي الخلاف مستحكما حتى انتهى المؤتمر[2].

أما الوفد الخارجي فقد تغيب عن المؤتمر لأسباب غامضة، لا يدرك حقيقتها إلا أعضاؤه، وبعض القادة في م،و،ث،ج[3].

ويرى بلعيد عبان أن بن بلة لم يكلف نفسه بذل أي جهد من أجل العودة إلى الوطن، كما فعل العربي بن مهيدي، قبل ذلك بشهرين، وأن أعضاء الوفد الخارجي كانوا منشغلين بالمسائل الدبلوماسية، وبعضهم على غرار حسين آيت أحمد كانوا يجهلون تماما بأن مؤتمرا قد عقد بالصومام، وحده بن بلة كان يدرك أهمية الحدث، وكان يخشى أن يكون لقاء الصومام فرصة لإعادة توزيع الأدوار، فتنتقل السلطة إلى أيد أخرى[4].

كما يعود ذلك من جهة أخرى إلى فتحي الديب الذي نصحه: "بتجنب العودة إلى الجزائر لحضور اللقاء خشية أن يغدر به عبان"[5]، وبذلك أبعد بن بلة عن الهيئات القيادية للثورة، وهو ما أغاضه كثيرا، وزاد في حقده على عبان، وكان سببا في التناحر الذي ظهر في صفوف المقاومة في منطقة الأوراس.

فالخطيئة التي ارتكبها أنصار مؤتمر الصومام، والتي دفع ثمنها عبان هي "إعادة النظر في البعد الإسلامي للمؤسسات السياسية في المستقبل"، فحسب بن بلة هذه "الخطيئة

---

[1] – **مصطفى بن بولعيد:** ولد في قرية قرب مدينة آريس بالأوراس، يوم 1917/02/05، ناضل في حزب الشعب، انتخب في الجمعية الجزائرية، أصبح عضوا في اللجنة المركزية1953، اعتقل في فيفري1955، استشهد في 1956/03/27، **ينظر:** محمد حربي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص187.

[2] – عبد الحفيظ أمقران الحسني، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 52، و**ينظر أيضا:** علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، دت، ص102.

[3] – عبد الحفيظ أمقران الحسني، المصدر السابق، ص54، و**ينظر أيضا:** مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 56.

[4] – Bè laid ABane**, Ben Bella-Kafi-Ben Nabi contre ABANE, les raisons occultes de la haine**, Editions Kooukou, Alger, 2012, p133.**. ينظر الملحق: رقم 01**

[5] – IBID, p133.

الكبرى "هي مصدر كافة المآسي في الجزائر ، متناسيا أن م،و،ث،ج، أعاد التأكيد منذ أوت 1957، على قدسية "المبادئ الأساسية للإسلام"، وفي الواقع أن بن بلة الذي كان يختلق الأسباب فضل استعمال السبب الديني، لأغراض سياسية عندما أضاع السلطة التي أصبحت بين يدي عبان وبن مهيدي ألد خصومه[1].

2- أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج:

إن مؤتمر الصومام، وإن كان حدثا تاريخيا تمخضت عنه إيجابيات تاريخية لا تنكر، إلا أنه أبرز ثم كرس الخلافات والصراعات نتيجة قرار "أولوية السياسي على العسكري"و"الداخل على الخارج" [2]. فقد كانت هذه المبدئية مصدر مناقشات وصراعات داخلية، وبحكم ذلك فإنها تكرس خضوع الرؤساء العسكريين للمسؤولين السياسيين، كما يشتمل على بذور النزاع داخل جبهة التحرير، إذ أن غياب ممثلي الوفد الخارجي لـــ ج،ت،و، لن ينسى ولن يعفى عنه من قبل هذه الأخيرة[3].

لقد انتقد الكثير من الناس خطر أو عدم جدوى تأكيد مؤتمر الصومام في لائحته على مبدأي الأولوية للداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، بل وذهب بعض المسؤولين إلى حمد الصدف التي مكنت من اعتقال بن بلة، وخيضر، آيت أحمد، محمد بوضياف، والأشرف، والتي وفرت على جبهة التحرير، أزمة حادة بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري[4]. وفي تبرير لهذا القرار يؤكد عبان رمضان في تقريره المرفوع إلى م،و،ث،ج، عام 1956، بأنه بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري، فإنه مبدأ عالمي تأخذ به كل الدول والثورات، زيادة على أنه يظهر الطابع السياسي لكفاحنا من أجل تحقيق الاستقلال[5].

---

[1] – Bè laid ABane, op.cit, p133. **ينظر الملحق: رقم 02**

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص255، و**ينظر أيضا:** محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص76-78.

[3] – سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003ص93.

[4] – سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008، ص30.

[5] – الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص464.

أما عمار بن عودة فيذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري، هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على أكبر الدول الاستعمارية يعد من باب المستحيلات، خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي، أما الهدف من أولوية الداخل على الخارج، فهو تجنب الثورة الوقوع ضحية المساومات والضغوط الخارجية، والمحافظة على استقلالية قرارها[1].

3- موقف الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام:

لقد كانت الأزمة الكامنة الناجمة عن رفض بن بلة نتائج مؤتمر الصومام من أكبر المشاكل التي واجهت الهيئات الجديدة المنبثقة عن المؤتمر، وما زاد من صعوبة معالجتها أنها انفجرت في قلب القوة التي وحدت الحركة الوطنية الثورية، ألا وهي منظومة جبهة وجيش التحرير الوطني التي كان يعول عليها في القضاء على الفرديات المرفوضة[2]. فالأساسيون في الثورة غابوا وأبدوا رفضهم، وبينوا موقفهم ضد الصومام بحجة أن الثورة خطفت من طرف أشخاص لم يكونوا محل حضور أثناء تفجير الثورة، هذا ما ذهبت إليه شهادة لخضر بورقعة بقوله: "الناس التي كانت ضد الصومام هم أناس أساسيون في الثورة"[3].

ومن جهته أكد بن خدة أن اعتراض بن بلة لمؤتمر الصومام مرده إلى عدم رغبته في وجود بعض الشخصيات في م،و،ث،ج، كالمركزيين وأعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[4].

---

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص464، 465.

[2] – Hachemi Djiar**, Le congrès De La soummam, grandeur et servitude d un acte fondateur**, ANEP, Alger, p152.

و**ينظر أيضا:** محمد عباس، **ثوار...عظماء شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص190.

[3] – لخضر بورقعة، **مؤتمر الصومام محطة أساسية في مسار الثورة، حصة وثائقيات**، دزاير نيوز، 2014، تاريخ المشاهدة 2017/03/20، الساعة 12:17سا.

[4] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص78. **ينظر أيضا:**

Mohamed harbi, **les archives de la révolution** algérienne jeunes, paris, 1981, p 168.

وهذا الأمر أفصح به بن بلة صراحة في مذكراته، حيث أكد "أن مؤتمر الصومام قد زود الثورة جهازا بيروقراطيا[1]. انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال...، وكانت غلطته الوحيدة بالأخص، أنه أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية...تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح[2]، وعلى هذا النحو يصبح اعتقاد بن بلة أن هؤلاء هم عناصر منحرفة ضمن الأجهزة القيادية للثورة [3]، كما اتهم هذا الأخير عبان رمضان بتدبير مؤتمر متحيز، أقصي منه أفراد الوفد الخارجي، كما اعتبر كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي قد تعديا على العهد الذي التزما به مع القادة التاريخيين[4].

وقد أدى الخلاف بين الداخل والخارج إلى تفكيك قيادة الولاية الأولى، وقد عانت هذه الأخيرة نظرا لموقعها الجغرافي الذي جعلها محل ضغط من الطرفين، خصوصا وأن هذه الولاية قد فقدت قائدها التاريخي، وقد نتج عن هذا الخلاف من جهة أخرى تعمقه دفع المجموعة في الخارج إلى اتخاذ مبادرة كان من شأنها أن تؤدي إلى انقسام الثورة وتفكك قيادتها، ونقصد من ذلك اجتماع تونس بين بورقيبة ومحمد الخامس، وكان من المفروض أن يحضره الأخوة الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة[5].

وعلى هذا يتبين أن المؤتمر الذي تمت الدعوة إليه لحل مشاكل الثورة جاء يدشن عهد الصراعات الداخلية ويستأنف تجربة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية[6]، على قول

---

[1] – الكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية bureau ، وتعني المكتب أما اللاحقة، فهي تعني الحكم من الكلمة الإغريقية، وبالتالي تعني سلطة، أو حكم المكتب، وفي المعنى الذي قصده بن بلة هنا، هو ذلك المعنى التحليلي الذي جاء به ماكس فيبر، في إحدى تحليلاته للبيروقراطية، حيث اعتبرها بأنها تلك التدريجية التي تحل محل السلطان الملهم، أو السلطان التقليدي، وبالتالي بن بلة اعتبر أن المؤتمر، قد أزاح الأساس، وقدم الثانوي، أي إعادة القولبة للصف الثوري، **ينظر:** المنظمة العربية للترجمة، **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص155، و**ينظر أيضا:** حنان علي عواضة، "السلطة عند ماكس فيبر"، **مجلة الأستاذ**، العدد 206، مجلد01، 2013، ص270.

[2] – وحول هذه النقطة بالذات أكد بن بلة أنه بعد شهور من انعقاد هذا المؤتمر أمر بترك المجال مفتوح أمام السياسيين، المصابين بمرض الطفولة اليساري، أو محافظين لم يكن لهم استعداد لقيادة الثورة، **ينظر:** روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، دت، ص ص115، 116.

[3] – مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص56.

[4] – حميد عبد القادر، **عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص112.

[5] – زهير إحدادن.، **شخصيات ومواقف تاريخية**، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص174.

[6] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 149.

محمد حربي الذي توافق رأيه إلى حد كبير وسليمان الشيخ سليمان الشيخ الذي أكد لنا أنه منذ الوهلة الأولى التي انعقد فيها المؤتمر بدأت تظهر العلائم الأولى للخلافات بين أقطاب حركة التحرير الوطني، ومرد ذلك إلى المقررات والتدابير المنبثقة عن المؤتمر، وخاصة ما تعلق بالمناصب العليا للمسؤولية، وعلى هذا يصبح هناك نزاع ذاتي مرتبط بخصومات الأشخاص[1]، وفي سياق هذه الفكرة يجب التنويه إلى أن هناك من اعتبر أن عميروش أول من أبدى نزعته الذاتية واتهم عبان رمضان بالتسيد على الثورة[2].

[1] – سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص466.

[2] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص102.

ثانيا: ميلاد مؤسسات الثورة الجزائرية 1956-1958

لقد بحث مؤتمر1956/08/20، المسائل التي تتعلق بتنظيم الثورة على أسس جديدة تراعي المشاركة الجماعية، وتمكن من وضع المؤسسات الدستورية الأولى للثورة، لتوضيح مبادئ الثورة، وإعطائها محتوى فكري ينسجم مع طابعها الشعبي العميق[1]، وبذلك انتقلت الثورة من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيم[2]، لتعرف بذلك نقطة تحولية، وتصبح لديها مبدئية تنظيمية، أساسها دراسة أوضاع الثورة، وأبعادها تشريع ميثاق سياسي يحدد أهداف ووسائل الكفاح المسلح، وإيجاد قيادة مركزية تقوم بتسيير المقاومة[3].

ويعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورةC.N.R.A ولجنة التنسيق والتنفيذC.C.E خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان، الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها[4]. واقترح أيضا التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين، وبذلك جاء المجلس الوطني موسعا بالنظر إلى ضرورة توفره على الطابع التمثيلي لجميع القادة [5].

1-المجلس الوطني للثورة الجزائريةC.N.R.A

لعل أهم ما تقرر في مؤتمر 1956/08/20، هو إنشاء هيئة دستورية عليا في الثورة هي م،و،ث،ج، C.N.R.A [6]. الذي انبثقت منه هيئة تنفيذية تدعى ل،ت،ت، C.C.E، وأصبحت للثورة مؤسسات دستورية منبثقة منها وممثلة أصدق تمثيل للشعب الجزائري. كان م،و،ث،ج، يتألف من 34 عضوا، منهم17 عضوا رئيساو17 عضوا مناوبا[7].

---

[1] – المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، **المجاهد:** العدد 102 بتاريخ1961/08/14، ص12.

[2] – **مجلة الجندي:** عدد2070، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 2002، ص03.

[3] – عبد العزيز وعلي، "فعاليات مؤتمر الصومام في تسيير الثورة الجزائرية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد:168، جويلية2006، ص80.

[4]- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص38.

[5]– نفسه، ص38.

[6] – **المجاهد:** العدد 102 بتاريخ1961/08/14، ص12.

[7] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص70.

كما أن التمثيل في المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل والخارج[1]، ومن اختصاصات م،و،ث،ج، C.N.R.A يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية، هو الذي يمنح الحكومة ثقته، وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين، ويمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى، باستثناء قضية وقف النار التي يجب أن لا تتم الموافقة عليها إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[2].

ويصدر م،و،ث،ج ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي اللوائح[3]، استدعاء م،و،ث،ج، من صلاحيات ل، ت، ت، التي تقرر ذلك كلما رأت ذلك ضروريا، أو بطلب من النصف، زائد واحد من أعضائه، كما أن مداولاته لا تكون شرعية إلا بـ 12 عضوا أصليا أو بديلا، يجتمع م،و،ث،ج، في الحالة العادية مرة كل عام مدة وجود الحرب[4].

وتنص المادة 14 من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة على أن (الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب من كافة الأعضاء، وعند كل تصويت لا يقبل الاستنكاف مطلقا)[5]، وقد اجتمع منذ تأسيسه في أوت 1956، وحتى الاستقلال في 1962 في ست دورات، وقد خلفه المجلس التأسيسي الوطني في سبتمبر 1962 [6].

ويجدر بنا في هذا السياق توضيح أن أغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل م،و،ث،ج، التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام تم استلهامها مرة أخرى

---

[1] – أحمد منغور، **موقف الرأي العالمي الفرنسي من الثورة الجزائرية من 1954–1962**، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص98، 99.

[2] – محمد لبجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي خش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص129

[3] – وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة الأوامر الدستورية، وهي ذات طابع تأسيسي، الأوامر التشريعية وهي ذات طابع تشريعي. **ينظر:** نفسه، ص129.

[4] – عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة "شهادة"**، ترجمة موسى أشرشور، زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص229.

[5] – محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 129.

[6] – يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة1954–1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص162.

في مطلع عام1960 لوضع التشريع المتعلق بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وللمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية[1].

2- لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى C.C.E 1957.

تشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة البارزين في داخل الجزائر، سواء كانوا حاضرين بالمؤتمر أو غائبين عنه[2]، وتكونت من خمسة أعضاء بن خدة، عبان، بن مهيدي، كريم، دحلب[3].

وقد مارست اختصاصاتها أول الأمر على أرض الوطن، حيث بقيت أحد عشر شهرا، إلى أن اضطر إلى نقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية في شهر جويلية1957 الأمر الذي أدى إلى حدوث تعارض في تطبيق مبدأ أولوية الداخل على الخارج[4].

ومن صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حرب حقيقي، فهي تقود وتوجه جميع فروع الثورة، ومن اختصاصاتها الأشراف على جميع مرافق الثورة السياسي، والعسكري والدبلوماسي، والاجتماعي والإداري...الخ[5] ومراقبتها مرة كل ثلاثة أشهر[6]، وتشرف على تعيين قيادات بديلة، وكان للجنة أيضا صلاحيات مرتبطة بتحديد المهام في الخارج، من تمثيل في الوفد الخارجي في القاهرة، وعلى رأس فدرالية جبهة التحرير في فرنسا، وعندما تشعبت مهام لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E اتجهت قيادتها إلى إنشاء لجان فرعية متعددة في مجالات الدعاية والأخبار والشؤون الاقتصادية والنقابية وغيرها[7]، إن

---

[1] – عبد النور خثير، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954–1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2006/2005، ص159.

[2] – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص397.

[3] – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص243.

[4] – أمل شبلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006/2005، ص401.

[5] – مهام لجنة التنسيق والتنفيذ، **المجاهد:** العدد11 بتاريخ1957/11/01ص07.

[6] – عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص230.

[7] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص165، 166.

إنشاء ل،ت،ت، أعطى فعليا للثورة قيادتها العليا وأحدث نوعا من مركزية التسيير، وبالتالي مراقبة أجهزة الثورة[1].

وغداة اختطاف طائرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في 1956/10/22، واصلت ل،ت،ت، مهامها القيادية بصورة عادية[2].

وفي نوفمبر1956، بدأت ل،ت،ت، C.C.E تخطط لمواجهة العدو، فوقع الاختيار على القيام بعمليات فدائية في مدينة الجزائر، تمثلت في إضراب الثمانية أيام التي قررت تنظيمه ابتداء من 01/28 إلى 1957/02/04[3]، كان صاحب الفكرة العربي بن مهيدي، ودعمه عبان رمضان إلا أن كريم بلقاسم لم يكن متحمسا لمدة الإضراب[4]. واشتد الخناق على ل،ت،ت فاضطرت إلى الخروج[5]، وسلكت الهياكل المركزية لجبهة التحرير الوطني نفس السبيل [6].

وتكونت بعد خروج كثير من قادة الثورة إلى الخارج أقسام تحت تسمية" لجنة التنسيق والتنفيذ الفرع الدائم "بتاريخ 1957/04/04 [7]، وصلت ل.ت، ت، إلى الخارج في نهاية جوان1957، وحسب حربي فقد غادر كريم بلقاسم الجزائر، وهو ينوي عدم العودة إليها إلا

---

[1] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص56.

[2] – محمد عباس، **الثورة الجزائرية... نصر بلا ثمن (1954–1962)**، دار لقصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص227 و**ينظر أيضا:** نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص320.

[3] – Mohamed teguia, **L'Algérie en guerre, l'office des publications** universitaires, Alger 2007, p226.

[4] - محمد عباس، **ثوار...عظماء**، المرجع السابق، ص125.

[5] – فقرر القادة مغادرة الجزائر العاصمة إلى الخارج، وتسيير الثورة من هناك، وذلك بتشكيل فريقين، **كريم وبن خدة**، يتوجهان إلى تونس مرورا بالولاية الثالثة ثم الثانية، أما **دحلب**، و**عبان**، فقد قررا التوجه إلى المغرب، **ينظر:** حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص127.

[6] – فلقد حول المجلس الوطني للثورة الجزائرية والقيادات العسكرية الشرقية والغربية مقراتهم إلى خارج الجزائر بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة 1956–1957**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 98.

[7] – وهي بمثابة وزارات، ولكنها خفيفة الهياكل تولى مسؤوليتها قادة عسكريون ومدنيون ذو كفاءة في كافة الميادين وعلى رأس كل قسم مسؤول، **ينظر:** علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص22 وما بعدها.

والسلطة بين يديه، بعد زوال العربي بن مهيدي، ليصيح قائد للثورة تخلى عن الأطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصومام ضد رأي بوضياف وبن بلة [1].

وبعد استشهاد العربي بن مهيدي في 1957 واختطاف طائرة القيادات التاريخية، لم يبق من مجموعة الستة المفجرين للثورة في الميدان سوى كريم بلقاسم الذي أصبح يرى نفسه بهذه الصفة الأولى والأحق لتزعم جيش التحرير وجبهته [2]، فدخلت الثورة الجزائرية بعد ذلك في صراع بين عبان من جهته، وكريم بلقاسم ومعه مجموعة من العقداء من جهة أخرى[3]، وخاصة بعد أن تمت إعادة النظر في المبدأين الذي جاء بهما مؤتمر الصومام من طرف كريم بلقاسم، الذي طالب بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة[4]، فعندما اضطرت قيادة جبهة التحرير إلى الخروج، حدثت تطورات سريعة كان لها أثر مباشر في اختلال التوازن الداخلي لأجهزة الثورة نفسها[5].

فخلال الدورة الثانية لـــ م، و،ث،ج، المنعقد بالقاهرة من 08/20/إلى 1957/08/28، وبناء على ما شهدته صائفة 1957 من مناورات واسعة تمحورت أساسا حول مراجعة ما جاء في الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام، وتوسيع الهيئات القيادية، دعي م،و،ث،ج، إلى الانعقاد في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليا إلى كتلتين:

- كتلة عبان: ومعه بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وقد تعززت بالعقيد سليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة السابق.

- كتلة كريم: الذي دعم صفه بحلفاء جدد، و في مقدمتهم قادة الولايات الأولى والثانية، والخامسة، وهم على التوالي، محمود شريف، بن طوبال، بوصوف[6].

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص168.

[2] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 10–11.

[3] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص36.

[4] – عابد الصالح، "عبان رمضان والطموح القاتل للقيادة1955–1957"، **مجلة كان التاريخية**: العدد27، مارس، 2015، ص93.

[5] – بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص98.

[6] – محمد عباس، نصر ...بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص234، 235، **وينظر أيضا:** أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص330، 331.

وصرف اهتمامه في معالجة القضايا السياسية والعسكرية، بعد أن بلغ جيش التحرير الوطني مستوى عاليا في التدريب والتسليح والتنظيم، وفرض نفسه على العدو، وقد اقترن هذا التطور العسكري للثورة بتطور سياسي كبير حيث أتت مقررات المؤتمر الأول ثمراتها، وتدعمت مكانة الثورة في الخارج[1].

وقد نص القرار الذي يتعارض مع أطروحات عبان على ما يلي:

ليس من أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج، وقد نوقض البند الذي يلغي أولوية السياسي على العسكري بخلق فريق داخل ل، ت، ت، التي زيد عدد أعضائها إلى تسعة، له وضع متميز يتألف من خمسة قادة عسكريين بالإضافة إلى عبان[2]، أما بخصوص تأكيد تساوي الداخل والخارج، فقد ظهر كتبرير لإرساء قيادة في الخارج أكثر منه كتنازل لبن بلة وبوضياف، ضحيتي مؤتمر أوت1956 [3]، لذا امتنع عبان ودهيليس عن التصويت على هذه النقطة[4].

وحسب رؤية عبد الحميد مهري فإن إلغاء الأولويتين في اجتماع القاهرة جاء بسبب الخلافات والصراعات التي بدأت تبرز بعد أن أقر مؤتمر الصومام هذه المسألة، ثم خلص إلى القول بأن قرار الإلغاء الذي تبناه اجتماع القاهرة راجع إلى هذه المشكلة، والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل مؤتمر الصومام في محاولة للقضاء على الخلافات والصراعات، أي العودة إلى بيان أول نوفمبر، ومنع الثورة من الوقوع في انحرافات، وانزلاقات[5].

كما جرى تعيين آيت أحمد وبن بلة وبيطاط، بوضياف، خيضر، أعضاء شرف في ل، ت، ت، لأنهم أعدوا لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954[6].

---

[1]– الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، **المجاهد:** العدد102 بتاريخ1961/08/14، ص12.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص170. **ينظر الملحق: رقم 03.**

[3]– ويدل دخول عباس ودباغين ومهري إلى ل، ت، ت، بشكل واضح جدا، على أن الاتهام بالإصلاحية الذي وجهه كريم ضد بن خدة ودحلب اللذين سبقا أن أثبتا إخلاصهما وشجاعتهما على الأرض بين1955 و1957، لم يكن إلا إجراء لعزل **عبان**، **ينظر**: محمد حربي، نفسه، ص170.

[4] – نفسه، ص170. **ينظر أيضا:** Mohamed harbi, op.cit, 176.

[5] – فتح الدين أزواو، المرجع السابق، ص87.

[6] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص170. **ينظر أيضا:** Mohamed harbi, op.cit, p 175.

كما جرى توسيع م، و، ث، ج، الذي أصبح يضم 54 عضوا بدل 34 عضوا، ولم يعد هناك فرق بين الاحتياطيين والأصليين، أما العشرون عضوا جديدا فقد أوكل اختيارهم لـ ل، ت، ت، وقد تم تجريد م، و، ث، ج، الهيئة العليا من كل سلطة فعلية، بحيث تم تحويله إلى هيئة تسجيل للقرارات التي يتخذها من خارجه قادة يستندون إلى سلطتهم على الولايات[1].

هكذا فإن توسيع ل، ت، ت بأعضاء جدد، في شهر أوت 1957، مكن قادة الولايات من المشاركة بقوة في الهيئة التنفيذية الوطنية [2].

3- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957.

باشرت ل، ت، ت، الثانية مهامها في سبتمبر 1957 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان خلال الأشهر الأولى من عملها[3]، وعلى هذا سيتولد صراع حول الوصول إلى القمة بين العسكريين والسياسيين وكان على رأس العسكريين الباءات الثلاث أما السياسيين فكان على رأسهم عبان[4]، لم تعد في القيادة اتجاهات سياسية بل جماعات، وقد حلت روابط المصالح الشخصية محل القرابة السياسية، ولكي يستقر القادة العسكريون ويوطدوا مواقعهم، يحتاجون أن لا يروا سلطتهم محل اعتراض[5]، لذا اتهموا عبان رمضان بأنه أراد تصفية القادة العسكريين بالاتفاق مع الرائد حاج علي من الولاية الأولى، واستدرجوه إلى كمين واغتالوه في مراكش في 1957/12/27، بعد أيام من اغتيال حاج علي، ورتب القادة العسكريون سيناريو لجعل الناس تصدق أنه مات في ساحة المعركة، وكتب بومنجل نعيه لصحيفة المجاهد[6]، إلا أن فرحات عباس، يذكر أنه بتاريخ

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص170.

[2]– بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق ص ص 98، 99.

[3] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص178.

[4] – رابح لونيسي، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي"، **مجلة إنسانيات:** العدد25–26، جويلية، ديسمبر2006، ص28.

[5] – محمد حربي، المصدر السابق، ص172.

[6] – نفسه، ص ص172، 173. **وينظر أيضا:**

KHalfa Mameri**, ABane Ramadan, finalement Le père De lindipendance**, Edition thala, 2009, pp369-371.

1958/02/19، صرح له كريم بلقاسم أنه قام بتصفية عبان رمضان، وحجته في ذلك أنه أصبح يشكل خطرا على الثورة[1].

وبتصفية عبان رمضان إذن فتح المجال أمام كريم بلقاسم ليبرز كقائد رقم واحد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، مستندا في ذلك إلى رصيده التاريخي، فهو من بين الستة التاريخيين الذين خططوا للفاتح من نوفمبر[2].

ومهما اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الكامنة وراء عملية الاغتيال هذه، فإن عبان رمضان يعد أول ضحية للصراع الحاد الذي شهدته الثورة الجزائرية في مختلف مراحلها بين السياسيين والعسكريين، وقد استمر هذا الأسلوب المتميز بالسرية والتآمر والخفاء حتى مرحلة ما بعد الاستقلال[3].

لم تكن تجربة اللجنة التنفيذية الثانية شبيهة بسابقتها، لأن طبيعة العلاقات بين عناصر التشكيلتين كانت مختلفة بشكل كبير، فقد حل التنافس بين الباءات الثلاثة حول المواقع القيادية محل التكامل والانسجام بين عبان وبن مهيدي وبن خدة ودحلب في العاصمة[4]، بينما تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية البعيدة عن ميادين المعارك بعد استقرارها النهائي في الخارج إلى هيئة سياسية تحت سيطرة الباءات الثلاثة الذين أصبحوا يحيطون أنفسهم بمجموعة من العقداء ومجموعة من الشخصيات الثانوية مثل مهري ودباغين وفرحات عباس[5].

وقد ظهر سريعا أن أداء اللجنة الثانية كان يتمحور حول التنافس على القيادة، لأن تقاسم المهام بين العناصر التسعة لم يكن يهدف إلى تحقيق مثل ذلك التكامل بقدر ما جاءت لتتوافق مع تركيز السلطات العليا بشكل كبير في أيدي كريم وبن طوبال وبوصوف[6].

ولم تفلح جهود كريم بلقاسم في تنظيم جيش الحدود على الرغم من استحداث هيئة أركان عسكرية للأشراف على جيش التحرير الوطني بقدر ما ساهمت في ظهور بؤر توتر

---

[1] – Farhat Abas, **Autopsie Dune guerre La Aurore**, Livres Editions, Alger,2011,p123 .

[2] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص69.

[3] – نفسه، ص68.

[4] –عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 178.

[5] – نفسه، ص178.

[6] – نفسه، ص 179.

في العلاقات بين القادة العسكريين أصبحت فيما بعد من الأسباب الرئيسية في قيام حركة تمرد وعصيان على الجهاز التنفيذي للثورة مع نهاية عام 1958[1].

كما أدت عزلة ل، ت، ت، عن الداخل إلى انقطاع الاتصالات وتفاقم المشاكل في الولايات بسبب اختناقها من جراء توقف وصول الأسلحة إليها من إدارة التسليح والتموين العام، مما يدفع ببعض قادة تلك الولايات إلى التوجه نحو القواعد الخلفية في تونس والمغرب مرورا بالسدود المكهربة بحثا عن الأسلحة[2].

وقد ساهمت تلك المبادرات في تراكم انطباعات سلبية لدى قادة الداخل، الذين وقفوا على عجز القيادة الخارجية في تموين وتمويل الداخل بالسلاح والمال ومدى انشغالها بحرب المواقع القيادية فيما بين أعضائها[3].

4- ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةG.N.R.A 1958.

بدأ قادة الثورة لاسيما أعضاء ل، ت، ت، يفكرون بجد في تشكيل حكومة جزائرية، وهذه المسألة دافع عليها العقيد أوعمران عمار في تقريره الذي قدمه إلى ل، ت، ت، بتاريخ1957/04/17، حيث جاء في تقريره: "لكي لا تتجاوزنا الأحداث يجب تشكيل حكومة نستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية، ودعم شرعية الثورة في المحافل الدولية"[4].

وهكذا قررت ل، ت، ت، من دون إزعاج نفسها بجمع م، و، ث، ج، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

إن الأسباب التي تدعوا إلى إنشاء حكومة جزائرية من خلال التصريح الذي أدلت به ل،ت،ت، عديدة، فهي تلبية لرغبة الشعب الجزائري الذي عبر عنها عدة مرات وهي أيضا

---

[1] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 183.

[2] – نذكر من بين هؤلاء العقيد عميروش، والرائد سي صالح، في جويلية وأوت1957، ومن بعدها العديد من ضباط الولايات الثانية والثالثة والرابعة من أمثال عبد الرحمن ميرة، وسي البغدادي(أحمد عليلي)، وعلاوة بن بعطوش، وغيرهم، **ينظر:** نفسه، ص183.

[3] – نفسه، ص183.

[4] – علي زغدود، المصدر السابق، ص 43.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص186.

تجسم بعد كفاح أربع سنوات وجود الأمة الجزائرية والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر[1].

وقد صرح السيد فرحات عباس لـ "جريدة المجاهد"، بأن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية[2].

كما صرح حيث قال: "...وتشكيل الحكومة الجزائرية هو خطوة نحو النجاح، وهو من ناحية أخرى من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا، أكثر سهولة ودقة من ذي قبل ..."، وأضاف قائلا: "إن الشعب الفرنسي هو الذي سيخرج مرفوع الرأس من هذه المحنة عندما يفرض السلم ويحقق فتح المفاوضات بين حكومته والحكومة المؤقتة الجزائرية[3].

كانت عملية تأسيس أولى تشكيلات ح، م،ج،ج[4]، التي باشرت عملها ابتداء من يوم الجمعة 04/ربيع الأول 1378هـالمرافق لـ 09/19/ 1958[5]، إيذانا بانتقال النشاط الثوري من التركيز على العمل المسلح إلى البحث عن آفاق للتسوية السياسية للقضية الوطنية[6]. فقد تأسست ح، م، ج، لتكون أداة لتسيير الثورة في جميع الميادين، وللمفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية[7]، فاعترفت بها دول عديدة تجاوزت العشرون(عربية خاصة، إفريقية وآسيوية)[8]، وأصبح فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة، الذي أكد أنه بعيد كل البعد عن أي تعطش سلطوي، وهذا ما أكده بقوله: "لقد

---

[1] – لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح، **المجاهد:** العدد23 بتاريخ1958/05/07، ص7.

[2] – حوار مع رئيس الحكومة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس، **المجاهد:**العدد30بتاريخ 1958/10/10، ص3.

[3] – **نفسه**، ص3.

[4] – لعل أهم ما ميز ح، م، ج، أنها لم تؤسس على غرار الحكومات الأخرى، فهي ذات طبيعة مزدوجة، حكومة محلية تخوض حربا، وحكومة منفى، هذا دون أن ننسى أنها ذات تكوين مختلط، فهي مزجت بين السياسي والإداري والعسكري، **ينظر:** عمر سعد الله، "الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني"، **مجلة المصادر**، عدد14، 2006، ص70.

[5] – عبد الرحمن العقون، **مذكراتي**، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 274. **ينظر الملحق: رقم 04.**

[6] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص374.

[7] – عمار ملاح، **من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح وقائع عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص293.

[8] – الاعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى من آسيا وإفريقيا، **المجاهد:** المصدر السابق، ص8.

اقترحت منصب رئاستها إلى كريم والدكتور دباغين، فالأول تاريخي، والثاني قد ترأس لجنة الخارج، ولكنهما وجدا معارضة، فالأول وجدها من بوصوف وبن طوبال...، والثاني من طرف أحمد بن بلة...وفي هذه الظروف تم تعييني كأول رئيس للحكومة المؤقتة، وكان ذلك بالإجماع"[1]، .وعلى هذا يتبين أن فرحات عباس كان مجبرا على قبول هذا المنصب من أجل خدمة الوطن والشعب، وهذا ما تؤكده مقولته: " ...عندما أصبحت رئيسا فكرت دائما فيما يجب أن أقدمه للشعب والله"[(2)].

إلا أن الدور الذي كان يقوم به فرحات عباس لم يكن يتجاوز مهمة القيام بدور الناطق السياسي باسم ح.م.ج.ج لأنه كان محاصرا في ديوانه الصغير بالباءات الثلاثة الذين كانوا لا يسمحون له بإصدار أي رأي أو بيان أو تصريح سياسي يتضمن الإشارة إلى قرارات مهمة إلا بعد مناقشتها في جلسات موسعة ومغلقة[(3)].

لقد كان مشروع تأسيس ح، م، ج، ج، في بعض جوانبه جولة أخرى من جولات التجاذب حول الزعامة بين قادة الثورة بالنظر إلى استمرار العناصر البارزة في ل، ت، ت، في المواقع المتقدمة على رأس تلك الحكومة[(4)].

كما يمكن القول بأن الكثير من الهيئات والمناصب التي تم استحداثها في ح م ج ج لم تكن تهدف إلى تحقيق التجاوب مع الضرورات الميدانية بقدر ما كانت تخضع إلى منطق تحقيق صفقات ذات مكاسب سياسية ومعنوية مرتبطة بالتنافس حول مواقع القيادة[(5)]. وانتقلت عدوى الزعامة والعمل الفردي إلى ح، م، ج، ج، حيث كان كريم بلقاسم يرى نفسه القائد الحقيقي للثورة كونه الشخصية الثورية الوحيدة التي لا تزال تباشر المسؤولية الفعلية[(6)].

---

[1] – Farhat Abas, opcit, pp237, 238.

[2] – Farhat Abas, **l'indépendance confisquèe 1962-1978**, flarmmario, paris, 1984, p21.

[3] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص191.

[4] – نفسه، ص ص191، 192.

[5] – نفسه، ص 213–214.

[6] – نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص194.

وقد مرت ح، م، ج، بعدة تطورات من حيث تشكيلتها البشرية والدور الذي قامت به، حيث عدلت إلى نهاية الثورة مرتين خلال اجتماعات م، و، ث، ج، في جانفي 1960، وفي أوت1961، الذي عين بن خدة رئيسا لها[1].

أما دورها فانصب في المرحلة الأولى على العمل الدبلوماسي، فقد أرسلت بعثات إلى البلدان التي اعترفت بـ ح، م، ج، و مندوبيات لجبهة التحرير إلى البلدان الأخرى، أما في المرحلة الثانية فانكبت على تسيير وإدارة ملف المفاوضات مع الطرف الفرنسي[2].

وقد غلب على ح، م، ج، الصراع وتبادل التهم، مما جعلها تؤول إلى مأزق حقيقي وصراع دفين واختلافات بين الأطراف لا تختلف في شيء عن الاختلافات السابقة التي عرفتها الجزائر، سواء من خلال الحركة الوطنية، أو ل، ت، ت[3].

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص88.

[2] – نفسه، ص88.

[3] – نفسه، ص106.

ثالثا: أزمات الحكومة المؤقتة 1958-1959.

1- مؤامرة العموري 1958:

تعتبر محاولة العموري[1] الانقلابية من أخطر الأزمات التي زعزعت المجموعات القيادية للثورة نوفمبر1958[2]، ولعل أولى مؤشرات هذه الأزمة هو رفض بعض قيادات الداخل للمولود السياسي القيادي الجديد[3]، فقد حاول ضباط من الاوراس والنمامشة والقاعدة الشرقية الإطاحة بهذه المؤسسة القيادية وإزاحة كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف ليمد بذلك النزاع بين الرؤوس القيادية إلى تونس[4].

وقد تعددت الرؤى والقراءات لأسباب هذه المحاولة الانقلابية فقد أجمع كل من الطاهر الزبيري والشاذلي بن جديد أن عدم رضا العموري على وجود أقرانه من العسكر كريم بلقاسم ومحمود الشريف سبب رئيس لحدوث هذه الأزمة وخاصة أن العموري لم يكن متحمسا لإجراءات هذه اللجنة[5]، التي قامت بإصدار مجموعة من القرارات المجحفة في حق بعض القادة العسكريين والتي يمكن تلخيصها في النقاط المتمثلة في إلغاء كريم لـــ لكومِC.O.M بتاريخ 1958/09/09واتهام أعضاءه بالعجز والتقصير[6] وإصدار العقوبات في حق القادة المذكورين عن طريق العزل عن المناصب وتنزيل الرتب وانتهاج سياسية النفي فقد تم نفي بوقلاز الى العراق والعموري إلى السعودية[7]. وفي أصل المؤامرة رجلان

---

[1] – **محمد عموري:** من مواليد 1929 بقرية عين ياقوت بباتنة، في عام 1946 التحق بمدرسة الكتانية بقسنطينة حتى سنة 1949 وهناك بدأ ممارسة نشاطه السياسي. سافر إلى فرنسا، وانضم إلى خلايا ح، إ، ح، د اعتقل من طرف الدرك الفرنسي عاد عام 1950إلى الجزائر، أصبح قائد للولاية الأولى برتبة صاغ ثاني ثم عضو بقيادة العمليات العسكرية عام 1958، **ينظر:** عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى**، ج1،دارا لهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص42.

[2]– Lakhdar Ben tobbal, "Fragements de mèmoires", **Revue naqd**, N4, mars, 1993,p p3,9.

[3] – عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958-جانفي1960**، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص53.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص187.

[5] – الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، منشورات ENEP، الجزائر، 2008، ص202.

[6] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص122.

[7] – نفسه، 122.

هما العقيد العموري والرائد مصطفى الأكحل، من الولاية الرابعة، وفي الامتحان الذي خاضاه معا ضد كريم وزير القوات المسلحة، قدم الأول القوات والثاني التحالف مع المصريين والأمير عبد الكريم وصالح بن يوسف[1].

واتصل العموري بالسلطات المصرية التي لم تكن مطمئنة لإعلان الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس، فضلا عن الصراع الخفي الذي اشتعل بين القاهرة وتونس ومحاولة كل طرف بسط نفوذه على قادة الثورة في الداخل والخارج[2].

واتهم كريم بلقاسم باستغلال مكانته باعتباره التحق بمجموعة الستة الذين لم يبق منهم من ينشط في الميدان سواه، واتهم كذلك بتغليب النزعة الجهوية ومحاولة فرض سيطرة إطارات الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحساسة في الثورة، ووصف محمدي السعيد قائد لجنة العمليات العسكرية بالضعف في القيادة، وبأن كريم هو الذي يحاول تغطية أخطائه لأنه من نفس الجهة[3].

وقد توجت هذه الاتصالات ببرمجة اجتماع سري بمدينة الكاف التونسية، يوم1958/11/16، حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى[4]، وقيادة القاعدة الشرقية[5]، وأثناء الاجتماع حدث أن عرف كريم بلقاسم عبر مجاهد يدعى قزام ما كان يجري، فاتصل بلخضر بن طوبال، وكلاهما أخبرا الحكومة التونسية بأن مصر أرسلت جاسوسا لقتل بورقيبة[6].

وبما أن العلاقات المصرية التونسية آنذاك كانت متوترة بسبب مواقف الرئيس بورقيبة الداعية إلى المصالحة مع اليهود أخذت الحكومة المسألة بكثير من الجدية، وأرسلت جنودها إلى مكان الاجتماع واستطاع الجيش التونسي أن يداهم الاجتماع ويلقي القبض على

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص187.

[2] – الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص204.

[3] – نفسه، ص 200.

[4] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص54.

[5] – الرائد العيساني شويشي (القاعدة الشرقية)، العقيد أحمد نواورة (الولاية الأولى)، رفقة مصطفى باليشرو، العقيد عواشرية (القاعدة الشرقية)، الرائد أحمد دراية، الرائد محمد شريف مساعدية، والمقدم صالح سوفي، والرائد بلهوشات (الولاية الأولى)، **ينظر:** الطاهر سعيداني، **مذكرات الطاهر سعيداني (القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض)**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر، 2001، ص195.

[6] – نفسه، ص197.

المجتمعين، ووضعت الجماعة في السجن لمدة أسبوع تقريبا قبل أن تقدم السلطات التونسية على تسليمهم لـــ ح،م،ج، التي وضعتهم في السجن (بالدندان) في انتظار محاكمتهم[1].

وفي هذا الصدد يذكر أحمد توفيق المدني أن تقرير الاتهام الموجه ضد محمد العموري الذي حل بتونس خفية قادما من القاهرة، وعقد اجتماعا سريا حضره عددا من رجاله والمؤتمرين بأمره، وكان منهاجه يقضي، عدم الاعتراف بـــ ح،م،ج، حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد، الاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية شمالا وجنوبا وإدارتها بصفة مستقلة...الخ.

وفي 1959/01/20، شكلت ح،م،ج،ج محكمة عليا[2] للنظر في قضية مؤامرة العموري ورفاقه، وجهت المحكمة للمتهم الرئيسي العقيد السابق محمد العموري ست تهم، أخطرها التلبس بجريمة التآمر على الثورة، وفسر قرار الإحالة ذلك بأن المتهم تم توقيفه بينما كان يصدر أوامر بتدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة[3].

كانت ح،م،ج،ج في أول مراحل الاعتراف بها من قبل بعض الدول، وكان ما قام به العموري ومن معه خطيرا على الجزائر[4].

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص197.

[2] – تضم كل من: العقيد هواري بومدين رئيسا بمساعدة العقيد الصادق دهيليس، الرائد سليمان أحمد قايد.النقيب علي منجلي نائبا عاما.الملازمان الأولان محمد فلاح الولاية الرابعة وعلي مشيش الأولى والملازم عبد العزيززرداني محلفين المرشح أحمد روابح كاتب ضبط، **ينظر:** عمار بومايدة، **بومدين وآخرون ما قاله...وما أثبتته الأيام...**، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص65.

[3] – ونسبت نفس التهمة إلى العقيد أحمد نواورة والرائد محمد عواشرية، الأول بدعوى أنه كان أثناء القبض عليه يلقي أوامر باستعمال القوة لتدمير السلطة الشرعية، والثاني لأنه كان في نفس الظروف يضطلع عن دراية بدور في مسعى تدمير السلطة الشرعية بواسطة القوة، أما النقيب علي زغداني(مصطفى الأكحل)، فقد وجهت إليه تهمتان، الفرار من صفوف الجيش وإفشاء أسرار دولة أجنبية مصر لاتصاله بفتحي الديب عدة مرات، هؤلاء كان جزاؤهم الإعدام مع تجريدهم من رتبهم العسكرية، **ينظر:** نفسه، ص 66.

[4] – مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"(شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص99.

2-اجتماع عقداء الداخل من 12/06/إلى 1958/12/12:

في الوقت الذي انتهت فيه مغامرة العموري، وبمبادرة من عميروش[1]، اجتمع أربعة من قادة الولايات في الداخل، وذلك من 06 إلى 1958/12/12[2]، ويعتبر هذا الاجتماع في حد ذاته تحد لـ ح،م،ج ولوزير الدفاع، ولقادة الأركان الشرقية والغربية[3].

ومن أبرز نقاط جدول الأعمال نقطة تتعلق بالعزلة المتزايدة لجيش التحرير الوطني في الداخل، وانعدام المساعدة المادية خاصة الأسلحة، كانت محور سبعة وعشرين اقتراحا أرسلت إلى ح،م،ج في برقية تحت رقم 306/248 بتاريخ 1958/02/05، واتخذت قرارات هامة تبنت بطبيعتها وبعدها الطموحات إلى نفوذ حقيقي في الداخل[4].

ومن أهم القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة حسب الحاج لخضر ضرورة حفر ممرات تحت الأرض بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مما يتطلب إمكانيات تقنية هائلة يجب على ح،م،ج توفيرها بأي ثمن، دخول ح،م،ج الجزائر خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم الذي يجب أن يكون مكانه في داخل البلاد وليس خارجها في نظرهم[5].

وأوفد القادة الأربعة عمر أوصديق إلى ح،م،ج، في تونس لإبلاغها بالقرارات المتخذة، وكلف المجتمعون كل من العقيدين عميروش وسي الحواس بالذهاب إلى تونس برفقة قوات خاصة للضغط على ح،م،ج، وإرغامها على تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماعهم، ولحسن حظ ح، م،ج، وعلى رأسها الباءات الثلاث أن استشهد العقيدين، والقوات الخاصة المرافقة لهما في معركة جبل ثامر ببوسعادة في 1959/03/29، فبقيت تلك القرارات حبرا على ورق[6].

---

[1] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص55.

[2] – الحاج لخضر(الولاية الأولى) سي محمد (الولاية الرابعة)، الحواس(الولاية السادسة)، أما علي كافي (الولاية الثانية)، والعقيد لطفي (الولاية الخامسة)، فإنهما رفضا المشاركة، ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص140.

[3] – نفسه، ص144.

[4] – نفسه، ص144.

[5] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص36.

[6] – نفسه، ص 37.

إن ظروف استشهاد كل من العقيدين عميروش وسي الحواس دفعت البعض إلى التشكيك واتهام أطراف في ح،م،ج،ج ، بأنها وراء كشف وتحديد الجيش الاستعماري لمواقعهما وتصفيتهما[1]. وكذلك استشهاد سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة بعد شهرين من استشهاد البطلين يوم 1959/05/05، وهكذا تحالفت جملة من الظروف القاهرة لتحبط نتائج هذا المؤتمر الذي كان على قدر من الاستراتيجية التنظيمية في مواجهة العدو[2].

إلا أن هذه المبادرة انتهت بالفشل ، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل، كونها صادرة عن أصحاب الداخل، وليست من صنيع قادة الخارج، تخلف الولاية الخامسة عن حضور المؤتمر، عدم مشاركة الولاية الثانية في المؤتمر مشاركة فعلية وفعالة، اعتبر المؤتمر من قبل قيادة الخارج مؤامرة ضد الثورة، وهكذا حكموا عليهم غيابيا بالإعدام[3].

وقد استدعت بعد ذلك قيادة الخارج من بقي على قيد الحياة ممن شاركوا في المؤتمر إلى مقر قيادتها في تونس لتستفسرهم الأمر، وقد أطلق قادة الخارج على المؤتمر اسم "المؤتمر المشبوه"[4].

3-حادثة عميرة علاوة 1959:

تزامنت المحاكمة في مؤامرة العموري، وما صدر عنها من أحكام قاسية مع قضية "علاوة عميرة"، الذي قتل في ظروف غامضة بمقر مصالح بوصوف في القاهرة[5].

---

[1] – ومن هؤلاء المشككين نجد الكابتن محند أعراب سعود الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة، حيث يقول أنه حقق في قضية استشهاد البطلين عندما كان مكلفا بمهمة في وجدة فاكتشف أن ناصف عمار وبن أعراب رشيد المكلفين باستخدام أجهزة الاتصال قد استعملا في اتصالهم بعميروش والحواس رمزا معروفا لدى الجيش الاستعماري وكان على علم بذلك، فسمح ذلك للجيش الفرنسي اكتشاف مواقع تواجدهما، **ينظر:** رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص37.

[2] – لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص29، 30.

[3] – نفسه، ص ص29، 30.

[4] – نفسه، ص 30.

[5] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص ص 66، 67.

كان عميرة[1]، يجاهر برأيه في ح،م،ج،ج، وكان قريبا في ذلك من رأي عميروش بالداخل لكن لحساب شخصيته المفضلة الدكتور الأمين دباغين، وبناء على تقرير من كابوية، استدعي إلى القاهرة حيث استقبل بمقر ح،م،ج،ج، وكان ذلك في 10 فيفري 1959، وفضل رئيس الحكومة استقباله بمكاتب مصالح بوصوف في الطابق الخامس من مبنى 4 شارع مديرية التحرير، وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف، مقتل الزائر الذي يكون حسب الرواية الرسمية رمى بنفسه من النافذة، إثر مواجهة صاخبة مع الرئيس فرحات عباس وصفعة مدوية منه[2].

ويذكر فتحي الديب أن الحكومة المصرية فتحت تحقيق حول القضية، وتوصلت إلى أن مدبر الحدث هو بوصوف، ولأبعاد أية شبهة عن شخصه سافر قبل تنفيذ الحادث بأربعة أيام بعد أن أحكم تدبيره، وترك معاونه محمد عبد السلام تازي ليقوم بتنفيذ العملية بمعاونة بعض أعضاء الجهاز السري لبوصوف[3].

ويؤكد فتحي الديب أن فرحات عباس بمعاونة الجهاز السري قام بتهديد كل من أدلوا بشهادتهم للدكتور الأمين دباغين بملاقاة نفس مصير عميرة، إذا ما استمروا على موقفهم وشهادتهم الأمر الذي أدى إلى تراجع الشهود في الإدلاء بشهادتهم أمام النيابة المصرية التي وقفت مكتوفة اليدين خاصة بعدما رفض فرحات عباس السماح للطبيب الشرعي ووكيل النيابة المصرية معاينة المبنى، وتحذيره لموظفي ح،م،ج،ج من التوجه لمكتب النيابة للإدلاء بشهادتهم[4]. وعلى النقيض من ذلك نفى فرحات عباس هذا الاتهام وأكد أن الحادثة ماهي إلا عملية انتحارية[5].

إلا أن محمد الأمين دباغين اتهم علنا الرئيس فرحات عباس بقتل عميرة، وطلب من الحكومة المصرية إعادة التحقيق، وكان مسعاه يتوافق مع رغبة السلطات المصرية التي

---

[1]– في عام 1958 كان عميرة ينشط بمكتب ج، ت، و، في العاصمة الاسبانية الذي كان على رأسه مسعود (الحواس) بوقادوم، وإثر خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، نقل إلى القاهرة، قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية، **ينظر**: محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص471.

2 – نفسه، ص471.

[3] – فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، د ت، ص425.

[4] – نفسه، ص 425.

[5] - Farhat Abas, **Autopsie,** Op.cit, p250.

رفضت إقفال الملف لأنها كانت تأمل في تفجير ح،م،ج،ج ، التي لم يكن تعجبها تركيبتها، وكانت اللعبة تتمثل في استخدام إرادة كريم بلقاسم الحلول محل فرحات عباس على رأس ح،م،ج،ج[1]، وقد أكد محمد زروال أن هذه الحادثة كانت فرصة سانحة لإبراز بعد كريم الطموحاتي من أجل الوصول إلى السلطة[2].

واجتمع مجلس الوزراء لتخفيف وطأة الحادث، وتكلم كل الوزراء، وكلموا الأمين دباغين بلسان العقل والحكمة، ورجوه الرجوع إلى جادة الصواب، لكنه لم يقتنع[3]. وقام الباءات الثلاث بإنذار ح،م،ج،ج ، كي تتخلى عن السلطة لصالحهم[4]، وتأزمت العلاقات إلى درجة كبيرة، وحسب أحمد توفيق المدني أن يوم 1959/02/10 لم يمت فيه عميرة علاوة وإنما ماتت فيه ح،م،ج،ج[5].

وكان من نتائج القضيتين التعجيل بنقل مقر رئاسة الحكومة وغالبية الوزراء من القاهرة إلى تونس[6].

4- اجتماع العقداء العشرة 1959/08/11إلى 1959/12/16:

تزايد الضغط على ح،م،ج،ج برئاسة فرحات عباس بسبب عجزها عن إيجاد الحلول للمشاكل التي خلقها ديغول للثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال، وتعقدت مشاكل ح،م،ج،ج ، باحتدام الصراع بين الباءات الثلاث مما جعل عبد الحميد مهري يقول أن عدم فعالية ح،م،ج،ج ، يعود إلى انشغالها بحل الصراع بين بن طوبال، كريم، بوصوف، الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات[7].

وأمام هذا الوضع المتأزم الذي آلت إليه ح،م،ج،ج ، وتصاعد الخلافات بين أعضائها اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع العسكريين المتواجدين في الحدود،

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص203.

[2] - محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية –الولاية الأولى أنموذجا**–، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص48.

[3] – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص409، 410.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص203.

[5] – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص409.

[6] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص67.

[7] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع ، المرجع السابق، ص38.

وداخل الولايات[1]، للتحكيم والبت في خلافاتها وصراعاتها، وثبت مرة أخرى أن الجيش هو الملجأ الأخير دائما لحسم الصراعات وعجز السياسيين، واختلف الباءات الثلاث حول من يحق له حضور اجتماع العسكريين فأراد كريم دعم موقفه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وعلى رأسهم إيدير مولود إلى جانب قادة الأركان والولايات، إلا أن بوصوف وبن طوبال رفضا مقترح كريم، ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة عشر عقداء فقط[2].

كان الاجتماع تقويما عاما لمسيرة الثورة، عرضت فيه قضية عبان رمضان، ومسألة تأطير الولايات التي اتخذت لنفسها مراكز على التراب التونسي وظهر التسيب في وحداتها المرابطة على الحدود[3].

كما كان من بين الانتقادات التي ظهرت في هذا الاجتماع موضوع تكوين ح،م،ج،ج ، الذي عرف انتقادا بسبب تشكيلتها التي ضمت بعض العناصر التي لم تحظ بالموافقة الجماعية، فقد كان عباس مثلا محلا لهذه الانتقادات بدعوى أنه كان لا يؤمن بالسياسة الثورية[4].

كما درس هذا الاجتماع توسيع م،و،ث،ج، و تم ا لتطرق من خلاله، إلى موضوع الاجتماع الذي كان عقداء الداخل قد عقدوه من 08 إلى 1958/12/12[5]. وكذا استقالة محمد الأمين دباغين كوزير للخارجية يوم 1959/03/15، والحقيقة أن الاستقالة قدمت قبل هذا التاريخ لأسباب عدة، ولم تجد قيادة الخارج بدا من الرجوع إلى الشرعية الميدانية، ولم تدع إلى عقد اجتماع لـ م،و،ث،ج، بل أرسلت في مارس 1959 برقية إلى جميع الولايات

---

[1] - Ben youcef ben khadda, **l'Algérie A l'Independence, la crise de 1962,** èditions dahlab, Alger, 1998, p78.

[2] – هواري بومدين قائد الأركان في الغرب، محمدي السعيد قائد الأركان في الشرق، وقادة الولايات وهم لطفي قائد الولاية الخامسة، كافي الولاية الثانية، الحاج لخضر الولاية الأولى، سليمان دهيليس (سي الصادق) قائد الولاية الرابعة، سعيد يازوران الذي الذي كان بتونس ومثل الولاية الثالثة بعد استشهاد العقيد عميروش، أما الولاية السادسة فلم يمثلها أحد بعد استشهاد سي الحواس، **ينظر:** رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص ص40، 41.

[3] – محمد زروال، المصدر السابق، ص414.

[4] –نفسه، ص414.

[5] – نفسه، ص415، **ينظر أيضا:** الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص147..

تدعوهم إلى الحضور مصحوبين بوثيقة كتابية فيها تزكية وثقة أعضاء الولاية، وكانت تلك الوثيقة أول نقطة طرحها الداعون إلى الاجتماع ومعها كانت أزمة ح،م،ج،ج[1].

وكان خليفة لعروسي الإطار الوحيد من بين إطارات ح،م،ج،ج الذي تمكن من متابعة جلسات اجتماع العقداء العشرة خلال صيف و خريف1959، بعد أن أقنع عبد الحفيظ بوصوف رفاقه بفكرة إسناد مهمة الأشراف على تسجيل وتدوين جلسات ذلك الاجتماع الهام إلى إطارات وزارته بالنظر إلى أنها كانت تنفرد بامتلاكها للوسائل التقنية، وقد تكررت هذه العملية فيما بعد في جلسات طرابلس في أوت1961، وفي جوان 1962[2].

اختلف العقداء حول تشكيلة م،و،ث،ج، حيث أراد كريم بلقاسم ضم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة م،و،ث،ج، لكن اقتراحه ووجه بالرفض خاصة من طرف بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية لأنه التحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958–1959.

واستطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة م،و،ث،ج، بعض ضباط جيش الحدود الموالين له كعلي منجلي، قايد أحمد، الطاهر الزبيري، علي السواعي، عمار رجاي، وأصبح العسكريين يشكلون ثلثي م،و،ث،ج، مقابل ثلث فقط للسياسيين[3].

كما طرح اجتماع العقداء مسألة توحيد جيش التحرير الوطني تحت إشراف قيادة موحدة بعدما استعرض الأسباب التي أدت إلى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية في الفترة من 1958/04/09 إلى 1958/09/09، وهيئة الأركان الشرقية والغربية في الفترة من 1958/10/01 إلى 1959/08/18[4].

وأبدى بعض العقداء، مواقف متباينة عندما طرحت قضية حل هيئة الأركان بشقيها الشرقي والغربي معا، فقد ذهب محمدي السعيد إلى الدعوة لحلها بينما دافع بومدين والحاج لخضر على استمرارها، وتم الحسم في مصير تلك الهيئة إثر دعوة بن طوبال العقداء للتصويت، فانضم علي كافي إلى تأييد موقف بومدين، والحاج لخضر الداعي للإبقاء على

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص252.

[2] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص211.

[3] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع ، المرجع السابق، ص ص 42، 43.

[4] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص227.

الهيئة، وامتنع لطفي عن التصويت، بينما صوتت الأغلبية الباقية، يازوران، بن طوبال، كريم بلقاسم، دهيليس، لصالح فكرة محمدي السعيد، فتم حل الهيئة[1].

وتسبب الاجتماع في تصدع بين العقداء العشرة أنفسهم، وذلك لأن كريم بلقاسم طالب بأن يكون هو المسؤول الرئيس عن الثورة، ولكن كلا من بوصوف، وبن طوبال اعترضا عليه[2].

واستخلص قادة الولايات أن الأزمة أخطر من ذلك ولمسوا أن زمام الثورة على وشك أن يفلت من قيادة الخارج، ومن هنا أكدوا أن حل الأزمة يتجاوز صلاحياتهم، وبالتالي لا بد من العودة إلى الشرعية، والدعوة لعقد اجتماع لـ م،و،ث،ج[3]، الذي حدد تاريخه من 1959/12/16إلى 1960/01/18، في مدينة طرابلس الغرب[4]. وحتى لا يفاجأ أعضاؤه بما فوجئ به قادة الولايات، كان لابد من إعداد جيد وتحضير دقيق لجدول أعمال مفصل وواضح.

وهكذا أصبح العقداء العشر لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس، ولتفادي السلبيات وإنقاذ مسيرة الثورة، ألحوا على ضرورة إشراك جميع الإطارات ذات الكفاءة معها مثل الحقوقيين والسياسيين، وغيرهم، وشكلت لجان لأعداد وثيقة عمل[5].

---

[1] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص227، 228.

[2] – محمد زروال، المصدر السابق، ص415، **وينظر أيضا:** بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص106.

[3] – علي كافي، المصدر السابق، ص253.

[4] – محمد زروال، المصدر السابق، ص415.

[5] – علي كافي، المصدر السابق، ص ص 254، 255.

الفصل الثاني

تفاقم الصراع السلطوي في ظل ميلاد هيئة الأركان العامة(1960-1961).

أولا : الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتعديل القيادة 1959-1960.

1- انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة 1959-1960.

2- نشأة هيئة الأركان العامة.

3- أهداف نشأة هيئة الأركان العامة وأهم تنظيماتها.

4- علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب.

ثانيا : الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة 1960-1961.

1- خلفيات الصراع السلطوي.

2- موقف هيئة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان.

3- أزمة الطيار الفرنسي واستقالة هيئة الأركان العامة.

4- الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة وتصاعد الصراع السلطوي 1961.

أولا: الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959-جانفي 1960.

1- انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة 1959-1960.

اجتمع م،و،ث،ج، الجديد الذي عينه العقداء العشر في طرابلس(ليبيا)، من 1959/12/16 إلى غاية 1960/01/18 [1]، ودامت دورته33 يوما، وكانت معتركا صاخبا تسيطر فيه الشتائم والاتهامات الشخصية [2]، نظرا للانتقادات التي كانت موجهة لكريم بلقاسم، وبوصوف، وبن طوبال[3]، لقد أثار تغيير التركيبة البشرية لـ م،و،ث،ج، الذي تم على إثر اجتماع العقداء العشر سنة 1959 احتجاجات واستفهامات بين المؤتمرين الذين رأى بعضهم بأن العملية هي عبارة عن انقلاب ضد مؤسسات الثورة[4].

فقبيل عقد هدا الاجتماع كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة، المسؤولون تنهشهم الطموحات الشخصية، تصفية الحسابات، التحالفات العابرة هي شغلهم الشاغل[5].

وكانت قد حدثت بين الدورتين الثانية والثالثة تطورات بالغة الأهمية، فقد أعيد خلالها بعث الدولة الجزائرية إلى الوجود الرسمي بتأسيس ح، م،ج،ج، في 1958/09/19[6].

---

[1] – زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962**، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص 67. **ينظر الملحق: رقم 05.**

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص209.

[3] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص68.

4- محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 87.

[5] –علي كافي، المصدر السابق، ص 257.

[6] –الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، **المجاهد:**العدد102 بتاريخ 1961/08/14، ص 12.

وكرس م،و،ث،ج، الجزء الأساسي من أعماله للمساجلة بصدد صـــلاحياته، ولدراســة معطيات الوضع العسكري، واختيار القيادة، الذي عهد به إلى لجنة استشارية[1].

مؤلفة من سعد دحلب، بومدين، محمدي السعيد، لتقديم اقتراحات الحلول[2].

وانتهى الاجتماع باتخاذ قرارات خاصة بالتسيير الإداري والعســكري وبالتأكيــد علــى ضرورة دخول جيش الحدود إلى الداخل وشكلت الحكومة الجديدة[3] وعهدت وزارة الحــرب إلى لجنة وزارية مكونة من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال[4]، كمــا قرر إنشاء هيئة أركان عامة، أسندت مسؤوليتها إلى بومدين[5]، ويساعده كل مــن أحمــد قايد[6]، علي منجلي، عز الدين زراري [7]. وثبت فرحات عباس على رأس ح،م،ج، حيث تمت تزكيته للمرة الثانية[8]، بعد أن رفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة تنصيب كــريم على رأسها .

1 – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص209، 217.

2 – زهير إحدادن، المختصر، المرجع السابق، ص68.

3- نفسه، ص68.

4– سعد دحلب، المصدر السابق، ص113.

5– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 189.

6 – **قايد أحمد:** يلقب بــ سي سليمان، من مواليد تيارت بالغرب الجزائري، كان عضوا في حزب الاتحــاد الــديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة1956، اختاره بومدين لعضوية قيادة الأركان العامة1960، تولى وزارة السياحة في حكومة بن بلة، انضم إلى المعارضة في الخارج1974، توفي بشكل مفاجئ على إثر سكتة قلبية1978، **ينظــر:** رابــح لونيســي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص ص178، 179.

7 – علي كافي، المصدر السابق ص257. **ينظر أيضا:**

Mohamed Lebjaoui, **<u>vérités sur la révolution algérienne</u>**, editions ANEP, Alger, 2010, pp 163-168.

8 – سيد علي احمد مسعود، المرجع السابق، ص60.

وكان كريم بلقاسم الضحية الرئيسية للتعديل، حيث أصبح وزيرا للشؤون الخارجية[1]، وصادق م،و،ث،ج، على موقف ح،م،ج،ج، الذي قبلت به يوم 1959/09/28 مبدأ تقرير المصير[2].

كما قرر م، و، ث،ج، دمج وزارتين هما وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال، وأسندت القيادة للعقيد عبد الحفيظ بوصوف[3].

وحسب المؤرخ رابح لونيسي، يعتبر اجتماع العقداء العشر1959 ثم م، و، ث،ج، 1960، نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة والجزائر عموما لأنه أضعف الباءات الثلاث، وأدى إلى صعود جيل عسكري جديد بقيادة بومدين الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ1961/07/15، حيث يقول: "إن اجتماع العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا"، ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية واعتبر نفسه الضامن الوحيد للثورة[4].

2- نشأة هيئة الأركان العامة:

تشير الوثائق والكتابات التاريخية ذات العلاقة بالسياق الذي ظهرت من خلاله هيئة الأركان العامة إلى الوجود، بأنها شكلت موضوع جدل وخلاف شديدين بين القادة العسكريين قبل إنشائها فيما يتعلق بعدد أفرادها ومجال صلاحياتها ومهامها ومكان تواجد عناصرها، وبعدما تم الاتفاق حول فكرة تأسيسها سارع الباءات الثلاث إلى محاصرتها ومنعها من التحول إلى سلطة عسكرية لا يمكن التحكم فيها عن طريق تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة الحربية التي وضعت للإشراف على هيئة الأركان[5]. وقد عين هواري بومدين على رأسها

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص211.

[2] –**المجاهد:** العدد 60 بتاريخ 1960/01/25، ص08.

[3] – محمد عباس، **رواد...الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص429.

[4] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص44.

[5] –عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 228، 229.

حيث انشأ مركز القيادة في وجدة على الحدود المغربية الجزائرية، وفي عام1960 تم دمج قيادتي العمليات الحربية (الشرقية والغربية)، فأصبحت قيادة واحدة تعرف بهيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير الوطني[1]. وكان بن طوبال أول من وافق على تعيين بومدين على رأس قيادة الهيئة، أما بوصوف فقد أبدى شيئا من التحفظ، وبالنسبة لكريم فقد عارض ذلك التعيين، وفي الأخير تم الإجماع على تعيينه رئيسا للأركان العامة[2]. فبزغ نجم هذا الأخير الذي بدأ يخطط بإحكام للسيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر بعد استرجاع الاستقلال، بتكوين جيش حدود مدجج بالأسلحة، وعلى استعداد لأخذ السلطة، كما شرع بومدين في التخطيط لإبعاد الزعماء الكبار للثورة الجزائرية[3]، ومع ولادة هيئة الأركان العامة تبدل مجموع الشروط التي كان يقوم عليها النفوذ الذي لا جدال فيه للباءات الثلاث على قيادة الثورة خلال عامين حاسمين (1958–1959)، فلقد كان القادة العسكريون الثلاثة مصدر أهم القرارات، وذلك من خلف واجهة المؤسسات الرسمية[4].

شكل إقدام قيادة الثورة على توحيد جيش التحرير الوطني بشقيه الداخلي والحدودي في بداية 1960 إرهاصا لارتقاء نخبة جديدة ذات نزعة عسكرية احترافية، على الرغم من محدودية المساهمة الفعلية التي قدمتها هذه النخبة في تدعيم العمل الثوري الميداني، إلا أنها حققت انجازات تنظيمية بالغة الأهمية في صفوف جيش الحدود التي مكنتها من الانخراط في التنافس حول القيادة، وقامت بالتعبير عن طموحاتها السياسية بعيدة المدى، بمجرد شروع الجهاز التنفيذي للثورة في التركيز على مسار المفاوضات والتسويات النهائية[5].

ويرى رابح لونيسي أن تشكل هيئة الأركان الموحدة، كان بمثابة ضربة قاضية لبن طوبال، وخاصة بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة الأركان سيكون

---

[1] – محمد الصالح شيروف، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 08. **ينظر أيضا:**

Mohamed Harbi**, Une vie debout**, mémoires, politiques, tome 1, 1945-1962, casbah editions, Alger, 2001, pp 356-365.

[2] – محمد زروال، المصدر السابق، ص 52.

[3] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص 37..

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص212.

[5] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 375.

في صالحه لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها، خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كبومدين[1].

3- أهداف نشأة هيئة الأركان العامة وأهم تنظيماتها:

إن هذا القرار التنظيمي جاء ليعطي هياكل جيش التحرير الوطني، وأجهزته قيادة عسكرية هامة للاضطلاع أكثر بمهام الجيش، بعد أن اتسع نطاق الكفاح المسلح، وكثر عدد المنخرطين في صفوفه، وكذلك لمواجهة الوضعية الجديدة التي فرضها الجيش الفرنسي، المتمثلة في تشديد الخناق على الثورة (المناطق المحرمة، خطا شال وموريس) [2]. تموين ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة، وأعاد بومدين تنظيم هيئة الأركان، وتمكن من جمع كمية كبيرة من الأسلحة على الحدود، وقام بهجومات قوية على خط موريس سواء من حيث استعمال السلاح الثقيل، أومن حيث عدد الجنود المجندين، وكان أحيانا يفوق الألف مجاهد[3]. وكان من النتائج الإيجابية التي حققتها هذه المؤسسة العسكرية إنقاذ الوحدات المقاتلة في الحدود من الجمود الذي كانت تتخبط فيه قبل ذلك، فقد تشكلت الوحدات تشكيلا حديثا، وقامت بهجومات حربية على مراكز العدو[4].

إن جهود بومدين ورجاله في هيئة الأركان العامة، ومن ورائهم مجموعة معتبرة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، في إعادة تنظيم جيش الحدود كانت تتجاوز مهمة تأهيل الوحدات المرابطة وراء الحدود الشرقية والغربية، من أجل المشاركة في المعارك من الداخل، ولكنها كانت ترمي إلى غرس روح انضباطية صارمة في صفوفها وجعلها شبيهة بالحرس الإمبراطوري في ولائها وخضوعها لقادتها، إلى درجة وصفها الجنرال خالد نزار

[1] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص44.

[2] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص98.

[3] – زهير إحدادن، المختصر، المرجع السابق، ص69.

[4] – محمد زروال، المصدر السابق، ص53.

أحد ضباط جيش الحدود، وأحد أشهر قادة أركان الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال، بأنها كفيلة بدفع أفراد ذلك الجيش إلى التضحية بالنفس تجاوبا مع أوامر العقيد هواري بومدين[1].

وقد ذهب البعض إلى اعتبار استحداث هيئة الأركان العامة بأهم قرار اتخذه م، و، ث،ج، خلال دورته الثالثة، كونه يضمن ترابط جيد ووحدة بين قيادة جيش التحرير الوطني وم،و،ث،ج [2].

في إطار توصيات م، و، ث،ج، في دورة الثالثة، قامت هيئة الأركان العامة بإعادة تنظيم الجيش وتحفيز الثوار للدخول إلى الجزائر والقيام بالعمليات العسكرية هناك، وهكذا تقرر إنشاء منطقة للعمليات بالشمال يشرف عليها كل من فضيل بن سالم، الشاذلي بن جديد، محمد بن أحمد عبد الغني، كما تقرر إنشاء منطقة للعمليات بالجنوب يشرف عليها كل من صالح السوفي، سعيد عبيد، محمد علاق، وفيما يتعلق بمنطقة الحدود مع ليبيا فقد تولى الأشراف عليها محمود قنز[3]، وجرى إطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري، الرواد بلهوشات، ودراية، ومساعدية ...الخ، وإرسالهم مع التقيب بوتفليقة إلى حدود مالي، بعد تكليفهم بغرس جيش التحرير الوطني وسط سكان الهقار، وقوراره وتوات وتيديكلت في الصحراء الكبرى، وقد تم إلحاق العسكريين المحسوبين على كريم بلقاسم بالمكتب التقني وبمصلحة التسليح وبمراكز التدريب[4].

[1] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص404.

[2] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص98.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص498.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص 217، 218.

4-علاقة هيئة الأركان باللجنة الوزارية للحرب:

تمخض عن اجتماع الدورة الثالثة م.و.ث.ج إلغاء وزارة القوات المسلحة[1]، وإنشاء هيئتين بديلتين لها هما، هيئة الأركان العامة واللجنة لوزارية للحرب[2]، وكان السبب المباشر في وقوع الخلاف بينهما، مطالبة بومدين بأن يكون عضوا في هذه اللجنة[3]، التي تتكون من الثلاثي عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم [4]، لكن هؤلاء رفضوا طلبه هذا، من هنا بدأ الخلاف يحتد بين هيئة الأركان وبين ثلاثي اللجنة، ولكن الخلاف امتدت آثاره بعد ذلك ليصبح على مستوى هيئة الأركان وح، م، ج،ج، بصفة عامة[5]، وإذا كانت هيئة الأركان العامة تابعة للجنة الوزارية للحرب، فإن هذه الأخيرة لم تمارس عليها أي مسؤولية.

بدأت هيئة الاركان عملها يوم 1960/01/23، وسرعان ما ظهر الخلاف حول الصلاحيات بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب، فيما يتعلق بسير الحرب، لقد بدأت هيئة الأركان في العمل لصالحها الخاص، وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود ووضعت تحت تصرف هذه الأخيرة كل إمكانيات الحرب، وشيئا فشيئا بدأت هيئة الأركان العامة تبدو كقوة، وتعارض أكثر فأكثر كل من اللجنة الوزارية للحرب وح، م، ج،ج، وبدأ الخلاف مع الأولى عندما تعلق الأمر بالسلطة على الولايات في الداخل، فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته لا لمساعدتها ومؤازرتها في الكفاح، ولكن لإرضاء تعطشه للسلطة[6].

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص148.

[2] – عبد النور خيثر المرجع السابق، ص206.

[3] – محمد زروال، المصدر السابق ، ص53.

[4] – سهام ميلودي ، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958– مارس 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2011/2010، ص46.

[5] – محمد زروال، المصدر السابق، ص53.

[6] – علي كافي، المصدر السابق، ص ص 258، 206.

بدأت اللهجة تتصاعد بين الهيئتين، لأن كل واحدة بقيت متشبثة بمواقفها، وبهذا انطلق السباق نحو السلطة بين أعضاء قيادة الأركان، والباءات الثلاث[1].

وقد كان هذا السباق مفتوحا بين الهيئتين في الصراعات التي كانت تتواجهان فيها، حيث اختارت هيئة الأركان العامة الميادين التي تريد أن تقاتل لأجلها، واستندت إلى قرارات م،و،ث،ج، ديسمبر1959، وكانت اللجنة الوزارية للحرب معادية لأي تضخيم لعدد أفراد الجيش[2]ووجدت هيئة الأركان نفسها غير قادرة على أداء مهامها، ولا تحصل على الدعم المالي والتموين بالسلاح بدون إظهار الطاعة والولاء للمسؤولين العسكريين في ح،م،ج،ج، ولعل الشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 1961/03/31، وجدت قيادة الأركان نفسها في وضع لا تحسد عليه في النصف الأول من 1960 فهي تسيطر على جنود الحدود، لكن أعضاء اللجنة الوزارية للحرب يسيطرون على جنود الولايات في الداخل[3]، ووجدت اللجنة الوزارية نفسها منزوعة السلطة، عن الشؤون العسكرية التابعة للمجلس العام لأركان الحرب، وقد بدأ نفوذ الباءات الثلاث يتقلص ابتداء من تلك الفترة، ومنذئذ أصبح **بومدين** المتمكن من الرجال والأسلحة[4].

ففي جويلية1961، عقدت هيئة الأركان اجتماعا بمقرها في غارديماو، دعي إليه أعضاء قيادتي منطقتي عمليات الشمال والجنوب، وكل قادة الفيالق، والكتائب الثقيلة، وخلال هذا الاجتماع العلني، وبعد قيامهم بتحليل الوضعية، وإبرازهم لطبيعة الأزمة الموجودة بين ح،م،ج،ج، وجيش التحرير الوطني، أبلغ أعضاء قيادة الأركان مسؤولي جيش الحدود قرارهم بتقديم استقالتهم لـ ح، م،ج،ج، وطلبوا منهم أن يلتزموا بالحيطة والحذر، وأن

---

[1]– كانت قيادة الأركان توجد في وضعية متناقضة، فمن جهة تجد سلطتها محصورة في جيش التحرير الوطني في الخارج من دون الولايات، ومن جهة أخرى تلقت إنذار للالتحاق بمواقع المقاومة، وقيادة جيش التحرير بالداخل، ينظر: عبد الحميد إبراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958–1999**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص52.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 223.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 498، 499.

[4] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص114.

يحافظوا على وحدتهم في غيابهم، والكل كان يعلم أن ذلك ليس سوى مناورة، وليس استقالة فعلية[1].

وعندما أدرك الباءات الثلاثة حقيقة الوضع الذي كشف عن تراجع نفوذهم، تحولوا إلى القيام بمناورات فردية ساهمت بشكل أكبر في زعزعة مكانة ومصداقية ح، م، ج،ج، في أوساط جيش الحدود، فقد أشار بعض المؤرخين إلى أن كريم بلقاسم، حاول استمالة بومدين عن طريق إغرائه بترقيته إلى رتبة جنرال، على الرغم من أن ذلك كان يشكل خرقا للقوانين التنظيمية العسكرية التي سنها مؤتمر الصومام، والتي استمرت سارية المفعول إلى نهاية الثورة، لكن ما كان يرجو كريم تحقيقه من وراء تلك الخطوة انقلب وبالا عليه، بعدما قام بومدين بإذاعة الصفقة المشبوهة التي جعلت صاحبها يبدو كراش يسعى نحو غاية بأية وسيلة كانت[2].

ولم تقبل اللجنة الوزارية للحرب بسلطة هيئة الأركان على الولايات، ويرى بن طوبال أن من بين أسباب أزمات ج، ت،و، الطموحات الشخصية لدى البعض الذين همهم الوحيد أن يصبحوا قادة[3]، وقد ذهب بومدين إلى حد مطالبة بن يوسف بن خدة الذي خلف فرحات عباس على رأس الحكومة في أوت1961، بتصفية الباءات الثلاث وأن جيش الحدود سيدعمه في ذلك–حسب بلعيد عبد السلام الذي كان مستشارا لبن خدة آنذاك[4].

[1] عبد الحميد إبراهيمي، المصدر السابق، ص54.

[2] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص394.

[3]– محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص216.

[4] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص45.

ثانيا: الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

1- خلفيات الصراع السلطوي.

بينما كانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مرحلة حاسمة، كانت الأحداث تتسارع بالجزائر وبحدود الشرق والغرب، فمن جهة المتشيعون للجزائر الفرنسية يدخلون في حرب ضد سلطة فرنسا بتأسيسهم منظمة الجيش السري (LOAS)، وانتهاجهم سياسة الأرض المحروقة، ومن جهة أخرى الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في الحدود التونسية تدخل في عصيان ضد ح،م،ج،ج، وقد مست الأزمة الناشئة بين، ح،م،ج،ج، علاقة بومدين ببوصوف[1].

واعتبر السيد قايد أحمد-الرائد سليمان-عضو هيئة الأركان أن الخلاف بين هيئة الأركان وح، م،ج،ج، ظهر مباشرة بعد انعقاد الدورة الثالثة لـ م،و،ث،ج، ديسمبر1959-جانفي1960، حيث رفضت ح،م،ج،ج، إمداد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني، بل اعتبرتهم أطر مستقبلية تستفيد منهم الدولة الجزائرية المستقلة، وراحت تركز على النشاط الدبلوماسي متغافلة مسألة تعزيز السلاح[2].

وهناك جملة من العوامل التي ساهمت في تأجيج الصراع بين ح،م،ج،ج، وهيئة الأركان العامة، نذكر من بينها:

- الرغبة الجامحة التي سكنت الباءات التاريخيين للانفراد بالسلطة الثورية، حيث ظهرت هذه الرغبة مباشرة بعد نهاية مؤتمر الصومام1956، والدخول في صراع عنيف ضد **عبان**، الرجل السياسي القوي بهدف إقصائه ثم تدبير عملية تصفيته في ديسمبر1957[3].

---

[1] - محمد لمقامي، **رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة**، ترجمة علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2010، ص250. **ينظر أيضا:** Mohamed Harbi, **Une vie debout**, op.cit, p 356.

[2] - سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص63.

[3] - يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص271.

– خطأ م،و،ث،ج، في دورته الثالثة ديسمبر 1959 –جانفي 1960، حينما أقبل على إلغاء وزارة القوات المسلحة ليعوضها باللجنة الوزارية للحرب مكونة من الباءات، ثم إنشائه لهيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين وهو الأمر الذي خلق ازدواجية السلطة[1].

– إقرار الدورة الثالثة لـ م،و،ث،ج، أمرا يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان العامة أرض المعركة داخل الوطن، وإصدار حكومة بن خدة الثالثة أمرا تنفيذيا مماثلا حدد آخر أجل لتطبيقه بتاريخ 1961/03/31، لكن هيئة الأركان أدارت ظهرها للقرارين ولم تنفذهما[2].

– رفض قيادة الأركان الدخول إلى الوطن –خوفا من خطي شال وموريس المحكمين، والتذرع بحجة عدم استعداد الولايات في الداخل للانضواء تحت سلطتها، وقيادتها الموحدة، وبالتالي شقها عصا الطاعة لتتحول بالتدرج إلى معارض شرس ومنافس لـ ح،م،ج،ج3.

– إقبال قيادة الأركان العامة على تقديم استقالتها في جويلية 1961، وخروجها من تونس إلى ألمانيا، ثم العودة في ظل تردد حكومة بن خدة، في قبولها للاستقالة، بل سعيها إلى إقناعها بالتراجع، وقد عزز من موقع قيادة الأركان في صراعها ضد ح،م،ج، بعد عودتها من ألمانيا في صورة أقوى، وبشرعية عسكرية جديدة مكنتها من إحكام سيطرتها على جيش الحدود[4].

[1]– يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص271.

[2] – نفسه، ص271.

[3] – نفسه، ص271.

[4] – نفسه، ص271.

2- موقف هيئة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان:

إن توتر العلاقة بين قيادة الأركان العامة وح،م،ج، بلغ حد القطيعة قبل البدء في مفاوضات إيفيان الأولى[1] أي في عهد الحكومة الثانية التي كان يرأسها فرحات عباس [2]، وعندما انعقد م،و،ث،ج، أوت 1961بعد قطع المفاوضات، أجرى تغييرا أساسيا على تشكيلة ح، م،ج،ج، وأصبح بن يوسف بن خدة بموجبه رئيسا لـ ح،م،ج،ج[3].

وقبل الشروع في المفاوضات بين ح،م،ج،ج، والحكومة الفرنسية اشتد الصراع مرة أخرى بين وزير الخارجية كريم بلقاسم والعقيد هواري بومدين حول مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا مع اقتراب المفاوضات في إيفيان الثانية 1961/05/20، ولم يكن بومدين يثق في مفاوضي ح،م،ج،ج، وبالأخص كريم بلقاسم المناهض لطروحاته الاشتراكية، هذا الصراع الأيديولوجي فتح المجال واسعا أمام اتهامات متبادلة بين ح،م،ج،ج، وقيادة الأركان، فيما كان المركزيين يستغلون هذه الصراعات لكسب مزيدا من النفوذ داخل الثورة، فشرع بن خدة في حملة ضد عباس[4].

وخلال دورة م،و،ث،ج، بطرابلس من 22 إلى 1962/02/27، الذي اجتمع لدراسة نص اتفاقيات إيفيان [5] في كل جزئياتها، حيث كان سعد دحلب هو المقرر، وتم التصويت

---

[1] – بدأت اتفاقيات إيفيان الأولى في 1961/05/20، في مدينة إيفيان، وترأس الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بو لحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، الرائد أحمد قايد، علي منجلي، وكان رضا مالك هو المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري، وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس، **ينظر:** بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، تعريب، لحسن زغدار، محمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص24.

[2] – بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص30.

[3] – نفسه، ص30.

[4] - حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص225.

[5] – لقد ناقش م، و، ث، ج، نتيجة المفاوضات مرتين الأولى حين كانت الاتفاقيات مازالت مسودة قابلة للتفاوض، وكانت بعض فقراتها، وخاصة ما يتعلق منها بمواقع الجيوش وتحركاتها أثناء الفترة الانتقالية، موضوع خلاف ومخاوف حقيقية، وقد أصرت ح، م، ج، ج، على طلب مصادقة م، و، ث، ج، على مسودة الاتفاقيات، مع الوعد بإعادة التفاوض في النقاط موضوع الخلاف، ويعتقد بن يوسف بن خدة أن ح، م، ج، ج، ارتكبت خطأ سياسيا و نفسيا بإصرارها على طلب المصادقة على مسودة ما زالت قابلة للتفاوض، جعل أعضاء القيادة العامة للجيش يصوتون برفض هذه المصادقة، ثم ناقش م، و، ث، ج، مرة ثانية هذه الاتفاقيات في صيغتها النهائية بعد إمضائها، وصادق على لائحة، غير قابلة للنشر تحدد الأهداف

على مشروع نص اتفاقيات إيفيان من طرف م،و،ث،ج، في هذا الاجتماع بالإجماع[1]، ماعدا أربعة، ثلاثة للقيادة العامة للجيش، بومدين، قايد، منجلي، والرائد مختار بويزم(ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)، أما الخمسة الموجودين في"ألنوي"، فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات، وأرسلوا رسالة بتاريخ1962/02/15، موجهة إلى م،و،ت،ج، كما بعثوا إلى السيد بن خدة بوكالة تخول له التصويت باسمهم، وكذلك فعل أعضاء الولاية الثانية[2].

واتخذ الصراع من أجل السلطة غطاء إيديولوجيا يتمثل في مزايدات سياسوية، وبدأ ذلك بانتقاد بومدين اللاذع لاتفاقيات إيفيان في هذا المؤتمر، فقد اعتبرت مجموعة بومدين الاتفاقيات بأنها بيع للجزائر وتمهيدا للاستعمار الجديد[3]، ولم تستقر الأمور عند هذا الحد بل اشتدت الخلافات، والدليل على ذلك أنه عندما استؤنفت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في بداية جانفي1962 بمدينة إيفيان لم يشارك أعضاء هيئة الأركان[4].

افتتحت المفاوضات من جديد يوم 1962/03/07، ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع ح،م،ج،ج، وتعيين عسكريين في الوفد[5]. وكان رأي هيئة الأركان في ذلك أن المفاوضات محاولة لتجاوز لأزمة التي كانت هذه الأخيرة تطالب بتسويتها من قبل، وهذا ما دفعها إلى مقاطعة المرحلة الأخيرة من المفاوضات[6].

في حين يرى سعد دحلب بأن موقف قيادة الأركان العامة إبان محادثات 1962، كنوع من الأحجام والإرادة في ترك ح،م،ج،ج، تقوم بالمهمة دون التدخل بطريقة تمكن

والإجراءات التي يجب اتخاذها، بعد الاستقلال، لمعالجة المآخذ على هذه الاتفاقيات وتجاوزها، **ينظر:** بن يوسف بن خدة، جذور نوفمبر، المصدر السابق، ص32.

[1] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص37.

[2] – نفسه، ص37.

[3] – وفي هذا الصدد انتقل علي منجلي إلى الحدود لتحريض الجيش ضد ح، م، ج، ج، التي قال عنها أنها لم تعرف كيف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر، للتوسع، **ينظر:** رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص55.

[4] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص363.

[5] – وبصفة رسمية ترأس كريم بلقاسم الوفد الخارجي الذي يتألف من بن طوبال، دحلب، يزيد كأعضاء لـ ح، م، ج، ج، و بن يحي، بولحروف، مالك مصطفاوي، والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني، **ينظر:** بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص37.

[6] – محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص284.

أعضاء قيادة الأركان الحربية من تجنب كل المسؤوليات السياسية التي قد تنجر عن تطبيق الاتفاقيات، وكان هذا تدبير سمح لهم بإمكانية الانتقاد فيما بعد، فقد كانوا ومنذ تلك الفترة يفكرون بمنطق الاستيلاء على السلطة[1].

وما كان يخشاه بومدين وجماعته هي الانعكاسات السلبية، التي ستجرها هذه الأخيرة على مخططه للوصول إلى السلطة لأن النجاح الدبلوماسي لـ ح،م،ج، سيمدها برفقة الباءات الثلاث الذين يختفون وراءها بدعم شعبي، ولهذا فعلى مجموعة وجدة العمل على تحطيم وتشويه هذه الانتصارات السياسية التي حققتها ح،م،ج، بأي ثمن كان[2]، وكانت السلطة هي الهدف الأسمى الذي كانت جميع الأطراف تسعى إلى تحقيقه، ولكن المتصارعين عليها كانوا في جريهم وراءها ينطلقون من مواقف إيديولوجية مختلفة يمكن حصر أهمها في الآتي:

أ- **الموقف الرافض:** الذي يرى أن حل القضية الجزائرية يكمن أولا في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري وعليه فإن التفاوض مع العدو يعد تنازلا خطيرا ونوعا من الخيانة التي يجب التصدي لها بكل حزم وصرامة، وصاحبة هذا الموقف هي قيادة الأركان التي تعتبر اتفاقيات إيفيان إجهاضا للثورة وإرساء لقواعد الدولة الليبرالية في الجزائر[3]، وعبرت عن مواقفها المؤيدة للاستمرار في الحرب، ثم قامت بتكثيف المناوشات على الحدود إلى درجة دفعت بن طوبال إلى اتهام بومدين بأنه يحاول التشويش على الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الحكومة الفرنسية في 1962/03/19، واشتدت دعاية هيئة الأركان ضد ح،م،ج، ابتداء من مارس 1962، وانساق بن بلة، خيضر، بيطاط وراءها، وانقلب التاريخيون الثلاثة عن مواقفهم المؤيدة لمسار المفاوضات، وللتسويات التي تمخضت عنه بسرعة شديدة بعد إطلاق سراحهم، واندفعوا نحو كيل الاتهامات والشتائم للوفد المفاوض ولـ ح،م،ج،ج[4].

---

[1] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص130.

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص56.

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص201.

[4] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص238، 239.

ب- موقف القبول: يرى أن الحل العسكري مستحيل، وأن التفاوض مع فرنسا هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار، وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها، وقد تبنى هذا الموقف ح،م،ج، فهي تعترف أن اتفاقيات إيفيان على ما فيها من نواقص، صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية كما هي محددة في النصوص الأساسية للثورة[1].

3- أزمة الطيار الفرنسي واستقالة هيئة الأركان العامة:

كان صيف 1961 منعرجا هاما في التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية لأنه شهد بداية الخلاف بين الجهاز التنفيذي للثورة، والمؤسسة العسكرية لها إثر ما عرف بقضية الطيار الفرنسي[2]، ففي يوم 1961/06/21، جرى حادث كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس[3]،حيث أسقط جيش التحرير الوطني طائرة عسكرية فرنسية من نوع أف84 بمنطقة ملاق بتونس [4]، وتم أسر طيارها الملازم الأول فريديريك قيلار (Frèdèric gaillad) بعد أن قام بقنبلة مركز ملاق التابع لوحدات جيش التحرير[5]، والذي ألقى بنفسه لينزل أرضا بمظلته، وضغطت فرنسا بشدة على الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة لإطلاق سراح الطيار، فقام هذا الأخير بالضغط على ح،م،ج، التي أمرت هيئة الأركان بإطلاق سراح الطيار فأصدرت هذه الأخيرة أمرا لقيادة الأركان العامة لتسليم الطيار الأسير وهو ما رفضته هذه الأخيرة[6]، فما كان من الحكومة التونسية إلا أن حالت دون وصول التموين والماء إلى جيش التحرير، وتقدمت بشكوى إلى ح،م،ج، وكان لخضر بن طوبال[7]، هو الذي قام بزيارة

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص201.

[2] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص378.

[3] – باسطة أرزقي، **مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009ص627.

[4] – محمد زروال، المصدر السابق، ص58. **ينظر أيضا:** Mohamed Lebjaoui, op.cit, p 168.

[5] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص62.

[6] – الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص11. **ينظر أيضا:**
Mohamed Harbi**, Une vie debout**, op.cit, p 356.

[7] – محمد زروال، المصدر السابق، ص58.

إلى الأركان العامة التي سلمت إليه الطيار الذي تسلمته الحكومة الفرنسية في 1961/06/30، من طرف الحكومة التونسية[1].

وأخيرا أذعنت هيئة الأركان للأمر الواقع سلمت الطيار الفرنسي لـــ ح، م،، ج، ولكنها أعلنت استقالتها في يوم 1961 /07/15 مشفوعة برسالة مطولة إلى رئيس ح،م،ج،ج، الرسالة تشرح أسباب الاستقالة وتدين الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة والتي بلغت درجة من الخطورة[2].

وكانت مشكلة الطيار والطريقة التي عولجت بها هي السبب المباشر في استقالة هيئة الأركان العامة[3]، وعلى إثر تقديم بومدين استقالته قام بن خدة بتعيين الرائد سي محمد موسى مكانه، ولكن عندما أعيد بومدين إلى منصبه بضغط من قبل الضباط المناوئن لـــ ح،م،ج،ج، طلب الرائد سي موسى من رئيس ح،م،ج،ج، أن يعطيه الضوء الأخضر لاعتقال ومحاكمة الضباط المنشقين بما فيهم بومدين بتهمة العصيان، والخروج عن الطاعة[4].

---

[1] – وكانت حجة بوصوف و بن طوبال أن الثورة في خطر، وأن الأخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الأعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على ح، م، ج، وعند خروجهما من الاجتماع رافقهما بومدين بمفرده وأعطاهما موافقته بالإفراج على الطيار الفرنسي، ثم عاد إلى قيادة الأركان والدموع تنهمر من عينيه وهو يقول لقد قدمت استقالتي، **ينظر:** عمار بوحوش، المرجع السابق، ص500.

[2] – أثارت استقالة بومدين ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية، وقد اتهم بومدين ح، م، ج، ج، في رسالة استقالته بالانحراف وعدم تطبيق قرارات طرابلس، العمل على تصفية الأركان العامة باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية، وبعد استقالة أعضاء هذه الهيئة "بومدين، قايد أحمد، علي منجلي"، توجه الثلاثة إلى ألمانيا الغربية حيث التقوا بأحد المسؤولين في فدرالية فرنسا السيد عمر بوداود، وتناقشوا معه في الموضوع، وأرسلوا رسالة إلى الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا لإطلاعهم على الوضع ثم توجهوا إلى المغرب من هناك، **ينظر:** عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، ترجمة محمد بن محمد البعلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، 225.

[3]– Sylvie Thénault, **Histoire De La Guerre D'indépendance, Algérienne**, Editions El Maarifa.2010.p259.

4– باسطة أرزقي، المصدر السابق، ص637.

4-الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1961/08/27/09 وتصاعد الصراع السلطوي:

اجتمع م،و،ث،ج، في طرابلس من 09 إلى 27 أوت1961[1]، وتبلور فيه أثر الصراع على السلطة، كلما زاد تصلب الداخل، وتقلص وجود المعتدلين والسياسيين[2]، وبدا واضحا انه عشية انعقاد هذه الدورة أن أوضاع الثورة تنظيميا كانت تسير نحوا لتصدع وهو ما صرح به بعض المؤتمرين جهارا وحذروا من مغبة تحويل السجال الكلامي إلى خارج أشغال المجلس مما يعنى انفلات الوضع واللجوء إلى حلول غير شرعية[3].

وقد عقدت هذه الدورة لمعالجة مشاكل الثورة على ثلاث مستويات، أزمة هيئة الأركان، لقد كانت استقالة هذه الأخيرة في 15جويلية بمثابة إعلان تمرد موصوف على ح،م،ج،ج وعلى اللجنة الوزارية للحرب "المؤلفة من الثلاثي القوي فيها على وجه التحديد، المفاوضات مع الفرنسيين، أزمة الحكومة، فقد عاد كريم بلقاسم ليعبر عن طموحه لرئاسة ح، و، ج، ج[4].

وقد اغتنمت هيئة الأركان فرصة انعقاد الدورة لتتقدم بمشروع سياسي يقضي بتكوين هيئة قيادية جديدة للجيش[5]، ولكن م،و،ث،ج، رفض هذا الاقتراح[6]، زيادة على ذلك تقدم كريم بلقاسم، وصرح بأنه سينسحب من ح،م،ج،ج، إذا ما أعيد تعيين عباس في الرئاسة،

---

[1] -**المجاهد:** العدد 103 بتاريخ: 1961/08/28، ص3، **ينظر الملحق**: رقم 06.

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص273.

[3] – أحمد مسعود سيد علي، "إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية1956–1962"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد:4، 2015، ص45.

[4] – وقد ازداد كريم بلقاسم قوة بعد إجماع القادة السجناء الخمسة على تزكيته رئيسا للوفد المفاوض بـــ "إيفيان" ثم "لوغران". غير أن هذا الطموح اصطدم مرة أخرى بمعارضة خفية من شريكيه في "اللجنة الوزارية للحرب "أي بن طوبال وبوصوف. معارضة معلنة من هيئة الأركان التي فتحت عليه نيرانها في رسالة الاستقالة بتاريخ 15جويلية الماضي، **ينظر:** محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص731.

[5] – تتكون من ستة أفراد هم ثلاثي الأركان والباءات الثلاث وعلى أن تتخذ هده القيادة مقر لها في الحدود.

[6] – محمد زروال، المصدر السابق، ص53.

وبناء على ذلك عين م،و،ث،ج، لجنة مكلفة بالتشاور مع أعضائه، واقتراح حكومة[1] وبالمقابل من ذلك تم استبدال الوجه القيادي لـ.ح.م.ج.ج. بـ بن يوسف بن خدة[2] لتصبح بذلك القيادة ثنائية الرأس وعلى هذا النحو ستبدأ المواجهة الفعلية بين الهيئتين وخاصة بعد أن أقدم بن خدة على تعيين موسى بن احمد رئيس للأركان العامة الأمر الذي لم يقبله بو مدين وجماعته[3].

كما قدم اقتراح للاتصال بالمساجين للاستشارة حول حل هيئة الأركان، وحول مواصلة المفاوضات مع فرنسا، وانتدب لذلك كريم، بن طوبال، بن يحي[4].

وقد طال النقاش حول مسألة القيادة حتى الجلسات الأخيرة من المؤتمر وخاصة بعدما طرحت قضية الخلاف بين الداخل والخارج، وذلك بسبب التباين الكبير في وجهات النظر حول تحديد أسباب الخلافات والحلول الممكنة لإنهائها[5].

فمن خلال تدخل كل من علي كافي، عمر أوصديق، وبن عودة، والرائد عزالدين، فإن الأسباب تعود إلى عدم احترام لجنة التنسيق لمبدأ أولوية الداخل على الخارج حيث استقرت بالخارج سنة1957، ثم تبعتها ح،م،ج،ج، لذلك اقترحوا ضرورة دخول القيادة واستقرارها بأرض الوطن[6]. أما محمد بن يحي، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، حين حمل مفجري الفاتح من نوفمبر مسؤولية هذه الأزمة، عندما لم يحسموا الأمر في المراحل الأولى من الثورة[7].

---

[1] – كانت اللجنة مكونة من محمد بن يحي، وعمر بوداود، ومحمدي السعيد، وقد طلبت اللجنة من السيد سعد دحلب أن يكون على رأس الحكومة، فأجاب، بأنه ليس مؤهلا، وقادر على تحمل هذه المسؤولية العليا، **ينظر:** سعد دحلب، المصدر السابق، ص136.

[2] – إذا كان إبعاد عباس عن رئاسة الحكومة، قد أثلج صدر **كريم بلقاسم** والمركزيين، فإنه لم يساهم في تسوية الخلاف الناشب بين هيئة الأركان، وح، م، ج، ج، بل إنه كان عاملا جديدا في تدهور الوضع العام بين هاتين الهيئتين، فقد ظهر نوع من التحالف بين هيئة الأركان، وبين **فرحات عباس**، وأنصاره، **ينظر:** محمد زروال، المصدر السابق، ص57.

[3] – نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص363.

[4] – علي كافي، المصدر السابق، ص273.

[5] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص113. **ينظر أيضا:** Mohamed Harbi, **Une vie debout**, op.cit, p 356.

[6] – نفسه، ص113.

[7] – نفسه، ص114.

ولمعالجة الوضع، اقترح تشكيل لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج، مؤكدا على أن استقرار القيادة بالخارج لا يمكنه توجيه وقيادة الشعب بالداخل الذي هو في أمس الحاجة لقيادة عليا تنظم كفاحه، فلو كانت هذه القيادة موجودة يوم1960/12/11، لتمكنت حسب رأيه، من وضع نهاية للحرب[1].

وبعد الاستماع إلى جميع هذه الاقتراحات، قدم سليمان دهيليس في جلسة 21 أوت النتائج التي توصلت إليها اللجنة المكلفة بدراسة الأزمة، لخصها فيما يلي:

1- غياب قيادة فعالة في مستوى آمال الشعب وقوة الثورة زاد من حدة الأزمة.
وجود تناقضات داخلية أدى إلى إفشال عمل الحكومة لذلك يجب على القيادة القادمة أن تلتزم بإرساء نظريات واضحة فيما يخص السلطة لا تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية، تنظيم رقابة على مختلف الأصعدة وفي جميع القطاعات[2].بناءا على هذه التوصيات، اتفق المجتمعون على تشكيل حكومة جديدة لا تتنازل عن أي شرط من شروط الاستقلال التام والوحدة الوطنية[3]، وبخصوص المفاوضات أكد البرنامج على مبادئ أول نوفمبر واعتبرها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها[4]، وعين أعضاء الحكومة الجديدة[5].

والظاهر أن قضية المكتب السياسي طغت على نقاشات المؤتمرين كبديل مؤسسي، قد يغطي حالة العجز التي شهدتها أجهزة الثورة بسبب الصراع ما بين اللجنة الوزارية للحرب.و.ح،م،ج،ج، وهيئة الأركان العامة، اقتناعا منهم من أن إيجاد بديل تنظيمي يمثل سلطة الثورة الفعلية سيعطيها نفسا جديدا لمواصلة الكفاح التحريري.

---

[1] -حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 114.

[2] - نفسه، ص114.

[3] - نفسه، ص114.

[4] - وقد حدده البرنامج بـ"وحدة التراب الوطني وحدة التمثيل لجبهة التحرير الوطني والمواطنة الجزائرية للأوربيين الذين يريدون البقاء في الجزائر مع احترام حريتهم ثقافتهم و دينهم، **ينظر:** فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص102.

[5] - **المجاهد:**العدد103 بتاريخ: 1961/08/28، ص3. **ينظر الملحق: رقم 07.**

لكن لما تعلق الأمر بصلاحياته وعلاقته بالحكومة، ثم أعضاؤه فمسألة مقره تصادمت الآراء من جديد واشتدت حدة النقاش مما أسهم في تعميق الشرخ الذي وقع بين مسؤولي الثورة[1].

فالتباين شمل حتى أعضاء ح،م،ج،ج، ذاتهم حول صلاحية المكتب السياسي وموقعه بعد تأسيسه وهل يمكن للمصالح الحكومية أن تدخل إلى التراب الوطني؟.

واستخلص بن يوسف بن خدة ضرورة دخول قيادة الثورة أمرا حيويا، واقترح أن يبقى على جهاز الحكومة بالخارج وأن تعين قيادة جماعية تشكل مكتب أو لجنة تتوجه نحو الدخل في أجل أقصاه أربعة أشهر من تعيينها، وفي حالة عدم استجابة القيادة المكلفة بالدخول، فعلى ح،م،ج،ج، دعوة الولايات إلى تشكيل فريق يكون قيادة الثورة بالداخل[2].

في حين عارض كريم بلقاسم، مسألة حل ح،م،ج،ج، وتشكيل مكتب سياسي، نظيرا لها وأكد على ضرورة دخول ح،م،ج،ج، ونفى تخوفات الرائد سليمان عضو هيئة الأركان من مسألة المفاوضات معتقدا أنه في حالة دخول ح،م،ج،ج، إلى الداخل، فإن الحكومة الفرنسية قادرة على تنظيم اتصالات معها بالداخل، وفي ذات الوقت اعتبر كريم بلقاسم أن مسألة تعويض ح،م،ج،ج بمكتب سياسي يشكل السلطة العليا للثورة أمرا عبثا، بعد أن اعترفت بالحكومة أربعة وعشرون دولة، واقترح في الأخير أن يقوم م،و،ث،ج بدعوة الولايات إلى تشكيل لجنة تنسيق فيما بينها، ولم يوضح موقع اللجنة من سلطة الثورة[3].

وفي 1961/09/27، أعطى رئيس الحكومة تعليماته إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أية اتصالات مع هيئة الأركان السابقة بقيادة بومدين ومساعديه، كما اتهم رئيس الحكومة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري، وعداءها للسلام في الجزائر [4].

---

[1] – سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي، المرجع السابق، ص ص 65، 66.

[2] – نفسه، ص 66.

[3] – نفسه، ص ص68، 69.

[4] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص363.

أثبتت ج،ت،و، عجزها وتفاقم العجز بعد انسحاب ل، ت، ت، وإنشاء ح،م،ج،ج، فيما بعد، وهو الأمر الذي ساعد في بروز سلطة قوية متمثلة في جيش التحرير الوطني الذي آلت إليه جميع الأمور المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها[1].

فمنذ اجتماع م،و،ت،ج، أوت 1961، واستبدال فرحات عباس ببن خدة على رأس ح،م،ج،ج، تطورت الأزمة بين هذه الأخيرة وهيئة الأركان العامة نحو سلطة ثنائية الرأس[2]، دخلت هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين في صراع مع ح،م،ج،ج، بقيادة بن يوسف بن خدة، واستهدفت من خلال تلك المناورات كلها، إضعاف الباءات الثلاث كريم، بوصوف، بن طوبال، بصفتهم أقوى رجال الثورة بعد اغتيال عبان[3].

وهكذا فإن ح،م،ج،ج، ما لبثت سلطتها كجهاز للمراقبة والتحكيم في كل ما يجري في الداخل، ما لبثت تلك السلطة أن تضاءلت، بل انتقلت عمليا إلى الولايات التي ترجح الجانب العسكري على الجانب السياسي، كما انتقلت إلى حد ما وبالتبعية إلى جهاز يقوم مقام القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، بحكم الروابط القائمة بينه، وبين السلطة العسكرية السائدة في الداخل[4].

---

[1] – مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص385.

[2] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص363.

[3] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص37.

[4] – مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ص385، 386.

الفصل الثالث

انفلاق السلطة وانهيار المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1962.

أولا : وقف إطلاق النار والصراع على الشرعية .

1- **إطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي.**

2- **تقارب هيئة الأركان العامة والقادة المساجين.**

3- **موقف الحكومة المؤقتة.**

ثانيا : مؤتمر طرابلس وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية.

1- **انعقاد مؤتمر طرابلس.**

2- **أزمة المكتب السياسي.**

3- **اجتماع زمورة وتشكيل لجنة ما بين الولايات.**

ثالثا : تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

1- **انتقال الصراع السلطوي إلى داخل الولايات.**

2- **تشكل التحالفات السياسية والعسكرية.**

3- **الإعلان عن المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل.**

4- **الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة.**

أولا: وقف إطلاق النار والصراع على الشرعية.

1- إطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي:

بعيدا عن الصراع القائم بين هيئة الأركان العامة وح،م،ج،ج، تم التوصل بين الطرفين الجزائري والفرنسي إلى اتفاق وقف إطلاق النار[1]، ففي 1962/03/18، تم اتفاق إيفيان، الذي أفضى إلى توقيف القتال بين فرنسا، وج،ت،و، في اليوم الموالي 1962/03/19[2]، الذي نصت مادته الحادية عشر: "يلتزم كل طرف بإطلاق سراح أسرى الحرب في مدة 20 يوما وإبلاغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمكان اعتقالهم، بكل الإجراءات المتخذة من أجل إطلاق سراحهم"[3]، وبناء على ذلك تم إطلاق سراح المساجين الخمسة[4]، وفي هذا الإطار يذكر خالد نزار: "كان هناك خلاف وسوء تفاهم حول الطريقة التي سيدخل بها قادة الثورة إلى البلاد، وفضل بعض المسؤولين الدخول مباشرة إلى الجزائر"[5]، في حين أصر بومدين على انتقال السجناء الخمس إلى المغرب[6].

كما قام المساجين بزيارة إلى تونس، ولقد كان الشاذلي بن جديد من بين الضباط الذين رافقوا بومدين وأعضاء من هيئة الأركان لاستقبالهم في مطار تونس يوم 1962/04/14، حيث تمت ملاحظة غياب بوضياف، وكان هذا مؤشرا للخلافات بين السجناء[7]، وأخذت الحرب الأيديولوجية بين الأطراف المتسابقة على السلطة أبعادا وأشكالا أخرى، فعندما نزل بن بلة بمطار تونس صرح بشكل غريب واستفزازي "نحن عرب، نحن عرب، نحن

---

[1] – شويحات مريم، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع1، أفريل2016، ص239.

[2] – عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، المصدر السابق، ص311.

[3] – عبد المجيد بلخروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، ترجمة العربي بنيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص154.

[4] – مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص ص197، 198.

[5] – خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص51.

[6]– وهناك بدأ بومدين في إبراز بن بلة على حساب زملائه الآخرين أمام الجنود، وكاميرات العالم ، وهو الأمر الذي دفع بوضياف إلى رفض الانتقال مع هذا الوفد إلى مصر لمقابلة جمال عبد الناصر الذي كان أيضا يخطط لإيصال بن بلة إلى الحكم، **ينظر:** رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص39.

[7] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص177.

عرب"، فأثار بذلك النعرة العرقية والجهوية في منطقة القبائل[1]، وأخذت الديماغوجية والمزايدات والغطاءات الأيديولوجية للصراع على السلطة منحى آخر باتهام بن بلة وبومدين، لخصومهم بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد، واتهام الباءات الثلاثة باغتيال عبان رمضان، وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من الاتهامات[2].

واشتدت الخلافات بين مساجين "النوي" بعد الزيارة التي قام أحمد بن بلة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ففتح جبهة صراع إيديولوجي هذه المرة مع كريم بلقاسم، محمد بوضياف، آيت أحمد، عندما أبرز ميولات تتمحور حول القومية العربية، لم ترض القادة التاريخيين سوى محمد خيضر[3].

ولما كانت المادة الثانية من مرسوم 1962/03/19، تنص على أنه :" يتم تنظيم السلطات العمومية بين وقف إطلاق النار، وإعلان نتائج تقرير المصير بتعيين مفوض سامي أمين سلطات الجمهورية، إنشاء سلطة تنفيذية مؤقتة مكلفة بإدارة الشؤون العمومية المتعلقة بالجزائر، وإقامة محكمة مكلفة بردع الاعتداءات على النظام العام"[4].

تم في هذا الإطار وبتاريخ 03/24/ 1962 تشكيل هيئة بالعاصمة تدعى الهيئة التنفيذية برئاسة عبد الرحمن فارس[5]، واتخذت من روشي نوار مقرا لها. إلى غاية تاريخ

---

[1] – وكان هدف بن بلة من خلال هذه الكلمات الاستفزازية هو إبعاد كريم بلقاسم عن المناطق الأخرى من البلاد، وحصره في منطقة القبائل، كما هي محاولة منه لكسب دعم أكبر من عبد الناصر. **ينظر**: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[2]- خاصة بعد توقيعه اتفاق مع منظمة الجيش السري، يقضي بإيقاف أعمالها الإجرامية في الجزائر ثم استقباله من طرف ديغول في باريس، واتصاله بكبار الأغنياء في منطقة القبائل **ينظر**: نفسه، ص57، **وينظر أيضا:**

Rèdha Malek, **La lgèrie a Evian, Histoire des Nègociations Secrètes1956-1962**, Editions Anep, 2001, pp 254-259.

[3] – حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص230، 231.

[4] – عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق، ص155.

[5] – وتتكون من ثلاث فرنسيين، وتسعة جزائريين، للتوسع **ينظر:** محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص272.

1962/07/01، الذي جرى فيه انتخاب تقرير المصير[1]، وكانت هذه الأخيرة تفتقر للشرعية التاريخية، ولم يكن لها أي قوة سياسية نظرا لعهدتها العابرة[2].

2- تقارب هيئة الأركان مع المساجين الخمسة:

بدأت مرحلة الصراع على السلطة، وتجسيم التحالفات المحسوبة بهدف تحقيق الزحف على العاصمة، وبالتالي الاستيلاء على السلطة، وفي هذا الإطار بدأ يراود هيئة الأركان وسواس السلطة، والاستيلاء على الثورة وإبعاد السياسيين عن الساحة[3].

لقد أصبح العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة بعد أن أصبح استقلال الجزائر قاب قوسين أو أدنى، لكن سيطرته على جيش الحدود القوي، لم تكن كافية للوصول إلى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية، فراح يبحث عن شخصية تاريخية تمكنه من الحكم من خلف الستار[4].

وفي هذا الإطار، وابتداء من عام 1961، بدأ بومدين يبحث عن تحالف مع القادة المسجونين في فرنسا، فهو يعرف اعتراضاتهم على ح،م،ج،ج، كما أن اعتقالهم جعلهم بعيدين على المساومات، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة تحت اسم إدريس بوخرطة إلى قصر توركان(Turquant) [5]، في اتصال أول كان يعتمد بومدين على بوضياف، لكن هذا الأخير رفض عرض عبد العزيز بوتفليقة، نظرا لارتباطه مع ح،م،ج،ج.

---

[1] – عمار ملاح، قادة جيش التحرير، المصدر السابق، ص311.

[2] – علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف1962**، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص13.

[3] – علي كافي، المصدر السابق، ص ص282، 285.

[4] – الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص12.

[5] – كان بومدين ميالا إلى بوضياف، ولكن مرسوله عبد العزيز بوتفليقة، نصحه بتبديل الفرس والمراهنة على بن بلة لأن الأول عنيد وصارم، **ينظر:** علي كافي، المصدر السابق، ص ص282، 283. **وينظر أيضا:**
Rèdha Malek ,op.cit, p265.

وبالضبط مع كريم بلقاسم[1]، لذا نصحه مبعوثه إلى "توركان"، ببن بلة لأنه قريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري الذي يؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالة الاجتماعية[2]، وحدث تقارب بين بن بلة وبين هيئة الأركان، وأكد في مراسلاته أن جيش الحدود هو الضمان الوحيد خلال المرحلة الانتقالية، وكان ذلك في ديسمبر 1961[3].

ومع بداية جانفي1962، تمت الصفقة بين أحمد بن بلة وهواري بومدين لاتخاذ موقف موحد ضد ح،م،ج، وفي 1962/02/01، قام كريم بلقاسم وبن طوبال بزيارة السجناء الخمسة، فأطلعهما خيضر وآيت أحمد على خلافاتهم، والاتفاق الذي تم بين بن بلة وقيادة الأركان العامة[4].

ويؤكد بوضياف أن بن بلة اضطلع على رسالة بومدين، ولم يكن يدري أن مثل هذا العرض يغريه إلى أبعد الحدود، فقد أخذ منذ اللحظة يسعى بكل جدية باتجاه التحالف مع بومدين ورفاقه[5].

إن إدراك قادة الأركان بأهمية توظيف الشرعية الثورية التاريخية التي كانوا يفتقدونها في مواجهة أعضاء ح،م،ج، هوالذي دفعهم إلى الاستنجاد ببقية التاريخيين المعتقلين منذ 1956 في السجون الفرنسية، فكان النجاح في تحقيق تحالف مع بعض التاريخيين من أهم مكاسب هيئة الأركان خلال أزمة 1961-1962[6]، كان بومدين يشق طريقه نحو السلطة

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص202، **وينظر أيضا**: محمد عباس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص ص30، 31..

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص54.

3– أبو بكر الصديق حميدي، **المنهج التوافقي في القيادة الثورية للراحل أحمد بن بلة**، الملتقى الدولي حول الرئيس أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، يومي 4و 5 ديسمبر 2016، ص 258.

[4] – مريم شويحات، المرجع السابق، ص238.

[5] – هذه الأمور والوقائع تكشف عن وجود محاولات جادة لإقحام الزعماء الخمسة في لعبة التسابق من أجل السلطة، وإن كانت هذه المحاولات أكثر وضوحا من جانب بومدين ورفقائه في هيئة الأركان. **ينظر**: محمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف الحاج مصالي الوطني الثائر بين غاندي وهوشي منه**، ج6، دار هومة، الجزائر، 2013، ص67.

[6] – ولكن الرهان الحقيقي بالنسبة لهم كان في الاحتفاظ بالنفوذ المطلق واليد العليا على جيش الحدود، لكن الاعتماد على تلك القوة الرابضة عند الحدود لوحدها كان ينطوي على مخاطرة جسيمة. **ينظر**: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص237، 238.

بهدوء وصمت لكنه كان يدرك جيدا أنه ليس معروفا كرجل سياسي، ولا يتمتع بالدعم من طرف ولايات الداخل[1]، وقد رفض بوضياف الانضمام إلى بومدين لأن القضية يومئذ كانت قضية نظرية سياسية لبناء البلاد، ولم تك في نظره مسألة افتكاك سلطة بالقوة. لذا فضل التمسك بالشرعية للمؤسسات القائمة(م، و، ث، ج، وح،م،ج،ج)، إلى غاية الاستقلال، على أن يتم علاج مسألة السلطة في كنف الجزائر المستقلة وفي مؤتمر وطني موسع(مؤتمر طرابلس) [2].

إن ما قامت به هيئة الأركان العامة فيما بعد ظهر بأنه لم ينطلق من قناعتها بأولوية "المجموعة التاريخية" في تبوأ السلطة والقيادة بصورة مطلقة، وإنما كان بهدف البحث عن حلفاء لها داخل المجموعة لإسناد مواقفها السياسية، كما أن الصورة التي تطورت من خلالها تلك الاتصالات كانت تكشف على أن هيئة الأركان العامة قامت بسبر آراء الخمسة حول تصوراتهم المستقبلية ومواقفهم من الأزمة في صفوف القيادة الثورية[3].

ثم انتهت إلى الرهان على التحالف مع بن بلة ورفيقيه خيضر وبيطاط، بعدما استعصى عليها إقناع بوضياف وآيت أحمد بالعدول عن التمسك بالاعتراف بشرعية الجهاز التنفيذي للثورة، وقد ظهر جليا من خلال التقارب الشديد الذي ظهر بين هيئة الأركان العامة وبن بلة في أعقاب إطلاق سراح الوزراء المسجونين في ربيع1962[4].

إن الفشل الذريع الذي منيت به الجهود الميدانية العسكرية لهيئة الأركان العامة عند الجبهات الحدودية الشرقية والغربية في مقابل نجاحها غير المسبوق في إخضاع جيش الحدود لسلطتها وتحويله إلى جيش نظامي شكلا عاملا رئيسيا في اندفاع تلك الهيئة نحو السباق على السلطة في مواجهة ح،م،ج،ج.

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص177.

[2] – ويعلق على ذلك بقوله: "إن هذا الطريق لا يختلف كثيرا عن طريق معظم الأنظمة السائدة في أمريكا اللاتينية". **ينظر:** محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص72.

[3] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص236.

[4] – نفسه، ص236.

لأن الانخراط في ذلك السباق سمح لها بالتورية على إخفاقها من ناحيـــة وبتوظيـــف الثقل التي تمكنت من تحقيقه بفعل إنجازاتها التنظيمية[1].

3- موقف الحكومة المؤقتة:

غداة وقف إطلاق النار، كانت ح،م،ج،ج، تعتبر نفسها صـــاحبة الشـــرعية الوحيـــدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد، خاصة وأنه معترف بها من قبل ثلاثين دولة[2]، ولكي تكتمل أحقيتها في نيل هذه الشرعية، كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل، ولذلك ســـارعت قبيل وقف إطلاق النار إلى محاولة بسط ســـيطرتها علـــى العاصـــمة باعتبارهـــا المنطقـــة الإستراتيجية والحيوية في البلاد[3].

حاولت ح،م،ج،ج، أن تؤلب الولايات ضد هيئة الأركان لأجل ذلك كان التدبير الأول الذي تم تصوره يتمثل في تسليم زمام الولاية الرابعة إلى كوادر يجري إرسالهم من تـــونس على وجه السرعة[4].

وكان دور الولايات في استراتيجية ح،م،ج،ج، أساسيا، ودور مجموعة ج،ت،و، التي عليها السهر على أن يؤدي تقرير المصير إلى نقل السلطة إلى الجبهة، وقد اقترح شـــوقي مصطفاوي، خلق لجنة تنسيق بين الولايات، للتصدي لأي معارضة محتملة بـــين الولايـــات والهيئة التنفيذية المؤقتة[5].

وفي اجتماع ح،م،ج،ج، بدار السلام (الرباط)، في 22مارس عبر بن بلـــة بطريقتـــه الخاصة ووجه سهامه نحو الرئيس بن خدة ورفاقه السابقين في اللجنـــة المركزيـــة لحركـــة الانتصار الذين يخططون للاستيلاء على قيادة الثورة حسب قوله[6]. وكذا كريم بلقاسم الـــذي

---

[1] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 237.

[2] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص122.

[3] – نفسه، ص122.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص239، 240.

[5] – نفسه، ص266.

[6] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص873.

اتهمه بإعطاء إشارة الانطلاق لسباق السلطة، عندما أرسل مجموعة من أنصاره إلى الجزائر.

وقد أغضب هذا الموقف المفاجئ هذا الأخير، فغادر اجتماع ح،م،ج،ج. وخلال هذا الاجتماع أبلغ بن طوبال، بن بلة، باسم الأكثرية، رفض اقتراحه دعوة م،و،ث،ج، للانعقاد، في 1962/04/19، دعا بن خدة إلى انعقاد اجتماع لمجلس الوزراء لدراسة مشاكل انتقال السلطة، وتزامن ذلك مع زيارة بن بلة إلى جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية[1]، للنظر بسير عمل ح،م،ج،ج، فاقترح بن بلة يدعمه خيضر وبيطاط، الدعوة إلى عقد اجتماع لـ م،و،ث،ج، لكن ح،م،ج،ج، التي تستند إلى الولايات تملصت من الموضوع[2].

هذا التشبث بالشرعية، الذي دعمه انتصارها السياسي في اتفاقيات إيفيان، دفع أحمد بن بلة، وبومدين إلى اتهام أعضاء ح،م،ج،ج، وخاصة العسكريين الثلاث بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد[3]، وفي النصف الأول من ماي دعم آيت أحمد فكرة دعوة م،و،ث،ج، للانعقاد فتحصل بذلك بن بلة على أغلبية الأصوات لصالح اقتراحه، وهكذا دعي م،ث،ج، للانعقاد في 1962/05/27، في طرابلس بليبيا[4].

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 270.

[2] – نفسه، ص ص 268،270.

[3] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص123.

[4] – محمد حربي، المصدر السابق، ص270. **ينظر** أيضا:

Mohamed Harbi**, Une vie debout**, op.cit, p 365.

ثانيا: مؤتمر طرابلس وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1962/05/27إلى 1962/06/07.

1- انعقاد مؤتمر طرابلس:

ظهرت الخلافات من جديد بين التيارات الوطنية والثورية قبيل موعد استفتاء تقرير المصير بادعاء كل طرف أحقيته في قيادة البلاد، ولمواجهة هذه التحديات دعي م،و،ث،ج، إلى الاجتماع في طرابلس لدراسة ظروف المرحلة الانتقالية، وتحليل محتوى اتفاقيات إيفيان[1].

كان الاتفاق واضحا بين هيئة الأركان العامة وبن بلة حول الاستراتيجية الخاصة بهم، وهي انتقال السلطة إلى مكتب سياسي لج، ت، و، تخضع له ح،م،ج،ج، وذلك ما تقتضيه مصلحة البلاد، وحرصا على مصلحة الجزائر، تقرر عقد مؤتمر طرابلس، ابتداء من 1962/05/27إلى 1962/06/07، وذلك لمجموعة من الاعتبارات[2]. ففي بداية أفريل 1962، بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسلت استدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، وحسب علي كافي، لأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لأجراء نقاش جدي، والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل[3].

انعقدت الدورة في قاعة مجلس الشيوخ، بطرابلس، وقد كان المكتب المكلف بإدارة النقاش مكونا من السادة علي كافي، محمد بن يحي رئيسا، وعمر بوداود[4]. وكان جدول الأعمال يتمثل في مناقشة ثلاثة محاور، برنامج جبهة التحرير الوطني التمهيدي، الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، الملحق الأول الحزب، الملحق الثاني المهام العاجلة لجبهة التحرير[5].

---

[1] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص28.

[2] – نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص366.

[3] – علي كافي، المصدر السابق، ص285. **ينظر الملحق: رقم 08.**

[4] – علي هارون، المصدر السابق، ص ص14، 19. **ينظر أيضا:** عمر بوداود، المصدر السابق، ص229.

[5] – نفسه، ص229.

إضافة إلى تعيين قيادة جديدة لتسليم مقاليد الأمور من الهيئة التنفيذية الموجودة في بومرداس(الصخرة السوداء) [1]، تطبيقا للمادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لج،ت،و، التي تنص على أن: "تتكفل ح،م،ج،ج، بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية، حتى التحرير الكامل للتراب الوطني، وإقامة مؤسسات نهائية"[2].

وقد حملت هذه المادة تفسيرين أحدهما يقول بالإبقاء على ح،م،ج،ج، حتى انتخاب مجلس تأسيسي، وتفسير آخر يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية[3]إلى غاية تنظيم مؤتمر تقييمي[4].

وفي ظرف وجيز لا يتعدى العشرة أيام تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية، وهي الوثيقة التي أصبحت تعرف بـ "ميثاق طرابلس"[5]، تضمنت ثلاثة محاور رئيسية، [6] فضلا عن هذه المحاور، فقد تضمنت وثيقة البرنامج ملحقا بالحزب وعلاقته بالدولة[7].

ورغم أهمية النقاط الواردة في هذا المشروع بالنسبة لمستقبل الجزائر، إلا أنها لم تثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس، ما عدا بعض التدخلات المسجلة في محاضر اجتماع1962/06/01، كتدخل علي كافي مثلا، الذي اقترح إعادة النظر في تحديد بعض المصطلحات، فهو يرى بأن صيغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في الحزب[8].

---

[1] – نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص366.

[2] – رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص57.

[3] – نفسه، ص57.

[4] – علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[5] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص124.

[6] – جاء في محورها الأول، إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر، وفي المحور الثاني شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، أما المحور الثالث، فكان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية، وذلك ببناء اقتصاد وطني وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير. **ينظر**: نفسه، ص ص124، 125.

[7] – نفسه، ص125.

[8] –نفسه، ص125.

انطلقت وقائع المؤتمر بجلسة افتتاحية ترأسها بن يوسف بن خدة عرض من خلالها الميثاق التي تمت صياغته من قبل من طرف مجموعة من اللجان التي تشكلت لهذا الغرض، وتمت المصادقة على صيغة الميثاق بإجماع كل الأعضاء[1].

ويعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها[2]، ومن الوسائل التي وضعها الميثاق لتحقيق أهدافه الداخلية تحويل ج،ت،و، إلى حزب[3].

وقد تدخل كل من مهري ومنجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد، حيث اقترح منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة ج، ت، و، خاصة وأن هناك قوة ثالثة من الإداريين في إطار النشأة، وهي حسب رأيه ستشكل برجوازية إدارية أخطر من البرجوازية الفلاحية، لذلك طالب بوجود حزب واحد يقوم بعملية تجميع مختلف القوى الفاعلة.

أما عبد الحميد مهري، فقد اعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي[4]، وبناء على هذه الاقتراحات، تم تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج، عرضت نتائج عملها في جلسة يوم 1962/06/02، ورغم اختلاف وجهات النظر من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية التقدمية في النص من جهة أخرى، إلا أن المصادقة كانت بالإجماع على برنامج الحمامات [5].

وجرت الأمور على هذا الشكل من التوافق إلى غاية الإعلان عن العمل لتشكيل المكتب السياسي، الذي سيسهر على تنفيذ وثيقة الميثاق، وعلى تبليغها إلى قادة الولايات في

---

[1] – مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص200. **ينظر أيضا:** صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص546.

[2] – فتح الدن بن أزواو، المرجع السابق، ص ص110، 117.

[3] – وقد ذهب البعض في وصف هذا القرار "بالقرار الخاطئ"، كونه استلهم من الأيديولوجية الأجنبية "دول أوربا الشيوعية"، وهو يتعارض– حسب وجهة نظرهم– مع مبدأ الحوار ومبدأ الشورى، في حين رأى آخرون بأن أهداف الاشتراكية المعلنة كانت تتطلب إقامة حزب منظم واحد، وأن حزب ج، ت، و، ليس حزبا خالصا من النمط الشيوعي، وإنما هو حزب مساواتي ديمقراطي مفتوح لكل الجزائريين، **ينظر:** نفسه، ص117.

[4] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص125.

[5] – تضم كلا من كافي، بن بلة، يزيد، بن علة، مهري، بومنجل. **ينظر:** نفسه، ص125.

الداخل، وبقية الإطارات في الخارج لإبداء آرائهم حولها، وكذا على التحضير للمؤتمر الذي سيعقد داخل الجزائر، ويجمع كل الإطارات[1].

2- أزمة المكتب السياسي:

تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة، دون التوصل إلى أي قرار[2]، وفي جلسة 1962/06/03، عينت الجمعية لجنة مكلفة بتحديد المهام بالمكتب السياسي، وتعيين الأشخاص المشكلين له[3]، عين م،و،ث،ج، لجنة لاستشارة أعضائه فرديا بصدد الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي[4]، وباقتراح من بن طوبال، ضمت اللجنة الحاج علا، عمر بوداود، وقاضي(بوبكر)، وتحت رئاسة محمد بن يحي[5]، وقد قدم للجنة العديد من الاقتراحات، نذكر اثنان منها:

صدر الأول عن بن بلة الذي طالب بقيادة صغيرة العدد ووحيدة من سبعة أعضاء، تتألف من آيت أحمد، بوضياف، خيضر، بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علا، وبن بلة، وقد جرى إقصاء كريم بلقاسم[6]، أما اللائحة الثانية، بإيحاء من كريم وتضم التاريخيين للجنة 22، لجنة التسعة، بن طوبال، بوصوف، بوضياف، بيطاط، آيت أحمد، خيضر، بن بلة، كريم، سعد دحلب، ووفقا للعقيد الطاهر الزبيري، حصلت اللائحة التي قدمها بن بلة على 33 صوتا ضد 31 صوتا حصلت عليها لائحة كريم بلقاسم[7]. وتجذرت الخلافات بين الدوائر المتصارعة على السلطة، عندما حان وقت اختيار أعضاء المكتب السياسي[8] أمام هذا الوضع الصعب، تدخلت لجنة تضم 22شخصا، لإنقاذ الموقف، منطلقة من مجموعة من

---

[1] –مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص200.

[2] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص128.

[3] – علي هارون، المصدر السابق، ص25.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص278.

[5] – علي هارون، المصدر السابق، ص25.

[6] – محمد حربي، المصدر السابق، ص ص278، 279. **ينظر ايضا** : ناصر جابي، حصة كرتيكا، لقاء خاص مع علي هارون، قناة الخبر، 2015/1/27، تاريخ المشاهدة 2017/3/11 س 40: 17.

[7] – محمد حربي، المصدر السابق، ص ص278، 279.

[8] – حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق، ص232.

الاعتبارات[1]، وبعد اجتماع تشاوري، اتفقت المجموعة على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء، "آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر، كريم بلقاسم".

أما بوصوف وبن طوبال، فقد تخليا إراديا لتسهيل هذه التسوية، وقد اختير علي كافي لتقديم الاقتراح إلى بن بلة، وخلال ساعتين فقط تمكن من إقناع هذا الأخير، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ في نفس الليلة توجه آخر جماعة22 "رابح بلوصيف"، إلى بن بلة ليثنيه قائلا: "لاتكن واهما فقد اتفقوا ضدك" [2]. وكان ذلك كافيا ليغير الرجل موقفه ويتصلب، لتعود الأزمة إلى نقطة الصفر، أي إلى مسألة تصحيح الوكالات، التي قدمها العقيد الطاهر زبيري، ولم يعلم بها الحكومة في حينها[3].

في خضم هذا الإخفاق، دعي المؤتمرون إلى الاجتماع في جلسة بكامل الأعضاء يوم 1962/06/05، بدأ الحديث محمد بن يحي وأكد على فشل اللجنة المقترحة لتعيين القيادة الجديدة بسبب عدم إحرازها على موافقة ثلثي أعضاء المجلس المطلوبة من طرف القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني هذا من جهة[4]، ومن جهة أخرى رفض آيت أحمد وبوضياف الانتساب إلى المكتب السياسي وفقا لما اقترحه بن بلة.

واستنادا للعقيد علي كافي: "تم الاتفاق على أنه مقابل وجود كريم في المكتب السياسي، سيتولى بن بلة قيادة الحكومة"[5]، وهنا وقع الصراع، وعلت الأصوات، ووصل الأمر بالبعض إلى أن يتفوهوا بكلام لا يليق، كما حصل بين بن بلة، وصالح بوبنيدر، وبن خدة[6].

وحسب سعد دحلب: "لقد ثار الغضب حول هذه المسألة فقط لأنها كانت تعني السلطة"، لم يقبل في البداية هذا المكتب السياسي، لأن العديد من المؤتمرين قد رفضوه، ولذا لم ينتخب

---

[1] – ضرورة احترام الشرعية، تحاشي أي عمل غير لائق على الأراضي الليبية، تكذيب توقعات العدو التي تروج لانتشار الفوضى، **ينظر:** يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص273.

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص291.

[3] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص273.

[4] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص129.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص279، 280.

[6] – مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص201.

من طرف م،و،ث،ج، وكذا لكون بوضياف وآيت أحمد، قد رفضا الانضمام إليه، لأنهما كانا يعارضان بشدة بن بلة[1].

وقد عارض محمد بوضياف فكرة تعيين قيادة، ما لم يتم النظر في القضايا التالية: الفراغ الأيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية، وغيرها من الأخطاء التي عصفت بالثورة، وللخروج من مرحلة الشلل كما وصفها، اقترح قيادة من سبعة إلى عشرة أشخاص تكون في مستوى تأسيس حزب شعبي، خال من أي نزعة عصبية، واشترط على أن تكون في نفس الوقت قيادة سياسية وعسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل وعند الحدود، وتضم من بين عناصرها أعضاء مجالس الولايات[2].

عند هذه النقطة عارض كل من منجلي وبومدين فكرة قيادة سياسية وعسكرية، فتدخل كريم، واقترح بدوره تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع أعضاء م،و،ث،ج، حول القيادة الجديدة، مشترطا بأن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الأطراف من القمة إلى القاعدة، أما بوصوف، فقد أكد من خلال تدخله على أن الجزائر لم تعرف قيادة وطنية بأتم معنى الكلمة لذلك اشترط في القيادة الجديدة بأن يكون لها منهج دقيق وبرنامج عمل واضح[3].

وحول هذه النقطة أشار سليمان دهيليس إلى الشرعية التي سادت قيادة الثورة منذ مؤتمر الصومام، حين تم تغييب دور م، و، ث، ج، في مراقبة الهيئة التنفيذية سواء ل، ت، ت، أوح،م،ج، فيما بعد، لذا اقترح ضرورة وجود ثلاثة عناصر أساسية وهي: إيديولوجية، حزب ، قيادة، وفي غياب العنصرين الأولين لا يمكن للقيادة أن تكون شرعية، فقيادة أي دولة حسب رأيه، ليست هي مسألة أعضاء بقدر ما هي تتطلب إلى إقامة حزب قوي من الخلايا إلى تأسيس مؤتمر بطريقة ديمقراطية[4].

---

[1]– وبما أن بوضياف وآيت أحمد قد رفضا التحالف مع بن بلة وخيضر فقد كان مستحيلا جمع الأغلبية القانونية (الثلثين) لتعيين المكتب السياسي، **ينظر:** سعد دحلب، المصدر السابق، ص172.

[2] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص127.

[3] – نفسه، ص127.

[4] – نفسه، ص127.

ونشير إلى أن عملية التصويت في مؤتمر م،و،ث،ج، في طرابلس قد سادها الفوضى والغموض بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت، التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر، وبعد إتمام عملية التصويت عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من المشاركين المؤتمر دون التوقيع على محضره، وكان على رأس المغادرين رئيس ح،م،ج،ج، بن يوسف بن خدة[1].

في ليلة 06 إلى07 جوان 1962 دون إعلام مكتب م،و،ث،ج، صحبة رفاقه من أعضاء ح،م،ج،ج، واضعا بذلك م،و،ث،ج، في استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية، فحرر بالتالي هذا المحضر للإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06، وقد أمضوا شخصيا أو بوكالة[2].

بادر بن بلة وفريقه إلى اتهام ح،م،ج،ج، ورئيسها بن خدة بالتقصير، وأعد لائحة اتهام بهذا الخصوص، عرضها على التصويت لتحصل على عشرة أصوات[3].

ولهذه الأسباب كلها لم يتمكن المؤتمرون في طرابلس من تعيين قيادة لما بعد الاستقلال، وافترق الجمع في جومن الفوضى، ليبدأ الانقسام الواضح والعلني قبل أن يصوت الشعب على تقرير المصير[4].

نتيجة لهذا الوضع عقد العسكريون اجتماعا وأثناء الاجتماع طلب الرائد مصطفى مراردة من هواري بومدين أن يطلب من بن بلة أن يلتمس من الملك السنوسي، ملك ليبيا أن يمنع القادة من الخروج من التراب الليبي إلى تونس، ويقنعهم بالعودة إلى المؤتمر ليتم التوصل إلى قيادة موحدة.

---

[1] – رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

[2] – عمار ملاح، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح ، المصدر السابق، ص ص229، 230.

[3] – أصحابها هم: بن بلة، خيضر، بيطاط، بومدين، محمدي السعيد، علي منجلي، عباس فرحات، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل **ينظر:** يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص276.

[4] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص40.

لكن بن بلة حسب ما ذكر علي منجلي لم يقم بالمسعى المرغوب، وأثناء هذا الاجتماع تأكدت عدم إمكانية استمرار المؤتمر نتيجة خروج القادة إلى تونس[1].

ويذكر عبد الرحمن فارس من خلال مذكراته: "بأن بن بلة كان في غاية التوتر حين أخبرهم عن التصدع الذي أصاب م،و،ث،ج، وهو أعلى هيئة في تنظيم ج، ت، و"[2]، وقد وضعت المجموعة المتبقية في طرابلس، مجموعة أحمد بن بلة، وحليفه القوي هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين محضرا بما جرى مع إعلانها عن مكتب سياسي من طرفها، بديلا ليحل محل م،و،ث،ج، الذي حل تلقائيا، بانتهاء هذه الدورة، وانتهت مهمته[3]، وعندما وصل بن خدة إلى تونس اتخذ قرارا حاسما، يتمثل في عزل قيادة هيئة الأركان العامة، وكان ذلك يوم 1962/06/30، لكن بومدين لم يتقبل هذه العقوبة ليفتح بذلك فصلا جديدا من المواجهة والصراع على السلطة، ولكن هذه المرة ولأول مرة على أرض الوطن[4].

وفي بحثه لأسباب الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، توصل بن خدة إلى القول بأن استقرار القيادة في الخارج وابتعادها عن واقع النضال حمل المجاهدين بالداخل مواجهة قاسية لظروف الحرب، ومن جهة أخرى، كون بيروقراطية سياسية وعسكرية، انفصلت عن الداخل ومعاناته اليومية، فاتجه للانتهازية والمحاباة[5].

خلال اجتماعات طرابلس، بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين، الأول تمثله ح،م،ج، الولايتين الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفدرالية فرنسا.

---

[1]– كان ممن حضر الاجتماع، العربي الميلي من الولاية الثانية، السعيد إيزوران من الولاية الثالثة، رشيد من الولاية الأولى، روينة من الولاية السادسة، مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص ص202، 203.

[2] – عبد الرحمن فارس، **الحقيقة المرة(مذكرات سياسية1945–1965)**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص178.

[3] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص276.

[4] – نفسه، ص 274.

[5] – Ben youcef Ben khada, op.cit, p74.

والثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخـــارج والـــولايتين الأولـــى والسادسة [1]. وانتهى الصراع بين الأخوة الأعداء بتموقع كل طرف إلى جانب حليفه[2]، وقد بدأ كل طرف منهم بتحضير وتعبئة أتباعه وحلفائه، ليكون ذلك بمثابة انطلاقة للسباق لنيـــل السلطة، تلك السلطة التي أزيح بسببها مصالي الحاج في سنة1954[3].

وردا على هذه المساعي، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد وذلك من خلال اجتماع لكافة الولايات[4].

3- اجتماع زمورة 1962/06/25/24 وتشكيل لجنة ما بين الولايات:

استمر التوتر بين الفرقاء في القيادة، وساءت الأحوال إلى درجـــة مخيفـــة رافقتهـــا مساعي حثيثة لرأب الصدع [5]، في ظروف الانقسام هذه انعقد اجتمـــاع بمنطقـــة زمـــورة بالولاية الثالثة يومي24 و25 جوان 1962 [6]ضم ممثلي الولايات الثانية، والثالثة، والرابعة، واتحادية فرنسا، المتواجدة في المهجر، بالإضافة إلى منطقة الجزائـــر بقيـــادة عـــز الـــدين زراري[7].

---

[1] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص132.

[2] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص273.

[3] – باسطة أرزقي، المصدر السابق، ص ص636، 637.

[4] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص133.

[5] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص127. **ينظر ايضا:** عمر بودواد، المصدر السابق ، ص233.

[6] – Sylvie Thènault, OPCIT, p262. **ينظر الملحق: رقم 09**

و**ينظر أيضا:** نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص ص382، 383.

[7] – عمر بوداود، المصدر السابق، ص233، **ينظر أيضا:** بوعريوة عبد المالك، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثـــورة الجزائرية1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كليـــة الآداب والعلـــوم الانســـانية، جامعـــة الجزائر، 2006/2005، ص147.

ولم تتمكن من حضوره الولايات الأخرى، فأعطت موافقتها المسبقة على ما يصدر من قرارات، وقد أرسل وزيران هما كريم بلقاسم، ومحمد بوضياف، إلى اجتماع ما بين الولايات رسالة دعم[1].

وقد جاء في تقرير الاجتماع: "إننا لا نفهم سبب استقالة خيضر[2]، كما لا نفهم المغزى من سفر بن بلة إلى القاهرة، وكل هذا الشقاق الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه من خلافات، ستؤدي بنا إلى حرب أهلية ...لذا فإننا نطلب من ح،م،ج،ج، ألا تتسرع في الدخول إلى الجزائر، وهي على ما هي عليه من تمزق...، وهذا لا يعني منعها من الدخول إلى العاصمة، وإنما حماية الوطن من أية أزمة ممكنة تحول الخلاف إلى صفوف جماهيرنا في الداخل، إننا تدعوا جميع المسؤولين في الخارج أن يجتمعوا، ويوحدوا صفوفهم، وبعد ذلك فإن أبواب الجزائر مشروعة للجميع"[3].

وبعد أن درس المندوبون الوضع الذي خلفه فشل م،و،ث،ج، أبدوا أسفهم لافتقار ح،م،ج،ج، إلى "السلطة"، و"الفراغ السياسي"، و"عصيان هيئة الأركان العامة"[4] ومن القرارات التي خرج بها هذا الاجتماع:

- المصادقة على لائحة شددت على خطورة الخلاف.
- اتفاق الحاضرين في أعقاب الاجتماع على تأسيس هيئة تنسيق بين الولايات، تتكفل بتوحيد عملهم، والحفاظ على وحدة الصف[5]، مهمتها:

– إعداد لوائح بالمترشحين للجمعية التأسيسية.

– تحديد شروط سياق المؤتمر الوطني والمشاركة فيه.

---

[1] – ومع أن الولاية الخامسة(وهران)، كانت تؤيد الاجتماع إلا أنها تحججت بأن لديها رزنامة عمل مكثفة جدا، كي تبرر عدم مشاركتها فيه، فقد كان مسؤولها العقيد عثمان لا يزال مترددا. **ينظر:** محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص286، 287.

2– **ينظر الملحق: رقم 10.**

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص127.

[4] – محمد حربي، المصدر السابق، ص287.

[5] – بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص147.

- تنظيم دمج وحدات جيش التحرير الوطني المعسكرة على الحدود داخل كل الولايات.
- إدخال الأسلحة المخزنة في الخارج[1].

ولمواجهة دسائس هيئة الأركان العامة أعلنت لجنة ما بين الولايات حالة الطوارئ على كامل الأراضي، إلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد، ودعت الولايات الأولى والخامسة، والسادسة للانضمام إليها لتحاشي انتقال الخلافات في الخارج إلى الداخل[2].

وعلى إثر هذا اللقاء تم إيفاد كل من العقيدين حسان، ومحمد أولحاج، والدكتور سعيد هرموش، للاجتماع بـ بن بلة في المغرب الأقصى، وتسليمه نسخة من التقرير الجماعي، على أن يكف عن التنقل بين القاهرة، والمغرب، ويدخل هو ورفاقه موحدين لا مفرقين للجزائر، للتحاور داخل البلاد بين الشعب، وبمشاركته لا خارجها...، فشلت مهمة المبعوثين، ولم يصغ بن بلة لهذا النداء، بل انتقل إلى تلمسان حيث التقى خيضر، وهناك تشكلت جبهة مضادة لطموح الجماهير... [3].

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص287.

[2] – نفسه، ص287.

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص127، 128.

ثالثا: تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

1- انتقال الصراع السلطوي إلى داخل الولايات:

ازدادت التوترات وحالات التجاذب وخاصة بعد لقاء زمورة 24-25 جوان 1962 الذي أطرته عناصر الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع الولايات الثانية والثالثة والرابعة، هذا اللقاء الذي هاجم قيادة الأركان وجيش الحدود[1].

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى ح،م،ج،ج، قررت هذه الأخيرة إقالة هيئة الأركان العامة، وذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث وتقليص رتبهم[2]، وذلك بتاريخ 1962/06/30، وكان هذا القرار بإيحاء من كريم وبوضياف[3].

وبالمقابل اضطر أعضاء هذه الهيئة إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة ح،م،ج،ج، مما حتم على بن خدة بالتعاون مع كريم بلقاسم بإرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل، وتجنيد قادة الولايات ضد هيئة الأركان العامة، وهكذا أرسل كريم بلقاسم الرائد عز الدين إلى الجزائر العاصمة، لمراقبة الوضع والاتصال بقادة الولايات وإقناعهم بعدم التعامل مع هيئة الأركان العامة[4].

سببت أزمة صيف 1962، والصراع الذي استفحل أمره، في اجتماع طرابلس بين القيادات في م،و،ث،ج، في نقل هذا الصراع داخل الوطن، وبين الولايات[5]، إن احتدام الصراع بين زعماء الثورة، وقادتها وتمسك كل طرف بمواقفه، كان يدفع بالأمور إلى حسمها عسكريا، ويذكر العقيد الطاهر الزبيري من خلال مذكراته، أنه عند لقائه ببومدين في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية، في جوان 1962، قال له: "اجعلوا السلطة نصب أعينكم".

1- أبو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق، ص 253.

2 - BEN KHEDDA, Op.cit, p23.

3 - محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص290.

4 - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص ص 363، 364.

5 - عبد الحفيظ أمقران الحسني، المصدر السابق، ص123.

وهذا ما يؤكد عزمه على تولي السلطة، ولو باستعمال القوة العسكرية[1]. كان منطق الفرقاء على اختلافهم واحد، وهو إخضاع العاصمة يحقق استلام السلطة، وتوجيه الرأي العام، وإخضاع الجميع[2].

فضلت الولاية الرابعة الدفاع عن مواقعها مع التزامها بموقف حيادي، بين طرفي الصراع الرئيسيين، وتميزت بالتمنع من الخضوع لمناورات هيئة الأركان العامة، وبرفض الانصياع والخضوع لأوامر ممثلي ح،م،ج،ج، بمن فيهم بن خدة ذاته، حتى أن هذا الأخير وجد نفسه يواجه صعوبات بالغة خلال جولاته التي كان يقوم بها من أجل شرح مواقف ح،م،ج،ج، في خلافها مع قادة جيش الحدود في كل من العاصمة والبليدة[3].

كان الصراع والتنافس حول السيطرة على العاصمة من أهم تلك الحلقات بالنظر إلى ما كانت تمثله من رمزية، وثقل سياسي، فقد سارعت ح،م،ج،ج، إلى إرسال عدد من القادة السابقين للولاية الرابعة بهدف التمهيد لحشدها في الصف المؤيد لها، وتكليف بعضهم بمهمة الأشراف على المدينة[4].

وتمثل رد فعل هيئة الأركان العامة على تلك الخطوة في توجيه عدد من القادة السابقين لمجموعات الفدائيين في العاصمة، لمواجهة نفوذ ح،م،ج،ج، والولاية الرابعة، وعلى حد سواء، وعلى نحو شبيه بخطوة ح،م،ج،ج، أرسلت هيئة الأركان العامة ضباط موالين لها مثل الشريف وقايد أحمد بهدف استمالة قادة الولاية[5].

وهكذا فإن ح،م،ج،ج، لم تستطع أن تحل ما واجهته من مشاكل خطيرة، وقد توهمت أن العودة إلى الوطن في جومن الحماس الشعبي كفيلة وحدها بأن تحدث المعجزة، وأن تحل تلك المشاكل الخطيرة المعلقة طيلة أشهر وسنوات[6].

---

[1] – الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، ص15.

[2] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص138.

[3] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص382.

[4] – نفسه، ص380.

[5] – نفسه، ص381.

[6] – نفسه، ص 386.

2- تشكل التحالفات السياسية والعسكرية:

انفض مؤتمر طرابلس على وقع الصراعات بين الزعامات التاريخية، والتي تكتلت في ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى تدعى "مجموعة تلمسان"، وهناك من يحلوله بتسميتها بـ"جماعة وجدة"، وكانت تضم أغلب الزعامات السياسية والعسكرية في البلاد وعلى رأسهم أحمد بن بلة نائب رئيس ح،م،ج، وآخر قائد للمنظمة الخاصة، العقيد هواري بومدين قائد أركان القوات المسلحة لجيش التحرير، بالإضافة إلى قادة ثلاث ولايات[1].

ولم يبق لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام ببجاية بقيادة الكابتن محمد بن يحي المدعو علاوة ، أما الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو "صوت العرب" فقد حاولت مجموعة تلمسان استمالتها بإرسال قايد أحمد إليها لإثارة بعض الضباط ضد قيادتها، فألقى القبض عليه، ولم يطلق بونبيدر سراحه إلا تنازلا عند بن خدة الذي طلب منه ذلك[2].

وأمام هذا الوضع هاجم العقيد الطاهر زبيري قائد الولاية الأولى بقواته الولاية الثانية، وألقى القبض على بوبنيدر، وبن طوبال الذي كان موجودا هناك، فتم بذلك ضم الولاية الثانية كلها إلى جانب مجموعة تلمسان.

وحاول أحمد بن شريف ومحمد فتال كسب الولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب لصالح مجموعة تلمسان إلا أن محاولتهما باءت بالفشل الذريع، كما حاول ياسف سعدي الموالي لمجموعة تلمسان السيطرة على العاصمة[3].

وكرد فعل على ميلاد مجموعة تلمسان ظهرت لجنة الدفاع عن الثورة على يد كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم في مدينة تيزي وزو، وكانت مدعومة من أغلب مجاهدي

---

[1] – (العقيد الطاهر زبيري، العقيد سي عثمان بوحجر، العقيد محمد شعباني)، وهم قادة الولايات الأولى، الخامسة، السادسة على التوالي. **ينظر**: الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص ص13، 14.

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص62.

[3] – نفسه، ص ص62، 63.

الداخل[1]. ضمت مجموعة تيزي وزو محمد بوضياف المنسق العام التاريخي للثورة ونائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم قائد القوات المسلحة لجيش التحرير، محند أولحاج قائد الولاية الثالثة (القبائل)، أما الولاية الثانية فوقفت إلى جانب ح.م.ج في حين ادعت الولاية، الرابعة الوقوف موقف الحياد في هذا الصراع [2].

وقد أسس كريم بلقاسم ومحمد بوضياف لجنة التنسيق والدفاع في 1962/07/26[3] وكان بوزيدة الناطق الرسمي لهذه الجبهة، وفي 2 أوت قبل بوضياف الانضمام للمكتب السياسي والدفاع عن أفكاره[4]، والواضح أن كريم لم يبق في صفه من العناصر القوية إلا بوضياف من الناحية الشكلية لأنه قبل المشاركة في المكتب السياسي[5].

وقفت الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند أولحاج إلى جانب مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف رغم طلب يوسف الخطيب من محند أولحاج الوقوف على الحياد[6].

بالإضافة إلى تحالف الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، ومن أعضائها المتبقين، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف[7]، وصارت جماعة بن خدة ضعيفة وخاصة بعد أن حاولت إدخال السلاح المخزن في ليبيا، ولكن الدور الفاعل لـ بن بلة حال دون ذلك، من خلال تدخله لدى الملك السنوسي وأصدقائه هناك[8]، ووقفت الولاية الثانية إلى جانب ح،م،ج،ج[9]، بقيادة العقيد صالح بوبنيدر، واتخذت العاصمة قاعدة لها منذ أن دخلتها يوم 1962/07/03، لكنها ضعفت بعد اعتزال بن خدة في أوت1962، وانسحاب العديد من

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص ص 40-41.

[2] العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح ، المصدر السابق، ص14.

[3] – حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق، ص236.

[4] –Rèdha Malek, op.cit, p266.

5- أبو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق، ص 254.

5- رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص64.

[7] – بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص237.

8- أبو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق، ص 254.

[9] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص14.

أعضائها، وتلاشت في سبتمبر[1]، فبعد دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، عقد أحمد بن بلة اجتماعا في مدينة الشلف يوم 1962/07/17، مع قادة الولايات وكان الدافع من ورائه هو تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه في مؤتمر طرابلس[2].

وقد حسم الأمر لصالح جماعة تلمسان نظرا لاستقوائها بجيش الحدود، وحيازتها على تأييد الولايات الأولى، والخامسة، والسادسة[3].

3- الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل:

بعد دخول أعضاء ح،م،ج،ج، إلى الجزائر، عقد أحمد بن بلة اجتماعا في مدينة الشلف يوم 1962/07/17، مع قادة الولايات وكان الدافع من ورائه هو تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه في مؤتمر طرابلس[4].

وفي هذا الإطار يذكر مصطفى مراردة من خلال مذكراته، تمركز مجموعة قيادة الأركان في تلمسان، وكان من بين أفرادها، بومدين، بن بلة، الزبيري، بن يحي، بيطاط، علي منجلي، وكانت هذه الأخيرة بصدد التفاوض مع ح،م،ج،ج، المتمثلة في بن خدة، كريم، بوضياف، آيت أحمد، سعد دحلب، وغيرهم لإيجاد أرضية وفاق، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة، ولذلك كان طبيعيا أن يقع الاقتتال بين جيوش الولايات[5] ولأجل ذلك تم عقد اجتماع قيادة الأركان في تلمسان، وبالضبط في (VILLA RIVOT)، وتم التأكيد أثناء الاجتماع على أنه لم يبق هناك مجال للاتفاق مع جماعة ح،م،ج،ج، ولذلك لا بد من السير إلى مركز القيادة في العاصمة[6].

---

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص237، 238، **وينظر أيضا:**

Rèdha Malek, op.cit, p263.

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص286.

[3] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص274.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص286.

[5] – مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص207.

[6] – نفسه، ص208. **وينظر أيضا:**

Rèdha Malek, op.cit, p266.

وفي 1962/07/22، جرى إعلام الجزائريين بالحدث عبر الإذاعة خلال مؤتمر صحفي تحدث فيه أحمد بومنجل[1]، وقد كان رد ح،م،ج،ج، بعد أن تم وضعها أمام الأمر الواقع باستقالة مجموعة من أعضائها كسعد دحلب، وآيت أحمد، وأعرب كريم بلقاسم ومحمد بوضياف عن استيائهما، وقد اعتبرا إعلان المكتب السياسي من طرف واحد نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري[2].

أما باقي أعضاء الحكومة فانتدبوا محمدي السعيد لإبلاغ زملائه في المكتب السياسي بموافقة الحكومة شرط الدعوة إلى انعقاد م،و،ث،ج، لاحقا[3].

وقد أثار إعلان المكتب السياسي ردود فعل من شتى الولايات، فقط الولاية الثالثة وقفت موقفا حازما، بينما كان موقف الولاية الرابعة ملتبسا تمليه أهدافها من شأن الجزائر العاصمة[4].

كما قامت هيئة الأركان العامة بترتيب انقلاب على قيادة الولاية الثانية على أيدي عدد من ضباطها الذين استمالتهم إلى جانبها، وتزعمهم الرائد العربي بن رجم المعروف باسم العربي "الميلي"، الذي أمر باعتقال كل من الوزير بن طوبال والعقيد صالح بوبنيدر في مدينة قسنطينة كرد فعل على اعتقال كل من قايد أحمد، والشاذلي بن جديد، ولم يتم حسم تلك الوضعية إلا بعد تدخل رابح بيطاط الذي توسط من أجل إخلاء سبيل ضابطي جيش الحدود، وإطلاق سراح قادة الولاية الثانية[5].

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص294، وينظر أيضا:
Rèdha Malek, op.cit, p266.

[2] – محمد حربي، المصدر السابق، ص ص294، 295.

[3] – نفسه، ص295.

[4] – والحال أن بن بلة كان قد شجع الرائد محمد بوسماحة حوالي منتصف جويلية على أخذ إشراف عليها ووضع نهاية لسلطة الرائدين عزالدين وعمرأوصديق لكن لم تتم استجابة لرغبته إلا في 1962/07/29، **ينظر:** نفسه، ص295.

[5] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص382.

نتيجة هذا الوضع فاوض العقيد بوبنيدر بن بلة وخيضر بشأن رفع حالة الطوارئ في شمال قسنطينة التي كانت سارية منذ 24جوان وحصل مقابل ذلك على الوعد بدعوة م،و،ث،ج، إلى انعقاد وفي 24جويلية عاد إلى قسنطينة ليعلن نهاية الأزمة[1].

تمت التسوية في 2أوت بين الأطراف المعنية، وأدى الاتفاق المعقود بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف، كريم، محند أولحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط إلى الاعتراف بالمكتب السياسي[2].

أملا في أن يجتمع م، و، ث، ج، في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب[3]، إذ أسفر الاجتماع على النتائج الآتية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.
- تجري انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في شهر أوت حوالى 27 منه.

بعد أسبوع من الانتخابات يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المجلس السياسي[4].

وقد تضافرت عدة عوامل لإتمام تسوية أوت من بينها طلقة الإنذار من جانب الحكومة الفرنسية ففي 24جويلية 1962، وفي نهاية مجلس الوزراء أعلن ألان برفيت: "إذا تفاقم الوضع، قد تتدخل فرنسا مباشرة لحماية مواطنيها...ليس من تعاون ممكن إذا تهددت حياة الفرنسيين وأملاكهم"[5].

وبعد إبرام هذا الاتفاق، استقر المكتب السياسي في العاصمة ليباشر مهامه[6]، وبهذا أصبح لهذا الأخير صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا وهو الأمر الذي نددت به الولاية

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص295.

[2] – نفسه، ص296.

[3] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص143.

[4]- نفسه، ص143.

[5] – محمد حربي، المصدر السابق، ص297.

[6] – Leila Ben ammar, **La crise de lètè1962, Farhat Abbas, Sauver Le pays de la congolisation**, Liver Editions, Alger, 2011, pp 70-71.

الرابعة[1]. إلا أن اتفاق 02 أوت الذي جاء ببعض الفرص للتهدئة، قد انتهكته مجموعة تلمسان بعد أسبوعين فقط من إبرامه[2].

4- الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة:

بدأ أول مكتب سياسي عمله في ظروف غير عادية هي ظروف الأزمة التي كادت تدخل البلاد في حرب أهلية، تقضي على كل الانتصارات التي حققتها الثورة[3]. فما كاد المكتب السياسي يستقر في الجزائر العاصمة حتى اصطدم بخصم أكثر خطرا من ح،م،ج،ج[4].

نتيجة لهذا الموقف المعارض بدأت حرب البيانات، حيث نشر المكتب السياسي بلاغا ندد بموقف الولاية الرابعة، وردت هذه الأخيرة ببلاغ يهاجم موقف المكتب السياسي، واستمرت حرب البلاغات عدة أيام، عندئذ قرر المكتب السياسي دعوة جيش التحرير للزحف على العاصمة[5]، ومن بجاية حيث يتواجد كريم بلقاسم ومحند أولحاج والعديد من ضباط الولاية الثالثة، أعرب بوضياف عن عزمه على "مواصلة النضال بالكلمات، والمناشير، وحتى بالسلاح ضد نظام الاستعباد(...)، وحتى لو تقلص وضعنا إلى نصف عشر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا العشر) [6].

ففي 1962/08/30، أمر المكتب السياسي الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة وقوات هيئة الأركان بالزحف على العاصمة[7]. ولجأ بن بلة إلى وهران، وخيضر

---

[1] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

[2] – محمد بوضياف، **الجزائر...إلى أين؟**، ترجمة محمد بن زغيبة ويحي الزغودي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص 18.

[3] – محمد العربي الزبيري، **المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1990، ص 50.

[4] – ما إن وصل أعضاء المكتب السياسي الخمسة إلى الجزائر العاصمة وجدوا أنفسهم لا يملكون إلا سلطة اسمية، أما السلطة الحقيقية فقد كانت بيد الولاية الرابعة التي حولت نفسها إلى جهاز دولة، وكانت تتصرف في القوة المسلحة وفي الإذاعة وبعض أجهزة الدولة، ينظر: روبير ميرل، المصدر السابق، ص143.

[5] – نفسه، 143.

[6] – علي هارون، المصدر السابق، ص167.

[7] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص303.

إلى السفارة المصرية[1] ودفعت أزمة صائفة 1962 بجيش الحدود مدعما بالولايات الثلاث(الأولى، الخامسة، السادسة)، وشطر من الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، إلى الزحف على العاصمة من ثلاثة محاور والدخول في مواجهة عسكرية مع الولاية الرابعة(وسط الجزائر)، والولاية الثالثة(القبائل) [2].

وفي هذه الأثناء أعلن بوضياف وكريم بلقاسم من تيزي وزو أنهما يقاومان القوة واستعمالها من طرف بن بلة، وقال بوضياف في سياق عرضه لأسباب النزاع: "إن الحجج القانونية المستخرجة من اجتماع طرابلس، ليست إلا ستارا يخفي السعي للاستيلاء على السلطة بمظهر شرعي"، كما توجه للشعب الجزائري ليرجوه رسميا سد الطريق أمام الانقلاب الذي قد أراق دم المناضلين الجزائريين، فانضم كريم بلقاسم إلى التصريح[3].

وقد شهدت العاصمة أولى الانحرافات السياسية والعسكرية في الجزائر المستقلة، عندما تحولت في صيف 1962 إلى ساحة معركة بين الأخوة الأعداء الذين أزهقوا أرواح العشرات منهم في اشتباكات دموية في الأحياء الشعبية للمدينة، قبل أن تكتسحها جحافل جيش الحدود في نهاية أوت 1962 [4].

لقد كانت الولايات التاريخية جسور ذات أهمية استراتيجية في السباق نحو العاصمة، بهدف السيطرة على السلطة، وكان الرهان حولها مصيريا في حسابات كل من ح،م،ج،ج، وهيئة الأركان العامة[5]. وتم حسم الموقف عسكريا لصالح قوات جيش الحدود، ودخل بن بلة وحلفاؤه العاصمة بالقوة، وسقط آلاف الشهداء على أيدي الجزائريين من الطرفين، ولم تنته المواجهة إلا بتحريك اتحاد العمال الجزائريين للشعب، الذي خرج في مظاهرات ومسيرات احتجاجية بالعاصمة رافعا شعار "سبع سنين بركات"[6].

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص303.

[2] – الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص16.

[3] – على هارون، المصدر السابق، ص166.

[4] –عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص381.

[5] – نفسه، ص382.

[6] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص279، **ينظر أيضا:**

Rèdha Malek, op.cit, p266.

وهكذا انتهت المعارك برضوخ قيادة الولاية الرابعة ودخولها في مفاوضات مع المكتب السياسي، باتفاق 1962/09/09، لتنسحب قوات الولاية الرابعة من الجزائر، وتدخلها قوات جيش الحدود، الذي أصبح يسمى الجيش الوطني الشعبي.

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

– تأجيل انتخاب المجلس التأسيسي إلى 1962/09/20، ودخول المكتب السياسي إلى العاصمة، وتقلده مسؤولياتها.
– إعلان قيادة الولاية الثالثة والرابعة ثقتهم في المكتب السياسي برئاسة بن بلة[1].

وفعلا وبتاريخ 1962/09/20، جرت أولى انتخابات في جزائر الاستقلال، بموجبها زكى الشعب القوائم المقدمة من المكتب السياسي لعضوية المجلس التأسيسي، وفي 1962/09/26، تم تعيين أول حكومة جزائرية في دولة الاستقلال بقيادة أحمد بن بلة، لتنتهي وتحسم أزمة الصراع على السلطة[2].

ويعود سبب انتصار تحالف بن بلة – بومدين على خصومهم إلى جملة من العوامل من بينها، اختلال التوازن العسكري بين الطرفين[3]، الدعم الأجنبي، فقد تلقت مجموعة تلمسان دعما عسكريا وماليا وسياسيا من عدة أطراف، وعلى رأسها مصر[4].

في الوقت الذي رفض فيه بن يوسف بن خدة أي دعم أجنبي يعرض عليه خوفا من تحول الجزائر إلى مسرح لصراعات قوى دولية[5]، الشعور بثقل المسؤولية لدى معارضي مجموعة تلمسان، لذا فإنهم فضلوا السكوت في بعض الأحيان والقبول باستيلاء تحالف بن بلة – بومدين على السلطة بدل الدخول بالجزائر في متاهات حرب أهلية وإمكانية تضييع الاستقلال، أو كما قال بن يوسف بن خدة: "أن هؤلاء على الأقل هم جزائريين"، رهان مجموعة تلمسان على نقد اتفاقيات إيفيان، ولهذا عندما قبل كريم بلقاسم بالتفاوض مع منظمة

---

[1] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص280.
[2] –نفسه، ص280.
[3] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص42.
[4] – نفسه، ص43.
[5] – نفسه، ص44.

الجيش السري الإرهابية من أجل إيقاف أعمالهم التخريبية في الجزائر تلقى نقدا لاذعا واتهامات لا حدود لها من بن بلة وحلفائه[1]، ومن جهة أخرى أن جبهة المعارضة لـ بن بلة والعقيد الهواري قد تآكلت لأن جماعة بن بلة استطاعت تفتيتها بالتدريج، حيث استدرجت البعض للمكتب السياسي واحتوتهم، أما الجهة الشرعية التي تمثلها الحكومة المؤقتة فقد انهارت سريعا، نظرا لحالة التشرذم والتحاق عدد هام من قادة الولايات بجماعة بن بلة[2].

تمكن المكتب السياسي في 1962/08/02 برئاسة بن بلة من دخول العاصمة كسلطة وطنية قيادية حاكمة، بموافقة جميع الأطراف عدا حسين آيت أحمد، الذي قرر الانسحاب من كل شيء والإقامة في باريس، متهما الجميع بالتكالب على السلطة [3].

وانسحبت وحدات الولاية الرابعة في 1962/09/09، التي دخلتها قوات الحدود، وقد أصبحت تسمى "الجيش الوطني الشعبي"[4] وأصبحت السلطة بيد المكتب السياسي، الذي قرر توزيع المهام على الأعضاء[5].

ورغم هزيمة جماعة تيزي وزو عسكريا، إلا أن كلا من محمد بوضياف، وكريم بلقاسم، ظلا ينشطان في الميدان وينظمان التجمعات الشعبية المعارضة لحكم بن بلة، بل إن بوضياف وحسين آيت أحمد أصبحا يقاطعان اجتماعات المكتب السياسي لـ ج، ت، و، الذي يمثل القيادة العليا للبلاد بعد مؤتمر طرابلس[6].

---

[1] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص45.

2– أبو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق، ص 255.

[3] – نفسه، ص35. **ينظر ايضا:** جمال بلفردي ، "الجمعية الوطنية الجزائربة على عهد الرئيس بن بلة واشكالية النهج السياسي دراسة في التصور والممارسة"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية** ، العدد7، جوان 2016، ص150

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص304.

[5] – محمد خيضر، السكرتير العام للاتصال والمالية، بن بلة التنسيق مع الهيئة التنفيذية، محمد بوضياف التوجيه والعلاقات الخارجية، الحاج بن علا، العلاقات العسكرية، محمدي السعيد التربية والصحة، رابح بيطاط تنظيم الحكومة الوطنية، **ينظر:** LEILA BEN Ammar, op.cit, pp70,71

[6] – الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص24.

ومع ذلك واصل أحمد بن بلة بصفته رئيسا للمكتب السياسي تنصيب الهياكل الإدارية في الولايات الست شيئا فشيئا، ونظم انتخابات في 1962/09/20، لانتخاب المجلس التأسيسي، طبقا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات إيفيان[1]،

ووقع ترشيح النواب، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي يرأسه فرحات عباس[2]، كانت أول جلسة للمؤتمر التأسيسي في 1962/09/25، حيث تسلم مهام السلطة التنفيذية المؤقتة من الرئيس عبد الرحمن فارس، وفي نفس الجلسة أعلن عن ميلاد الجمهورية الجزائرية[3].

وبعد اجتماع المجلس انتخب رئيس الحكومة، وصار أحمد بن بلة رئيسا للحكومة في 1962/09/29، بعد استقالة بن يوسف بن خدة، ثم أصبح رئيسا للدولة، بل الزعيم الذي يهتف باسمه الشعب في كل ربوع البلاد[4].

أما العقيد هواري بومدين فقد صار نائبا للرئيس، وتولى وزارة الدفاع إلى جانب رئاسته لهيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، غير أن الصراع على السلطة لم ينته باستقلال الجزائر، وتراجع جماعة تيزي وزوو الولاية الرابعة، بل بقي الخطر يهدد وحدة الوطن بسبب استمرار الصراعات بين زعاماته وقياداته السياسية والعسكرية[5].

---

[1] – شارك في هذه الانتخابات حسين آيت أحمد الذي انتخب من بين مندوبي منطقة القبائل، أما الولاية الأولى (الأوراس)، فقد اقترحت على المكتب السياسي عدة أسماء للمترشحين الذين يمثلون الولاية الأولى في المجلس التأسيسي، وقد منع العسكريون من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي، **ينظر:** الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص ص24، 25. **ينظر أيضا:** جمال بلفردي، المرجع السابق ، ص152

[2] – عمار ملاح، قادة جيش التحرير، المصدر السابق، ص312.

[3] – علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2009، ص12. **ينظر أيضا** : بن يامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، ترجمة ممدوح كعوان ، منشورات الهيئة العامة ، د.ت، ص153.

[4] – تولى أحمد بن بلة رئاسة الدولة، وقد اتخذ من فيلا جولي(مقر بنك الجزائر المركزي حاليا)، مقرا لرئاسة الجمهورية، أما قصر الشعب المقابل له فقد خصص للتشريفات، بينما اتخذ العقيد هواري بومدين ثكنة طقارة (مقر وزارة الدفاع حاليا)، مركزا له و أصبح جيش التحرير الوطني يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي الذي أطلقه عليه العقيد هواري بومدين خلال اجتماع القادة العسكريين، والولايات التاريخية الموالية لها بمدينة سطيف قبل الزحف على العاصمة في نهاية أوت1962، **ينظر:** الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص ص16، 21.

[5] – نفسه، ص16.

وبهذا الشكل انقلب الوضع في عام 1962، حيث سيطر الخارج على الداخل، والعسكري على السياسي، وهوما يناقض مبدأي مؤتمر الصومام 1956، الذي خطط له كل من العربي بن مهيدي وعبان رمضان، والذي يقول بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج[1].

وأخيرا غلب التفسير الأخير، الذي يرى بضرورة تعيين قيادة جديدة، لأن أصحابه يملكون القوة العسكرية، وليس قوة القانون، وحتى مصطلح "المكتب السياسي"، فهومن وضع بن بلة ومجموعة وجدة، ومن هنا وضع أولوية القوة على القانون في الجزائر المستقلة[2].

[1] – رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص42.

[2] – نفسه، ص57.

الخاتمة

الحقيقة أن موضوع إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، ليس بالهين وهذا لأنه مس قضايا جوهرية وحساسة في تاريخ الجزائر المعاصر بنسقيه السياسي والعسكري، إذ أن الخوض في غمار هذا الموضوع مكننا من فهم بعض المبهمات المتعلقة بتاريخ الثورة وصراع قادتها حول السلطة والذي يمكن أن نلخص أهم نتائجه في النقاط التالية.

- لم يحدد القادة التاريخيين بنية واضحة المعالم للقيادة الجماعية، من حيث الشكل والأداء، لأن مبدأ القيادة الجماعية بقي نظريا، ولم يكن يعبر عن وجود ما يمكن تسميته بهيئة قيادية جماعية إلا بصورة مجازية.
- إن مبدأ القيادة الجماعية الذي كان يصبو إلى حل لمشكلة التنافس على الزعامة في مسيرة الثورة، تم العمل به بصورة سلبية جعلت منه أحد الأسباب الهامة التي حرمتها من امتلاك واجهة سياسية تتبري للقيام بدور الناطق الرسمي باسمها وتعمل على بعث المهمة الملقاة على عاتق الجبهة كقيادة سياسية تشرف على تفعيل وتوجيه النشاط الثوري بكل أشكاله.
- كان لمؤتمر الصومام القدرة على تنظيم الثورة وهيكلتها مؤسساتيا، ولكن لم يستطع توحيد الرؤى داخل هذه المؤسسات التي كانت وسيلة لإصدار صوت الثورة الجزائرية للخارج والتعريف بها، وفي نفس الوقت كان وسيلة مكاشفة لصراعات قادة الثورة حول السلطة.
- لم تفرق الثورة منذ اندلاعها بين السياسي والعسكري والداخل والخارج، ولما ورد التأكيد على الأولوية في مؤتمر الصومام حدثت تناقضات كثيرة في فهم وتطبيق هذين المبدأين، أسفرت عن أزمة حادة بين القادة، انتهت نظريا بإلغاء هذه الأولوية في مؤتمر القاهرة 1957، لكن ما فتئت أن ظهرت من جديد في شكل صراع داخل الهيئة القيادية العليا للجنة التنسيق والتنفيذ، وكان من أبرز مظاهرها اغتيال عبان رمضان.
- فقدان التجانس في القيادة التنفيذية بسبب التنافس الداخلي بين الباءات الثلاث الذي انتهى بقيادة الثورة إلى حالة الانسداد الشديد في نهاية 1959، دفعت الجهاز التنفيذي إلى الاستنجاد بمجموع القادة العسكريين لإيجاد حلول سياسية وعسكرية عملية.

- حدث اختزال مبدأ القيادة الجماعية في نواة ثلاثية مسيطرة على مقاليد القيادة الفعلية في الفترة التي امتدت من أوت 1957إلى جانفي 1960بصورة كانت تتوارى خلف جهاز تنفيذي موسع، ولكن إخراج تلك القيادة المستترة إلى العلن تحت مسمى اللجنة الوزارية المشتركة للحرب لم يمكنها من أن تتحول إلى قيادة سياسية عليا لأنها جوبهت بانتقادات شديدة من طرف قادة جيش الحدود الذين كشفوا عن نواياهم في المنافسة حول القيادة الثورية والسلطة السياسية المستقبلية.
- كان تشكيل هيئة الأركان العامة للجيش أهم حدث عسكري في تاريخ الثورة، نظرا للدور الكبير الذي لعبته في توحيد جيش الحدود بعد أن كان مشتتا بين عدة زعامات، ورغم استقالة هذه الهيئة إلا أن جيش الحدود بقي خاضعا لسلطة قائدها الكاريزمي هواري بومدين، الذي بذل جهود كبيرة في سبيل تكوين جيش قوي ومتجانس.
- إن الأزمة التي نشبت بين ح، م، ج، التشكيلة الثالثة صيف وخريف1961، وهيئة الأركان العامة، انتهت في مراحلها الأولى إلى إصابة الهيئة التشريعية للثورة التي كانت تمتلك تفويضا بممارسة مهام القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني بالشلل والعجز عن حل أزمة كانت تبدو من الناحية الظاهرية يسيرة باللجوء إلى القوانين الأساسية للمؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية التي كانت تضع هيئة الأركان العامة تحت سلطة ح، م، ج، ج.
- رغم نجاح ح،م،ج،ج، في دفع مسار المفاوضات نحو وقف إطلاق النار، إلا أن الصراعات الداخلية بين أعضائها جعلت منها جهازا ضعيفا، ولكي تتجاوز هذا الضعف توهمت أن العودة إلى الوطن في جو من الحماس الشعبي سيحل جميع المشاكل، لكن حدث العكس، حيث حصل انشقاق بين السلطة النظرية، وبين السلطة الفعلية التي انبثقت نتيجة التقصير في حل المشاكل، وهي سلطة جيش الحدود المدعم من غالبية الولايات.
- إن سيطرة عدد كبير من قادة جيش الحدود إلى جانب أعضاء مجالس الولايات في الداخل على أكثر من نصف المقاعد في م، و،ث،ج، أعطى هامشا كبيرا من المناورة بالنسبة لهيئة الأركان العامة كان يسمح لها بتهديد ح، م، ج، عن طريق التلويح لها بالدعوة إلى عقد جلسات طارئة للهيئة التشريعية التي كانت تمتلك السلطة الحصرية على إحداث التعديلات الوزارية.

- أدرك المجتمعون في طرابلس أن الاجتماع لم يكن لتسوية المعضلات والعقبات التنظيمية التي كانت تعترض النشاط الثوري، وبأنه لم يكن أيضا لحل التأزم في العلاقة بين الجهاز التنفيذي للثورة، وأعلى هيئة عسكرية لها، وإنما كان آخر الجولات الحاسمة في التنافس على السلطة، فقاموا بالتصويت على برنامجه الشهير بـ "ميثاق طرابلس"، لكن الصفوف تشتتت بمجرد الشروع في مناقشة مجموعة الصيغ العملية التي تسمح بتشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني تتمتع بصلاحيات وسلطات الأشراف على الجهاز التنفيذي في المرحلة الانتقالية التي تعقب الإعلان عن الاستقلال.
- تأثر العلاقات بين الولايات التاريخية بالصراع على السلطة، بين ح، م، ج، وهيئة الأركان العامة، ومن ثم انقسم موقف الولايات بين الطرفين المتصارعين، مما أدى إلى المواجهة المسلحة فيما بينها، في المرحلة الانتقالية الممتدة من 1962/03/19إلى 1962/07/05.
- لقد أدى تسارع الأحداث خلال فتنة 1962 إلى تجاوز مسألة الطعن في شرعية المكتب السياسي الذي تحول إلى أول قيادة سياسية في الجزائر المستقلة، لأن الحسم في تصادم الشرعيات الثورية والتاريخية خلال صيف1962، كان في أغلب جولاته خارج الهيئات السياسية للثورة التي تم تقويضها في جوان 1962، وكانت رهينة الأشهر التي تلت انفجار م، و، ث، ج، وانشقاق ح،م،ج،ج، للتحالفات الظرفية وللمساومات الرامية إلى الحصول على مواقع قيادية.
- عرفت الجزائر إقصاء الكثير من الإطارات التي اكتسبت خبرة من خلال ممارستها الميدانية أثناء الثورة المسلحة، وكان سبب إقصائها هو موقفها المعارض لتحالف بن بلة بومدين، وكان على رأس هؤلاء المقصيين والمهمشين والمستبعدين الزعماء التاريخيين، الذين كانوا وراء إعلان الثورة المسلحة، ولم يبق في السلطة إلا بن بلة.
- استغلال بعض الدول للصراع القائم بين قادة الثورة الجزائرية وذلك من أجل التحكم في زمام الثورة عن طريق تقريب الرؤوس القيادية، وهذا ما بينته كل من مصر وتونس 1958-1962.

رغم كل هذه الخصومات والنزاعات التي حدثت على مستوى الثـــورة، إلا أنهـــا استطاعت الصمود وتحقيق حلم الانتصار على أصعب قوة استعمارية، وهو ما ظهر جليا في تاريخ 05 جويلية 1962.

الملاحق

الملحق رقم 01

رسالة عبان لأعضاء الوفد الخارجي يؤكد فيها على ضرورة حضور مؤتمر الصومام

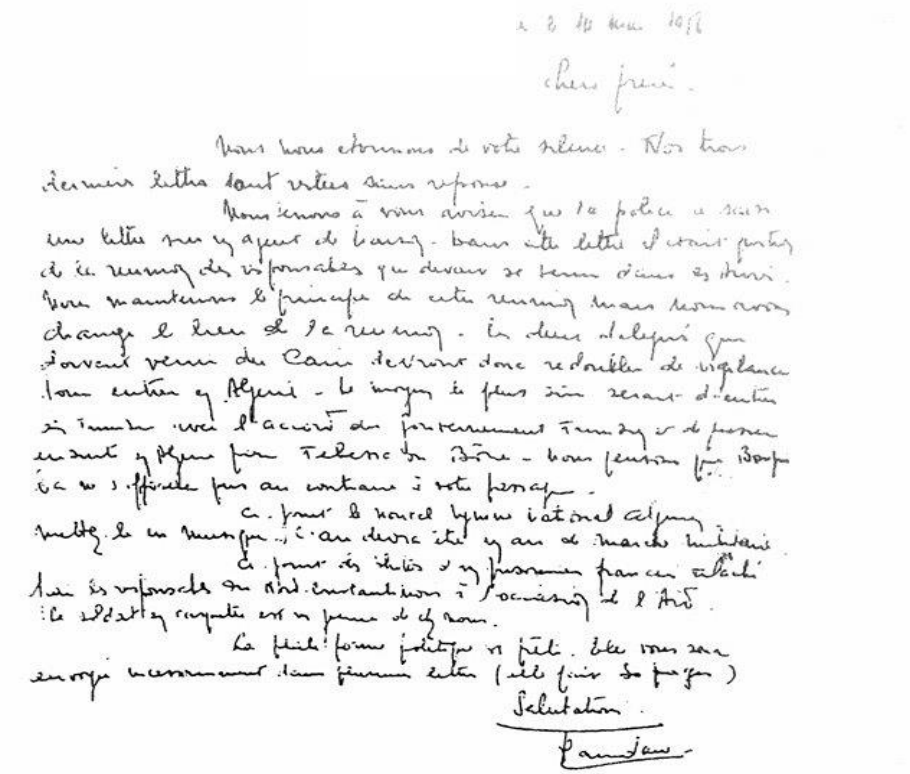

Cher frère.

Nous vous donnons de vos nouvelles. Nos trois dernier lettre sont restées sans réponse.

Nous tenons à vous aviser que la police a saisi une lettre sur un agent de liaison. Dans cette lettre il était parlé de la réunion des responsables que devaient se tenir dans les délais. Nous maintenons le principe de cette réunion mais nous avons changé le lieu de la réunion. Le lieu délégué qui devait venir du Caire devrait donc redoubler de vigilance tout entier en Algérie. Le moyen le plus sûr serait d'entrer en contact avec l'accord du gouvernement Tunisien et de passer en suite en Algérie par Telergma Bône. Nous pensons que Boufa ou M. s'offrirait pour au contact à votre passage.

Ci-joint le nouvel hymne national algérien mettez le au mieux. Ci-au devra être un air de marche militaire.

Ci-joint les titres d'un journaux français relatif aux responsables du Rhd. Contradiction à l'occasion de l'Aïd.

La dernière enquête est en forme de questionnaire.

La fraîche forme politique se fait. Elle vous sera envoyé incessamment dans quelques lettres (elle fait de progrès)

Salutations.

Ramdane.

المصدر: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 164.

الملحق رقم 02

رسالة بن بلة للقيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني يعترض فيها على شرعية مؤتمر الصومام

LETTRE DE BEN BELLA A LA DIRECTION EXECUTIVE DU FLN

début automne 1956. AUTEUR : Ben Bella. SOURCE : archives personnelles.

La délégation extérieure n'a pas été représentée au Congrès de la Soummam. Dès réception du procès-verbal de la réunion, Ben Bella, écarté avec Boudiaf de la direction exécutive, conteste la validité du Congrès et de ses décisions. Une copie de cette lettre a été saisie sur Ben Bella lors de son arrestation le 22 octobre 1956.

Je viens de recevoir la plate-forme politique et le procès-verbal de la réunion du 20 août, ainsi que la lettre explicative d'Hansen [1].

Compte tenu, d'une part, de votre intention de rendre publiques les décisions lors de l'anniversaire de la révolution du 1er novembre prochain et, d'autre part, de la gravité de certaines de ces décisions escamotant soit intentionnellement, soit par omission certains points doctrinaux contenus dans la charte rendue publique le 1er novembre 1954, je me permets de vous demander fraternellement de surseoir à la publication de ces décisions jusqu'à ce qu'une confrontation des points de vue de tous les frères habilités à cet effet, soit faite.

En effet, ni les frères de l'Oranie, ni ceux du Constantinois autres que ceux du Nord-Constantinois moins Souk-Ahras, ni ceux de l'extérieur qui ont attendu patiemment huit jours à Rome d'abord et quinze jours à Tripoli ensuite, le signal promis par Hansen pour rentrer au Pays, n'ont participé à l'élaboration d'un travail si capital que ses décisions remettent en cause des points doctrinaux aussi fondamentaux que celui du caractère islamique de nos futures institutions politiques, entre autres, [...] y ont été prises.

Ces décisions ont été, en outre, assorties d'autres décisions consacrant la présence d'éléments au sein des organismes dirigeants du Front, qui sont une véritable aberration des principes les plus intangibles de notre révolution, et qui, si on y prenait garde, finiraient, je pèse les mots, à lui tordre une fois pour toutes le cou.

En tous cas, d'ores et déjà, ces décisions prêtent à controverses. Ce serait prendre des risques très graves que de les rendre publiques. C'est bien pour prévenir ces risques parce que sachant pertinemment qu'une réponse après étude sérieuse de ces documents par tous les frères habilités à le faire, avant la fin du mois d'octobre, est impossible, que je vous écris dès maintenant.

Je vais aussitôt communiquer tous les documents aux frères présents et nous vous les renverrons le plus tôt possible.

Je vous demanderais de faire parvenir une copie de cette lettre à chacun des frères ayant participé à votre conférence.

NOTE

1. Pseudonyme d'Abbane.

المصدر:

Mohamed harbi, les archives, op.cit, p 168.

الملحق رقم 03

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

الملحق

هؤلاء هم ال

حسين آيت احمد :

٣٤ سنة ، متفرغ في حزب الشعب الجزائري ، سيرة « المنظمة العسكرية التحضيرية ، « المنظمة الخاصة » . حكم عليه لدى المحاكم الاستعمارية ، فانتقل الى القاهرة سنة ١٩٤٩ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ ١٩٥٤ وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في نفس السنة . كان احد سيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ

رمضان عبان :

وحكم عليه بست سنوات سجنا اثر « مؤامرة » ١٩٥٠ الملفق سراحه في شهر جانفي ١٩٥٥ فالتحق فورا بصفوف جبهة التحرير الوطني في ناحية البليدة ، وتولى تنظيم مصالح الاتصالات مع الداخل والخارج . كان احد منظمي مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد بوضياف :

٣٩ سنة ، متفرغ في حزب الشعب الجزائري ، سيرة « المنظمة الخاصة » في حالة قسنطينة حكم عليه غيابيا سنة ١٩٥٠ . انتقل الى القاهرة في شهر اكتوبر ١٩٥٤ عضو في اللجنة الثورية وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد سيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ

فرحات عباس :

٥٨ سنة عيادي . ايضا نشاطه في خدمة القضية الوطنية منذ تخرجه من الكلية . اسس جمعية الطلبة المسلمين للشمال الافريقي وتولى رئاستها . ثم وسع نطاق نشاطه ، فعمل بجانب جماعة الامير خالد الى ان اسس « احباب البيان والحرية » حيث حقق امله في توحيد الشعب الجزائري . كان احد محرري وثيقة « البيان » وحين خروجه من السجن في سنة ١٩٤٦ اسس « الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » واشرف على تسييره الى فاتح نوفمبر ١٩٥٤ التحق بجبهة التحرير الوطني في شهر مايو ١٩٥٥ بعد صدمة من النشاط في الجزائر ، عين لتمثيل وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

احمد بن بله :

٣٧ سنة ، متفرغ في حزب الشعب الوطني . قائد المنظمة العسكرية التحضيرية ، « المنظمة الخاصة » التي عليه القبض اثر « مؤامرة » ١٩٥٠ ثم افلت من السجن سنة ١٩٥٢ وانتقل الى القاهرة . عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد سيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

محمود الشريف :

٤٣ سنة ، مدارس ١٩٣٩ اضرب استقال ورجع في الديبو وتم التحق بجيش التحرير بعد مدة قليلة قيادة كونندو ثم منطقة ، ثم عين قائما واحد . عضو في المجلس الوطني للثورة والعدد .

الاخضر بن طبال :

٣٤ سنة . بحث عنه السلطات الفرنسية ، وحكمت عليه غيابيا اثر « مؤامرة » ١٩٥٠ فاختفى في الجبال . عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، واحد منظمي المقاومة المسلحة في الشمال القسنطيني ، ثم مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عين قائدا لولاية الشمال القسنطيني ، بعد استشهاد يوسف زيغود . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

رابح بيطاط :

٣١ سنة ، متفرغ في حزب الشعب الجزائري . بحث عنه السلطات الاستعمارية سنة ١٩٥١ وحكمت عليه غيابيا بسبب « مؤامرة » ١٩٥٠ ـ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ـ وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ انتقل منذ شهر فبراير ١٩٥٥ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

جيش التحرير الوطني بين

« بنادق صيد » واخرى بالاسلاك مشدودة، تتقلدها فئة ممن عاهدوا الله والوطن . وصرخت الجزائر مع اول رصاصة انطلقت في ذلك اليوم التاريخي . اول نوفمبر ١٩٥٤ فكانت المعجزة الجزائرية .

فئة قليلة العدد والعتاد ، مختلفة الازياء ، موزعة هنا وهناك . هذه صورة مصغرة لقوتنا الوطنية المسلحة منذ ثلاث سنوات .

فمن هي القوة التي تكاثر افرادها شيئا فشيئا ، وتعددت هجوماتها وتنوعت اسلحتها وحسن عتادها يوما بعد يوم ، والتي استطاعت ان تقف امام قوات الحلف الاطلسي المجهزة بأحدث الاسلحة الامريكية ، فاصبح لا ينمون في اكثر المناطق الا بالطائرات والبوارج . وكثيرا ما جعلته يعيش في معزل عن العالم من جراء الهجومات العنيفة ، والمحاصرات المحكمة ، واحتلال المدن ، وتخريب المواصلات .

انه جيش التحرير الذي قال عنه كثيرا (لاكوست) بانه « كمشة من الخارجين عن القانون لا خلاق لهم ولا دستور » !

ان جيش التحرير ، بعد ثلاث سنوات ، اصبح جيشا حقيقيا عصريا منظما له مراكزه وعتاده واطاراته ومصالحه .

ولقد اقام البرهان الكافي ـ وقد تم توحيد نظامه العسكري ـ على انه متمكن من الفن المطلوب لحرب تشمل عامة القطر الجزائري .

ان جيش التحرير الوطني اليوم هو صرخة ١٢٧ وصرخة شعب كامل مطالبا بحقه الشرعي في الحياة الذي من اجل تحقيقه انطلقت اول رصاصة في اول نوفمبر ١٩٥٤ ولن يوضع السلاح الا بعد تحقيق هذا الشرط المقدس وهو الاستقلال ! .

شعبية جيش التحرير

ان شعبية جيش التحرير الصادقة النزيهة هي من ابرز الاسباب التي مكنته من قلوب الشعب ، وبواته ذلك الاحترام والحظوة الكبيرة التي يتمتع بها لدى الشعب بجميع طبقاته وشتى عناصرها .

جيش التحرير منذ ثلاث سنوات
لا قوة تهزم الا الايمان وسلاح بسيط

... واليوم : نظام وعتاد . مع ايمان وانتصار !

المجاهد : العدد 111 تاريخ 01/ 11/ 1957.

الملاحق

ضمن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ

الملحق رقم 04:

قادة السياسيون - العسكريون للثورة الجزائرية

عمر وعمران :

٣٨ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، اقصي عليه الفرنسيون سنة ١٩٤٧ فاختفى في الجبال ، حكم عليه بالاعدام غيابيا للمرة الثانية بتهمة المس بسلامة الدولة ، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، واحد منظمي الثورة في الجزائر ، المس ان عين قائدا لولاية الجزائر ، شارك مشاركة فعالة في نهاية نوفمبر ٢٠ اوت ١٩٥٦ ثم عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج عند اختطاف الطائرة المغربية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد الامين دباغين :

٤٠ سنة ، دكتور في الطب ، عضو اولي لمنظمة المناضلين في حزب الشعب الجزائري ثم ارتقى الى العضوية في اللجنة الادارية لهذا الحزب سنة ١٩٤٢ هو الذي سهر على استمرار حياة المنظمة ونشاطها السري خلال سنتي ١٩٤٥-١٩٤٦ ثم تراس كتلة النواب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، في ديسمبر ١٩٥٤ تم عند قدومه في التقاط السري بارس الوطن عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني فكان احد سبعة وهو الموجود عنه اليوم ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

عبد الحميد مهري :

٣٢ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، كان في البداية مسؤولا عن حركة انتصار الحريات الديموقراطية في القطر التونسي ، استطر الى عاصمة الجزائر ، تولى مسؤولية الصحافة العربية للحركة التحق بجبهة التحرير الوطني في شهر جويلية ١٩٥٥ ، وحد سنة قضاها عاملا في الرض الوطن عين عضوا لوفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

بلقاسم كريم :

٣٠ سنة ، يحتل المرتبة الثالثة في الثورة ، انضم الى حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٤٧ ، بسبب نشاطه الوطني اعتقل في البداية ، ادين من طرف المحاكم العسكرية حكمت عليه المحاكم العسكرية بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة الاستعمارية ، كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ ، وهو احد منظمي مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

عبد الحفيظ بوصوف :

٣١ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، وعضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان احد منظمي عملية وهران وعين قائدا لولايتها اثر مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد خيضر :

٤٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، نائب حركة انتصار الحريات الديموقراطية في البرلمان الفرنسي ، حكمت عليه المحاكم الاستعمارية ، فانتقل الى القاهرة في سنة ١٩٥١ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد سبعة وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، الى يوم اختطاف الطائرة المغربية ٢ من طرف السلطات الفرنسية عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

مهام لجنة التنسيق والتنفيذ

فلجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حربي حقيقي ، فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة : الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الدبلوماسي ، وهي اختصاصها الاشراف على جميع مرافق الثورة السياسي والعسكري والدبلوماسي والاجتماعي والاداري ، الخ ... .

وفي ٢٠ اوت ١٩٥٧ عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره السنوي الثاني ، فقرر رفع عدد اعضائه من ٣٤ الى ٤٥ كلهم بالاصالة ، وعين اعضاء مجلس التنسيق والتنفيذ وهم : ١٤ منهم تسعة بالاصالة وهم الاخوان : عبان وعباس وابن طبال وبوصوف وكريم والامين ومحمود ومهري وعمران .

وخمسة شرفيون وهم الاخوان الموجودون الان في السجون الاستعمارية : آيت احمد ، وابن بلة وبطاط وبوضياف وخيضر .

وهكذا اصبح عناصر الشعب الجزائري المناضل يقومون بواجبهم في الكفاح حيث تسوقهم الظروف والحاجات ، سواء في واجبها كالقتال او في المدن والبوادي او خارج الحدود الجزائرية .

الامس واليوم

ان جيش التحرير الوطني يتمتع حقا ، بحب الشعب الجزائري حبا عميقا ، وبتاييده المتحمس الشديد وتضامنه الفعال المعنوي والمادي المتين .

انه جيش الشعب من الشعب واليه .

ولذلك فهو لا ينى يدافع عن الشعب بكل قواه ، فيرد عنه كيد المستعمرين، ويحرر الاسرى المختطفين كما حرر عدة مناطق ، وقسم اراضيها على العناصر الشعبية ، وجدد بعض الدور التي حطمتها طائرات النابالم ، في عملياتها الاستفزازية ضد المدنيين العزل ، بل ان جيش التحرير قد شيد المدارس الحرة،

يتعلم فيها ابناء الشعب المستقبل الشعب .

خصائصه الرئيسية

والمجاهد في جيش التحرير الوطني يتمتع بحيوية بالغة ، وشباب فياض ، ونشاط مفعم اذ قبل ان يسمح له بالانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني يشترط فيه المؤهلات البدنية : ان يكون ذا بنية تجعله قادرا على تحمل الحياة الشاقة ، وهو يمارس الرياضة البدنية كل صباح ، ويؤدي فريضة الصلاة وان يكون على خلق عظيم ، وان يخفض جناحه للسكان ، ويشجعهم ويقوى معنويا ت الاهالي اذا ما جالسهم ، وان يتجنب العنف كيفما كان ضد الاسرى والا فانه تنفذ عليه عقوبات شديدة صارمة، وان للمجاهد عقيدة مكينة صادقة ، يمكن جنود البقية على العهدة العاشرة

المجاهد العدد 11 بتاريخ 01/ 11/ 1957.

المصدر: المجاهد: العدد 11، بتاريخ 1957/11/01، ص 09.

الملحق رقم 04

ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الملحق رقم 06 :

الملاحق

الجمعة
١٩ سبتمبر
١٩٥٨
٢٠ فرنكا
طبعة خاصة

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

ميلاد اول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية

يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية

ست حكومات تعترف منذ الساعات الاولى (الجمهورية التونسية / الجمهورية العربية المتحدة / باكستان / ليبيا / العراق / اليمن)

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

جيش التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري .

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اصطنبولي

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ. الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على السا عة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

ج 61-2

154

1958 /09/ 19

المصدر: المجاهد: طبعة خاصة بتاريخ 1958/09/19.

الملحق رقم 05

الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

الملحق رقم 09: [1] مؤتمر هام يعقده "المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس

الملاحق

بيان

بلاغ

عملا بتوصية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السادة: بلقاسم كريم نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية. والاخضر بن طبال وزير الدفاع الوطني. وعبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والمواصلات عينتهم كاعضاء اللجنة الوزارية المركبة.

158

[1] المجاهد: العدد 60 بتاريخ 25/ 01/ 1960.

المصدر: المجاهد: العدد 60 بتاريخ 1960/01/25، ص 12.

الملحق رقم 06

الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

(المجاهد)

بيان
المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص البلاغ الذي اذيع عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

« اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 9 الى 27 اوت 1961

وقد مجد مجلس الثورة ، الشعب الجزائري وكل ضحايا القضية الوطنية ، كما حيا جيش التحرير الوطني البطل وكل الوطنيين الموجودين في السجون ومراكز التجمع والمحتشدات الاستعمارية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية حدد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير التي يقودها الشعب الجزائري وصادق على النصوص التي تضبط اتجاه واهداف الثورة الجزائرية

وفيما يتعلق بميدان الكفاح، خصص مجلس الثورة اشغاله لدراسة وسائل الكفاح وصادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم اجهزة الاطارات السياسية والاجتماعية داخلها

وفي الميدان الخارجي، اتخذت مقررات تهدف الى تجديد فعل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز ، وهو فعل يهدف الى تجنيد اقصى ما يمكن من وسائل الاعانة المادية والسياسية والدبلوماسية والى اضعاف الموقف الدولي للاستعمار الفرنسي

وقد ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الايديولوجي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي يعبر جيهه التحرير عن مقاصده، بوصفها قاعدة الامة ، وهدفه المطامح نرمي الى تشييد امة عصرية ، وبناء اقتصاد في خدمة الشعب ولتحقيق النهضة الثقافي

وقد اكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد مواقف الثورة الجزائرية في ميدان المغرب العربي ، والميدان العربي والافريقي ، وفي النطاق الافريقي ـ الاسيوي، وفي مواقف تتدرج في حركات التحرير التي تقودها الشعوب للتخلص من الاستعمار المباشر ومن مخلفاته المتمثلة في الاستعمار الحديث ، كما ان الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في حركة الوحدة المغربية والعربية والافريقية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية سجل بعين الاعتبار المساعدات المادية والسياسية والدبلوماسية التي منحتها البلدان الاشتراكية وانطار افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية للثورة الجزائرية

وقد اكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسالة الحل التفاوضي على اساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ، ويؤكد المجلس من جديد ان هذا الحل يمكن في نطاق المبادئ الاساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري باكمله ، بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد سجل بارتياح الاعانة التي قدمتها معظم البلاد الافريقية الى الشعب الجزائري، ودرس وسائل تعزيز كفاح الشعب الجزائري من اجل الدفاع عن سلامة ووحدة تراب بما فيه الصحراء ، ومن اجل احياء المطامح الاجنبية

ودرس المجلس ايضا مسائل تنظيم اجهزة الثورة الجزائرية ، على ضوء التجارب التي مرت بها منذ غرة نوفمبر 1954 ، وقرر تركيز وتنسيق الاجهزة المسيرة

وقد عين المجلس الوطني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتطبيق هذه المقررات .

المصدر: المجاهد: العدد 103 **بتاريخ** 1961/08/28، **ص** 03.

الملحق رقم 07

تشكيل حكومة بن يوسف بن خدة

الحكومة المؤقتة الجديدة للجمهورية الجزائرية

عين المجلس الوطني للثورة الجزائرية اعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو التالي :

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السيد ابن يوسف بن خدة

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السيد كريم بلقاسم

نائب رئيس مجلس الوزراء السيد محمد بن يلة

نائب رئيس الوزراء السيد محمد بوضياف

وزير دولة السيد حسين ايت احمد

وزير دولة السيد الاخضر بن طوبال

وزير دولة السيد سعيد مهدي

وزير دولة السيد محمد خيضر

وزير دولة السيد رابح بيطاط

وزير الشؤون الخارجية السيد سعد دحلب

وزير التسليح والمواصلات العامة السيد عبد الحفيظ بو الصوف

وزير الاخبار السيد محمد يزيد

واصدرت وزارة الاخبار للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية البلاغ التالي يوم 21 اوت :

يبارح السيد ابن يوسف بن خدة رئيس مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طرابلس مساء اليوم قاصدا القاهرة ويرافقه السيدان سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية ومحمد يزيد وزير الاخبار وسيحضر الوفد الجزائري ندوة رؤساء الدول الواقعة على ميثاق ندوة الدار البيضاء وذلك بالقاهرة ثم يسافر الى بلغراد حيث يحضر ندوة البلدان غير المنحازة

وعند ما يعود رئيس مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى تونس بعد ندوة بلغراد يتوجه ببيان الى الشعب الجزائري

بن يوسف بن خدة

من مواليد البليدة سنة 1920 ميلادي .

اشترك منذ شبابه الباكر في الحركة الوطنية ، واصبح من اهم المسؤولين في حركة انتصار الحريات الديموقراطية

• القي عليه القبض اثر اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954

• اطلق سراحه في افريل 1955 فاشترك في الكفاح السري واشتغل في العاصمة بتنظيم المواصلات بين مختلف الولايات

• عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر وادي الصومام في اوت 1956 ، الذي عينه في نفس الوقت عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني

• قام بنشاط ملحوظ داخل هذه الهيئة الى غاية مارس 1957 حيث غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ مدينة العاصمة

السهم يشير الى السيد ابن خدة في جبال الجزائر ، ويرى الى جانبه ابن طوبال وبلقاسم كريم

• اصبح بعد ذلك عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقام بهذا العنوان بعدة مهام دبلوماسية في الخارج حيث مثل الجزائر

• عند تاليف اول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية ، وبقي في هذا المنصب حتى شهر جانفي 1961

• قام بن يوسف بن خدة بمهام جديدة بعد هذا التاريخ في الخارج ، وساهم على الاخص في المحادثات الحكومية التي دارت عدة بلدان آسيوية ، كما قام في اوت 1961 بمهمة اخبارية ودعائية في اهم بلدان امريكا اللاتينية

المصدر: المجاهد: العدد 103، بتاريخ 1961/01/28، ص 03.

الملحق رقم 08

مؤتمر طرابلس جوان 1962

ANNEXE 1
CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE
Session de Tripoli - 27 mai - 2 juin 1962

GPRA				CONSEILS DE	
BEN KHEDDA	Benyoucef	BOUSSOUF	Abdlhafid	**W 1**	
AIT AHMED	Hocine	DAHLAB	Said	ZBIRI	Tahar
BEN BELLA	Ahmed	KHIDER	Mohammed	**W 2**	
BEN TOBBAL	Lakhdar	KRIM	Belkacem	BOUBNIDER	Salah
BITAT	Rabah	MOHAMMEDI	Said	BELLOUCIF	Rabah
BOUDIAF	Mohammed	YAZID	M'hamed	BERREDJEM	Larbi
				BOUDERBALA	Tahar
ETAT-MAJOR				KAHLRASS	Abdelmadjid
				W 3	
BOUMEDIENE	Houari	KAID	Ahmed	OULD EL HADJ	M'hand
		MENDJELI	Ali	FEDAL	Ahmed
MEMBRES DU CNRA				*(Si Hamimi)*	
				MAHYOUZ	Aheène
ABBAS	Ferhat	LAKHDAR HADJ	Abidi	OUALI	M'hand
B. ALLA HADJ	Md	HAMMAI	Mohammed (Kaci)	SIDDIKI	Tayeb
				5 procurations confiées à	
BENAOUDA	B. Mostefa	KAFI	Ali	YAZOURENE	Med Said
BENNOUI	Mustapha	KHEIREDDINE	Med	*(Brirouche)*	
BOUMENDJEL	Ahmed	LACHERAF	Mustapha	**ABSENTS:Z.A. D'ALGER**	
BENYAHIA	Mohammed	MEHRI	Abdelhamid	ZERRARI	Rabah
DEHILES	Slimane	OUAMRANE	Amar	*(Azeddine)*	
FRANCIS	Ahmed			OUSSEDIK	Omar
				AKKACHE	Amar
				(CHAREF Moussa)	
				Ancien de la wilaya 4	

WILAYAS ET DE FÉDÉRATIONS				NOTE
W 4		**W 6**		Les noms sont cités par ordre alphabétique.
KHATIB	Youcef	CHAABANI	Mohammed	**Les responsables des différents organismes figurent en tête de liste, sauf les membres du CNRA.**
BOUKHROUF	Youcef	KHEIREDDINE	Chérif	
BOUREGAA	Lakhdar	ROUINA	Mohammed	
BOUSMAHA	Mohammed	SAKHRI	Omar	
4 procurations confiées à BENCHERIF	Ahmed	SLIMANI	Slimane	**Toute procuration donne droit à une voix.**
W 5		4 procurations confiées à ROUINA	Mohammed	
BOUHADJAR *(Othmane)*	Ben Haddou	**FEDERATION DE FRANCE W 7**		La liste ci-contre est de 64 membres.
BOUDJENANE *(Abbes)*	Ahmed	BOUDAOUD	Omar	Le PV du CNRA mentionne 67 votants, à l'ouverture de la session, pour l'élection du bureau de l'Assemblée. Il manquerait 3 voix que l'auteur n'a pu identifier. S'agirait-il là des trois procurations " non écrites " refusées à Tahar Z'biri par le GPRA? (Voir p. 18)
MOULAY	Abdelouaheb Brahim	ADLANI	Ali	
BOUYEZEM *(Nacer)*	Mokhtar	BOUAZIZ	Said	
CADI	Bouhakeu	HAROUN	Ali	
FEDERATION DE TUNISIE		SOUISSI	Abdelkrim	
THAALIBI *(Milel)*	Tayeb	**FEDERATION DU MAROC**		
		BENSALEM	Mohammed	

99

المصدر:

Ben youcef Ben khada, op.cit, pp 98-99.

الملحق رقم 09

اجتماع زمورة

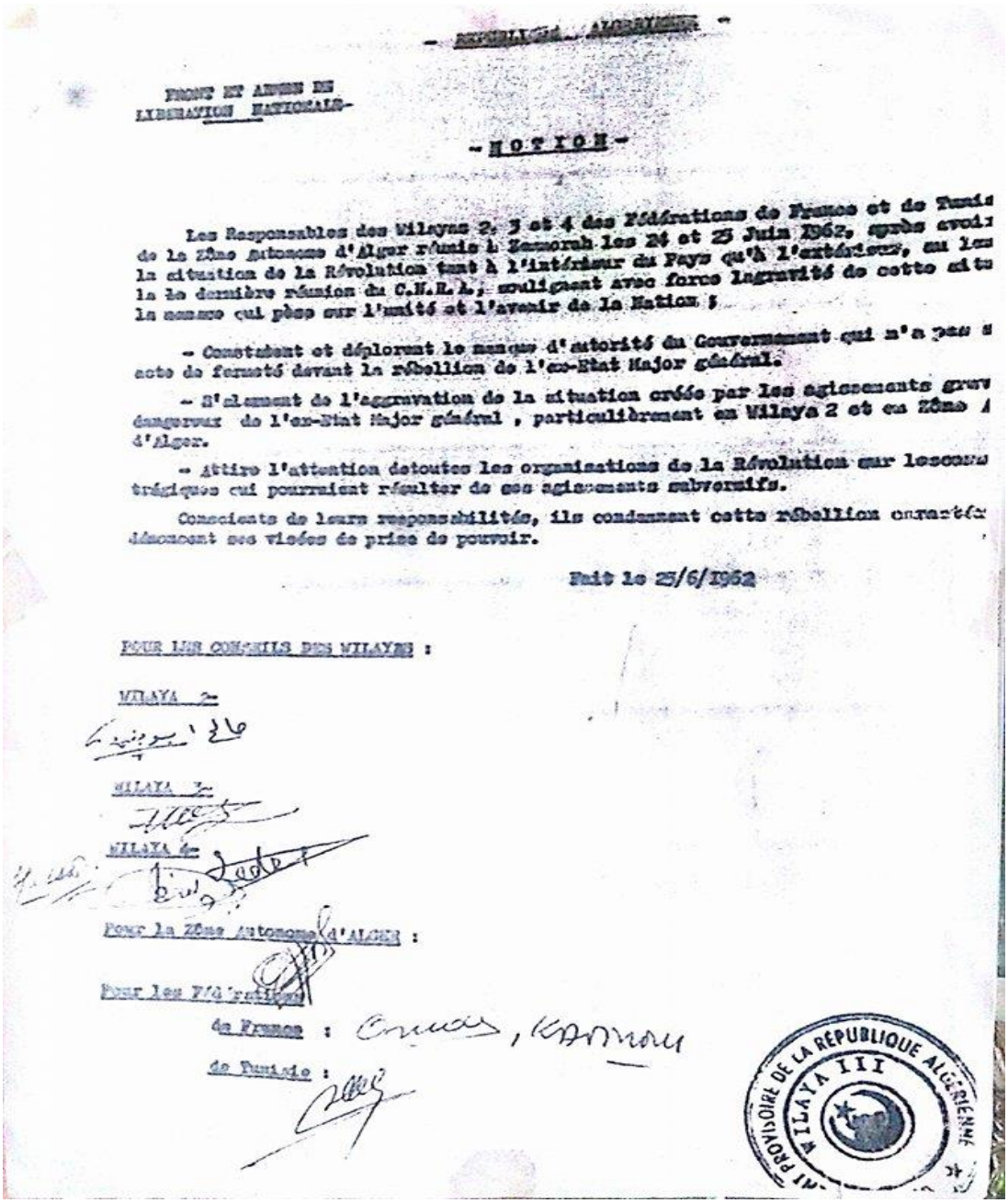

FRONT ET ARMEE DE
LIBERATION NATIONALE

- MOTION -

Les Responsables des Wilayas 2, 3 et 4 des Fédérations de France et de Tunis
de la Zône Autonome d'Alger réunis à Zamorah les 24 et 25 Juin 1962, après avoir
la situation de la Révolution tant à l'intérieur du Pays qu'à l'extérieur, au lend
la 1e dernière réunion du C.N.R.A., soulignent avec force la gravité de cette situ
la menace qui pèse sur l'unité et l'avenir de la Nation ;

- Constatant et déplorant le manque d'autorité du Gouvernement qui n'a pas s
acte de fermeté devant la rébellion de l'ex-Etat Major général.

- S'alarmant de l'aggravation de la situation créée par les agissements grav
dangereux de l'ex-Etat Major général, particulièrement en Wilaya 2 et en Zône A
d'Alger.

- Attire l'attention de toutes les organisations de la Révolution sur les consé
tragiques qui pourraient résulter de ces agissements subversifs.

Conscients de leurs responsabilités, ils condamnent cette rébellion ouverte
désavouent ses visées de prise de pouvoir.

Fait le 25/6/1962

POUR LES CONSEILS DES WILAYAS :

WILAYA 2:

WILAYA 3:

WILAYA 4:

Pour la Zône Autonome d'ALGER :

Pour les F/d'France

de France :

de Tunisie :

WILAYA III
COMMANDEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

المصدر:

Ben youcef Ben khada, op.cit, p 106.

الملحق رقم 10

استقالة محمد خيضر

ANNEXE 19
DEMISSION DE MOHAMMED KHIDER DU GPR

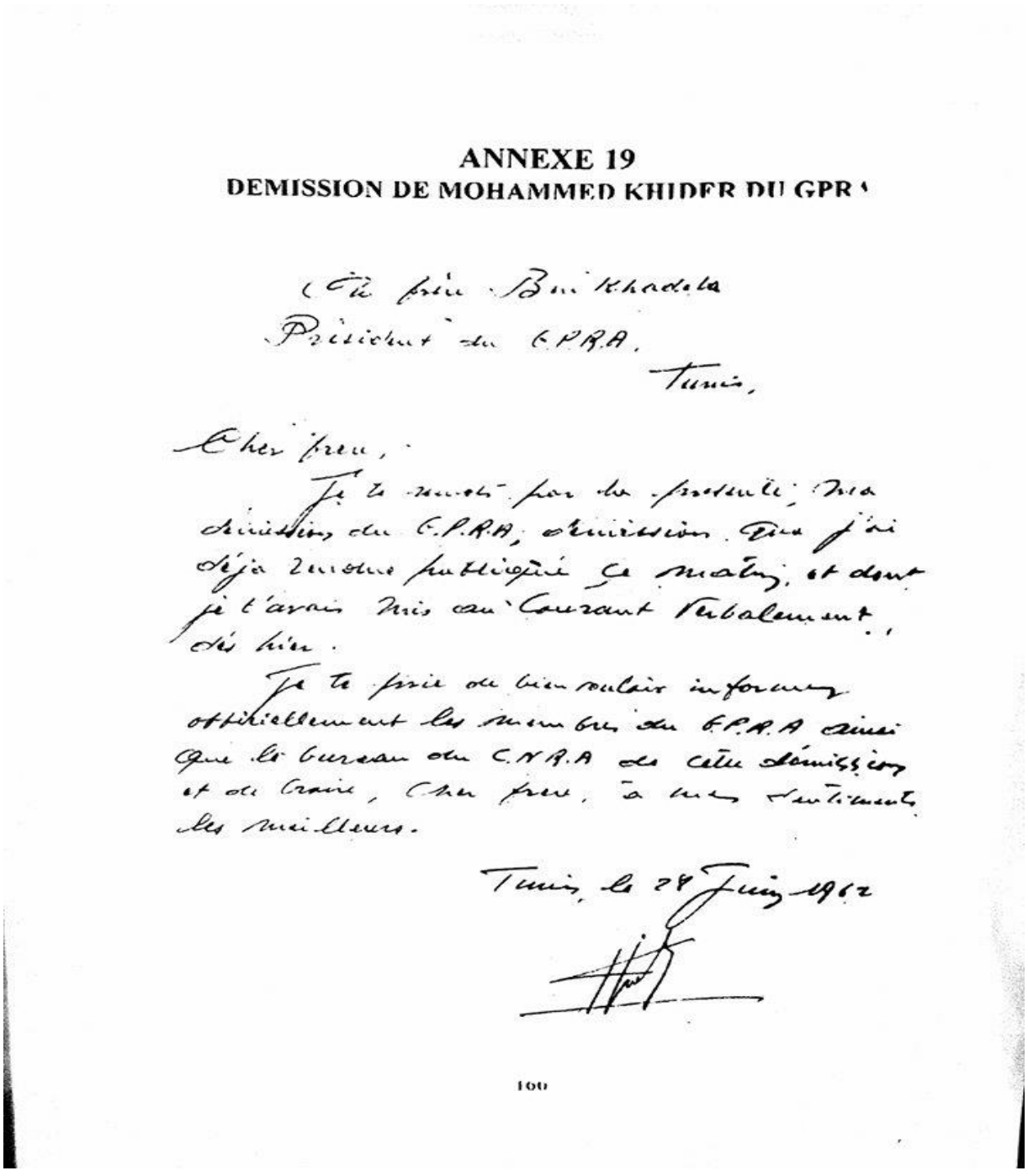

Cité Bou Khadra
Président du G.P.R.A.
Tunis,

Cher frère,

Je te remets par la présente ma démission du G.P.R.A., démission dont j'ai déjà informé publiquement ce matin, et dont je t'avais mis au courant verbalement, dès hier.

Je te prie de bien vouloir informer officiellement les membres du G.P.R.A ainsi que le bureau du C.N.R.A de cette démission et de mes sentiments les meilleurs.

Tunis, le 28 Juin 1962

160

المصدر:

Ben youcef Ben khada, op.cit, p 100.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادر:**

✓ **الكتب:**

✓ **باللغة العربية:**

1.أتومي جودي ، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل1955-1962قصص حرب، دار ريم للنشر، الجزائر، 2013.

2.أرزقي باسطة ، مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3.الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

4.إبراهيمي عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

5.بلحسين مبروك ، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004.

6.بن جديد الشاذلي ، مذكرات الشاذلي بن جديد1929-1979، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011.

7. بن خدة بن يوسف ، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محمد العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

8.بن خدة بن يوسف ، الجزائر عاصمة المقاومة1956-1957، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

9. بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

10. بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11. بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، ترجمة محمد بن محمد البعلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

12.بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

13.بوضياف محمد ، الجزائر...إلى أين؟، ترجمة محمد بن زغيبة ويحي الزغودي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.

14.حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، ترجمة، عميل قيصر داغر ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982.

15.الحسني أمقران عبد الحفيظ ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

16. خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.

17. دحلب سعد ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008.

18.الديب فتحي ، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، د.ت.

19. زبيري الطاهر ، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)، منشورات ENEP، 2008.

20.زبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، دار الشروق للأعلام والنشر، الجزائر، 2011..

21.زروال محمد ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية –الولاية الأولى أنموذجا، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.

22. زغدود علي ، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2004.

23. سعيداني الطاهر ، مذكرات الطاهر سعيداني (القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض)، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر، 2001.

1. الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

24.شيروف محمد الصالح ، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

25.العقون عبد الرحمن ، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

26.فارس عبد الرحمن ، الحقيقة المرة(مذكرات سياسية1945-1965)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

27.فلوسي مسعود ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"(شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

28. كافي علي ، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ت.

29.كشيدة عيسى ، مهندسو الثورة شهادة، ترجمة موسى أشرشور، زينب قبي، تقديم عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، الجزئر، 2010.

30.لبجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر2005.

31.لمقامي محمد، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، ترجمة علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2010.

32. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مع ركب الثورة، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

33. ملاح عمار، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح (وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية 03 بوعريف)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

34. ملاح عمار، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

35.ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت.

36.هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر1962، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

✓ **باللغة الأجنبية:**

1- Farhat Abas, Autopsie Dune guerre L au Arore, Livres Editions, Alger,2011.

2-Farhat Abas, l' independence confisquèe 1962-1978 Flammarion, paris, 1984.

3- Harbi Mohamed, les archives de la révolution algèrienne jeunes, paris, 1981.

4- Harbi Mohamed, une vie debout, D' une Memoirs Politique, Tome1, 1945-1962, CASBAH Editions.

5- ben khadda Ben youcef , lAlgèrie A lindependence, la crise de 1962, èditions dahlab, Alger, 1998.

6- Lebjaoui Mohamed, vèritès Sur La Rèvolution Algerians, Editions, ANEP, 2010.

7- Malek Rèdha, Lalgèrie a Evian, Histoire des Nègociations Secrètes1956-1962, Editions Anep, 2001.

8- teguia Mohamed , LAlgèrie en guerre, l' office des publications universitaires, Alger 2007.

✓ **الجرائد:**

جريدة المجاهد:

العدد:11 بتاريخ 1957/11/01.

العدد:23 بتاريخ1958/05/07.

طبعة خاصة بتاريخ 1958/09/19.

العدد: 30 بتاريخ 1958/10/10.

العدد 60 بتاريخ 1960/01/25.

العدد:102 بتاريخ 1961/08/14.

العدد:103 بتاريخ 1961/08/28.

❖ **التصريحات:**

1- لخضر بورقعة، مؤتمر الصومام محطة أساسية في مسار الثورة، حصة وثائقيات، دزاير نيوز، 2014، تاريخ المشاهدة 2017/03/20، الساعة 12:17سا.

2- ناصر جابي، حصة كرتيكا، لقاء خاص مع على هارون، قناة الخبر، 2015/1/27، تاريخ المشاهدة 2017/3/11 س17: 40.

❖ **المراجع:**

✓ **الكتب:**

- **باللغة العربية:**

1.أحمد مسعود سيد علي ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010.

2.أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3.إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

4.إحدادن زهير ، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.

5.بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

6. بلعباس محمد ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7. بن يامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة ممدوح كعوان ، منشورات الهيئة العامة ، د.ت.

8.بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر 2008.

9. بوحوش عمار ، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

10.بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958- جانفي1960، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11.بومايدة عمار ، بومدين والآخرون...ما قاله...وما أثبتته الأيام...، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2008.

12.تابليت علي ، فرحات عباس رجل دولة، ط2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2009.

13.حاروش نور الدين ، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

14.حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

15.الزبيري محمد العربي ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990.

16.الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

17.الزبيري محمد العربي ، كتاب مرجعي عن الثورة 1954- 1962. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

18. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.

19. عباس محمد ، الثورة الجزائرية نصر... بلا ثمن (1954- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

20.عباس محمد ، ثوار...عظماء(شهادة 17 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

21.عباس محمد ، رواد...الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

22.عباس محمد، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف الحاج مصالي الوطني الثائر بين غاندي وهوشي منه، ج6، دار هومة الجزائر، 2013.

23.عبد القادر حميد ، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

24.عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

25. عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ترجمة العربي بنيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

26.غربي غالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27.لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

28.لونيسي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ(تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

29. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011.

30. منغور أحمد ، موقف الرأي العالمي الفرنسي من الثورة الجزائرية من 1954-1962، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

31. يحيى بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

- **باللغة الأجنبية :**

1- ABane Bè laid, Ben Bella-Kafi-Ben Nabi contre ABANE, les raisons occultes de la haine, Editions Kooukou, Alger, 2012.

2- Ben ammar Leila, La crise de lètè1962, Farhat Abbas, Sauver Le pays de la congolisation, Liver Editions, Alger, 2011.

3- Djiar Hachemi, LALGERIE, Histoire sans tabous, Des pistes pour lavenir, t.2, ANEP, ALGER.

4- Djiar Hachemi, Le congrès De La soummam, grandeur et servitude d un acte fondateur, ANEP, Alger

5- Mameri KHalfa, ABane Ramdane, finalement Le père De lindipendance, Edition, thala, 2009.

6- Tènault Sylvie, Histoire De La Guerre Dindèpendance Algèrienne, èditions El Maarifa, Alger, 2010

❖ **المقالات:**

✓ **باللغة العربية:**

1.أحمد مسعود سيد علي، "إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية1956-1962"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد:4، 2015.

2.أولاد سيدي الشيخ عبد الرحمان ، "ثورة مابس العراقية"، مجلة المصادر التاريخية، العدد 14، 2012.

3. بلفردي جمال، "الجمعية الوطنية الجزائربة على عهد الرئيس بن بلة واشكالية النهج السياسي دراسة في التصور والممارسة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد7، جوان 2016.

4.سعد الله عمر، "الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني"، مجلة المصادر، عدد14، 2006.

5.شويحات مريم ، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة(1960-1962)، مجلة قضايا تاريخية"، العدد:1، أفريل2016.

6.الصالح عابد ، "عبان رمضان والطموح القاتل للقيادة 1955-1957"، مجلة كان التاريخية: العدد27، مارس، 2015.

7.طالبي عمار، "في مفهوم الثورة والنقد الثوري"، مجلة الأصالة، العدد 73-74، 1979.

8.علي عواضة حنان، "السلطة عند ماكس فيبر"، مجلة الأستاذ، العدد 206، مجلد 1، 2013.

9.لونيسي رابح ، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي"، مجلة إنسانيات: العدد25-26، جويلية، ديسمبر2006.

10.مجلة الجندي: عدد2070، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 2002.

11.وعلي عبد العزيز، "فعاليات مؤتمر الصومام في تسيير الثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد:168، جويلية2006.

✓ **المقالات باللغة الأجنبية:**

1- Lakhdar Ben tobbal, Fragments de mèmoires, Revue naqd, N4, mars, 1993.

✓ **الملتقيات:**

1.حميدي أبو بكر الصديق ، المنهج التوافقي في القيادة الثورية للراحل أحمد بن بلة، الملتقى الدولي حول الرئيس أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، يومي 4و 5 ديسمبر 2016.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

1. بن أزواو فتح الدين ، إيديولوجية الثورة الجزائرية1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجزائر، 2001/2000.
2. بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
3. خيثر عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2066/2005.
4. شبلي أمل ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الانسانية، باتنة، 2006/2005.
5. شتواح حكيمة ، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2000.
6. قاسمي يوسف ، مواثيق الثورة 1954- 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، باتنة، 2009/2008.
7. ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958-مارس1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011/2010.

❖ **المعاجم:**

1- سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي انجليزي، ط1، مكتبة لبنان، 2004.

2-المنظمة العربية للترجمة، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2010.

فهرس الموضوعات

المحتويات	الصفحة
إهداء	/
شكر وعرفان	/
المختصرات	/
مقدمة	أ-ز
مدخل	9-12
الفصل الأول: مؤتمر الصومام وجذور الصراع على السلطة 1956-1959	
أولا: مؤتمر الصومام وأثره في تأجيج الصراع السلطوي.	14
1- انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته.	14
2- أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.	16
3- موقف الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام .	17
ثانيا: ميلاد مؤسسات الثورة الجزائرية 1956-1958.	20
1- المجلس الوطني للثورة الجزائريةC.N.R.A .	20
2- لجنة التنسيق والتنفيذ الأولىC.C.E 1956.	22
3- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957.	26
4- ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةG.P.R.A 1958.	28
ثالثا: أزمات الحكومة المؤقتة 1958-1959.	32
1- مؤامرة العموري 1958.	32
2- اجتماع عقداء الداخل من 12/06/إلى 1958/12/12.	35
3- حادثة عميرة علاوة 1959.	36
4- اجتماع العقداء العشرة 1959/08/11إلى 1959/12/16.	38

الفصل الثاني: تفاقم الصراع السلطوي في ظل ميلاد هيئة الأركان العامة(1960-1961).	
أولا: الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتعديل القيادة 1959-1960.	43
1- انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة 1959-1960.	43
2- نشأة هيئة الأركان العامة.	45
3- أهداف نشأة هيئة الأركان العامة وأهم تنظيماتها.	47
4- علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب.	49
ثانيا: الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة 1960-1961.	52
1- خلفيات الصراع السلطوي.	52
2- موقف هيئة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان.	54
3- أزمة الطيار الفرنسي واستقالة هيئة الأركان العامة.	57
4- الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة وتصاعد الصراع السلطوي 1961.	59
الفصل الثالث: انفلاق السلطة وانهيار المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1962.	
أولا: وقف إطلاق النار والصراع على الشرعية .	65
1- إطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي.	65
2- تقارب هيئة الأركان العامة والقادة المساجين.	67
3- موقف الحكومة المؤقتة.	70
ثانيا: مؤتمر طرابلس وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية.	72

1- انعقاد مؤتمر طرابلس.	72
2- أزمة المكتب السياسي.	75
3- اجتماع زمورة وتشكيل لجنة ما بين الولايات.	80
ثالثا: تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.	83
1- انتقال الصراع السلطوي إلى داخل الولايات.	83
2- تشكل التحالفات السياسية والعسكرية.	85
3- الإعلان عن المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل.	87
4- الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة.	90
الخاتمة	97
الملاحق	102
قائمة المصادر والمراجع	115
فهرس الموضوعات	128-126

تم بحمد الله